

مخبر السياسات التنموية
والدراسات الإستشرافية



مجلة التنمية والإستشراف
للبحوث والدراسات



laboratoire des Politiques du
développements
et des études prospectives

مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.
جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

Revue Publiée par le laboratoire des Politiques du développements
et des études prospectives
Université d'akli Mohand Oulhadj - Bouira

مجلة التنمية والإستشراف
للبحوث والدراسات

Revue du développements et des
Prospectives Pour Recherches
et études

مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الاقتصادية. التجارية وتعليم التربية



ISSN : 2507-7511

العدد: 02 - جوان 2017.

N° 02 – Juin 2017.

ISSN : 2507-7511

رقم الإيداع القانوني: جوان 2017

Dépôt Légal : Juin 2017

مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات

.مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.

الرئيس الشرفي

أ.د. زيرق موسى.

المشرف العام

د. فرج شعبان.

مسؤول النشر

د. يحيى سمير.

رئيس التحرير

د. سفير محمد.

اعضاء هيئة التحرير

د. جميل احمد.

د. علي زيان محمد او عمر.

د. فرج شعبان.

د. علام عثمان.

د. وعيل ميلود.

امانة التحرير

د. مداحي محمد.

أ. هاني محمد.

العدد: 02 - جوان 2017.

جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

الإتصال والإستعلام

البريد الإلكتروني: revue.devpro@yahoo.com .

الهيئات الاستشارية الوطنية والدولية

لجنة القراءة - اللجنة العلمية - :

- أ.د. رميدي عبد الوهاب..... جامعة المدينة
أ.د. مولود حشمان..... جامعة الجزائر 3
د. طرشي محمد..... جامعة الشلف
د. عبد الله الحرتسي حميد..... خميس مليانة
د. بوفليح نبيل..... جامعة الشلف
د. شلالى عبد القادر..... جامعة البويرة
د. بلقاسم رايح..... جامعة البويرة
د. قاشي يوسف..... جامعة البويرة
د. رشام كهينة..... جامعة البويرة
د. عزوز احمد..... جامعة البويرة
أ.د. سعودي بلقاسم..... جامعة المسيلة
أ.د. بوجلال محمد..... جامعة المسيلة
أ.د. بن موسى كمال..... جامعة الجزائر 3
أ.د. زغدار احمد..... جامعة المدينة
د. سعدي يحي..... جامعة المسيلة

الهيئة الاستشارية الوطنية:

- أ.د. سعودي بلقاسم..... جامعة المسيلة
أ.د. بوجلال محمد..... جامعة المسيلة
أ.د. بن موسى كمال..... جامعة الجزائر 3
أ.د. زغدار احمد..... جامعة الجزائر 3
أ.د. مكيد علي..... جامعة المدينة
د. عبد النعيم دفرور..... جامعة الوادي
د. شاهد الياس..... جامعة الوادي
أ.د. رزيق كمال..... جامعة البليدة 2
د. بن ساسي الياس..... جامعة ورقلة
د. بن علال بلقاسم..... جامعة البيض
د. حمزة العرابي..... جامعة البليدة 2
أ.د. سعدي يحي..... جامعة المسيلة
د. بن زواي محمد الشرف..... جامعة ام البواقي
د. عثمانى حسين..... جامعة ام البواقي
د. الياس سالم..... جامعة المسيلة.

الهيئة الاستشارية الدولية:

- أ.د. الضمور فيروز..... الاردن
أ.د. الحسنى خالد..... بريطانيا
د. حنيش وهيبة..... السعودية
د. مخلوف احمد..... الاردن
د. قندوز عبد الكريم..... السعودية
أ.د. الجعارات خالد..... الاردن
أ.د. ابو طبنجة عبد السلام..... الاردن

الرئيس الشرفى

أ.د. زيرق موسى.

المشرف العام

د. فرج شعبان.

مسؤول النشر

د. يحيوي سمير.

رئيس التحرير

د. سفير محمد.

اعضاء هيئة التحرير

أ.د. جميل احمد.

د. علي زيان محند او عمر.

د. فرج شعبان.

د. علام عثمان.

د. وعيل ميلود.

امانة التحرير

د. مداحي محمد.

أ. هاني محمد.

شروط النشر في المجلة

تتم مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية:
لغة النشر :

❖ تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

❖ يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.
❖ أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

❖ يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

❖ تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Traditional Arabic مقياس 16، للغة العربية، أما المقالات بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 14، مع خط arial مقياس 10 للجداول.

❖ لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع.

❖ مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.

❖ الإحالات والمراجع تكون في نهاية كل صفحة مع ترقيم غير متسلسل، أما قائمة المراجع فتكون في نهاية المقال.

❖ يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.

❖ عدد صفحات المقال لا يتعدى 18 صفحة، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث.

التحكيم :

❖ تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

❖ يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم ومحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

البريد الإلكتروني :

ترسل المداخلات على عنوان البريد الإلكتروني التالي: revue.devpro@yahoo.com .

كلمة العدد:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد لقد تم إصدار العدد الثاني من مجلة التنمية والاستشراف للدراسات والبحوث، بعد أن سبقه في ذلك العدد الأول، ربما تأخر قليلا ولكن كان ذلك لاستكمال بعض الإجراءات القانونية التي كان لابد منها، لاسيما رقم الإيداع القانوني، لذا يعتبر هذا العدد بمثابة الانطلاقة الحقيقية للمجلة، والإصدار المنتظم لها في كل سداسي بعون الله تعالى. ومنه ندعو الباحثين إلى المساهمة بأبحاثهم وأعمالهم في الأعداد القادمة، ونهيب بالباحثين قبل تقديم ورقة للنشر في مجلة، أن يضعوا في اعتبارهم التأكد من امتلاك رسالة واضحة ومنطقية؛ والتنسيق الصحيح للورقة المقدمة، وهذا سعيا للاتقاء بمحتوى المجلة والسير لإنشاء معامل تأثير لها، والذي يعود بالفائدة على المجلة والباحثين المساهمين فيها.

في الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من ساعد على تخطي مختلف الصعوبات، وساهم في تذليل العقبات، لتخرج هذه المجلة إلى النور وتستمر في الإصدارات بصفة منتظمة.

رئيس التحرير

فهرس المجلة

الصفحة	الكاتب	المقالة	الرقم
01	ط.د. شلوفي عمير	العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2015.	01
14	أ. طالب فاطمة د. يوسف رشيد	إستراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر.	02
26	د. يوسف قاشي. أ. خلدون زينب	امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية و أهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية.	03
42	أ / معط الله أمال د/ معط الله سهام د/ لعرج مجاهد نسيمة	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970 – 2015.	04
56	ط.د. ليلي معمر. أ. سمير يحيواوي.	أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر.	05
71	د. هرون بوالقول. د. محمد لموتي.	قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر 1986 – 2015	06
88	د /طرشي محمد د /بوفليح نبيل	الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية- حالة الجزائر	07
103	د. مداحي محمد أ. وادي عزالدين أ. شرماط طاهر.	تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.	08

العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة
الممتدة من 1980 – 2015.

إعداد:

طالب دكتوراه/شلوفي عمير*

ملخص:

سنحاول في هذه الدراسة إسقاط الأفكار الأولى لفيليبس على الاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة من 1980 – 2015 من خلال ربط ظاهرة التضخم بالبطالة، وقد توصلنا في هذه الدراسة أن البطالة غير مفسرة للتضخم خلال فترة الدراسة وعدم تحقق الافتراضات الأولى لمنحنى فيليبس، وعدم تحقق هذه العلاقة يرجع بالخصوص إلى عدم واقعية أرقام البطالة في الجزائر، فاليد العاملة في الجزائر لا تخضع إلى قوى العرض والطلب في سوق العمل، وإنما تخضع إلى اعتبارات أخرى وأهداف أخرى سطرتها الحكومة الجزائرية في ظل الأوضاع السياسية المشحونة تحت عنوان سياسة الإرضاء.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، منحنى فيليبس، اليد العاملة، الجزائر.

JEL Classification: E31, E24, C30

Abstract:

We will try through this study, to drop the first ideas of Phillips curve on the Algerian economy for the period 1980-2015 by linking the phenomenon of inflation with unemployment, we have found in this study that the unemployment doesn't explain inflation during the study period and that the first hypotheses of Phillips curve are not validated. The non validation of relationship is due to the not real is unemployment numbers in Algeria, because man power in Algeria is not subject to the forces of supply and demand in the labor market, but are subject to other considerations and other objectives those are planned by the Algerian government during the unstable political situation, which is titled as the gratification policy.

Key words: inflation, unemployment, Phillips curve, labour, algeria.

JEL Classification: E31, E24, C30

تمهيد:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائما إتباع

* طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، omeyr_chel@yahoo.fr

سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، وقد كانت العلاقة بين هاتين المشكلتين محل اهتمام العديد من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة بداية من الفكر الكلاسيكي وحتى الفكر الحديث، وانطلاقاً من هذا التحليل فإنه يبدو من الضروري لفهم طبيعة البطالة والتضخم أن يتم اعتماد الدراسات القياسية لفهم الظاهرة وفق أبعاد مختلفة ومعرفة العلاقات المسببة لها وكيفية تغييرها، ولهذا نحاول دراسة إيجاد العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في الجزائر من خلال الاستعانة بالدراسة القياسية وعليه يمكن أن نضع الإشكالية لدراستنا والمتمثلة في:

- ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية.

- تحقق علاقة منحى فيليبس في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لإحدى أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية، ألا وهما مشكلتي البطالة والتضخم، وارتباطهما الوثيق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس أيضاً إلى أهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي، وإلى أهمية إيجاد العلاقات القياسية ما بين المتغيرات باستعمال الطرق القياسية.

المنهج المستخدم في الدراسة:

سنستخدم خليطاً من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية، بداية بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لظاهرة التضخم والبطالة، إلى استخدام المنهج التحليلي عند تحليل الظاهرتين في الجزائر، ثم بعد ذلك يتم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال قياس العلاقة السائدة بين التضخم والبطالة.

I- الدراسات السابقة:

1- قنوني حبيب وآخرون (2014)¹: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال 1990-2013 باستخدام اختبار السببية لجرانجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط، وأظهرت النتائج المتوصل إليها عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتضخم، كما أن معادلة منحى فيليبس بالمعطيات الجزائرية غير متسقة مع المنطلقات النظرية والميدانية لهذه العلاقة، وبذلك عدم وجود أي علاقة اقتصادية ذات دلالة إحصائية تربط بين المتغيرين محل الدراسة.

2- علي الحسن محمد نور زروق (2014)²: هذه الدراسة حاولت تطبيق مفهوم منحى فيليبس حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الإسمية، البطالة، ومعدل نمو الأسعار في السودان للفترة 1984-2000

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكانت النتائج المتوصل إليها متسقة مع النظرية الاقتصادية التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية.

3-Furuoka and Qaiser Munir Fumitaka (2014):³ أجرى الباحثين تحليلاً تجريبياً للعلاقة بين البطالة والتضخم في ماليزيا، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار منحنى فيليبس خلال الفترة 1975-2004، والنتيجة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي وجود علاقة توازن عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في ماليزيا، فمن خلال اختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقة بين المتغيرين أشارت نتائج إلى وجود تأثير سلبي في المدى القصير والمدى الطويل من معدل البطالة إلى معدل التضخم.

II- الإطار النظري للتضخم والبطالة

1- مفهوم التضخم:

« التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن »⁴، وهذا هو التعريف العام والشائع له، وبالتالي فإنه لكي يكون هناك تضخم في المجتمع لابد من توفر شرطين أساسيين وهما ضرورة ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع بما يضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأن يتسم الارتفاع في المستوى العام للأسعار بصفة الاستمرارية، أي يكون على المدى الزمني الطويل.⁵

وقد تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم لعل أهمها: زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، الارتفاع في معدلات الأجور، التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف، اختلال الهيكل الإنتاجي... الخ.

وتتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لحركات المستويات العامة للأسعار، حيث تنطوي تحت ظل هذا المعيار أنواع عديدة من الاتجاهات التضخمية⁶ لعل أبرزها تقسيمه من حيث سرعته أو معدله وهو ينطوي على ثلاثة أنواع هي:

- أ- التضخم الزاحف وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء وبشكل مستمر.
- ب- التضخم العنيف وهو يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفاً وأقوى درجة.
- ج- التضخم الجامح وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة جداً، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جداً، ويترتب عليه في النهاية انهيار النظام النقدي.

2- مفهوم البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية (OIT) العاطل عن العمل بأنه: "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"⁷، كما يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتها أنواع فرعية متعددة هما:

البطالة السافرة (الصريحة): تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل لهم صفراً، وإنتاجيتهم صفراً، ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: **البطالة الإجبارية** والتي تتضمن الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة⁸، و**البطالة الاختيارية** التي هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع⁹.

البطالة المقنعة: تشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد في حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة العاملة تبدو ظاهرياً أنها في حالة عمل، ولكنها فعلياً لا تقدم أي إضافة للإنتاج.

3- تحليل العلاقة بين البطالة والتضخم

عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت التي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم¹⁰.

3-1 منحى فيليبس

لقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسيكي **Irving Fischer** سنة 1926¹¹، وتم رسم هذه العلاقة في الأخير في شكل بياني بواسطة كل من **Brown** سنة 1955 و**Sultan** سنة 1957.

3-1-1 تحليل منحى فيليبس

في هذا السياق نشر البروفيسور (**Philips**) الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة **Economica** تحت عنوان: "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957"، وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجور الساعة للعامل¹².

وضح فيليبس أن معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة يكونان علاقة عكسية حيث أنه في ظل ظروف الزواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالات الركود والكساد¹³.

3-1-2 علاقة التضخم بالبطالة لسام ولسون- سولو

لم يولي المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فيليبس إلا بعد عرض "بول سام ولسون" و"روبرت سولو" نتائج أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959 والتي نشرتها المجلة الاقتصادية الأمريكية **Economica** في مايو 1960، وانتهيا إلى أنه لا توجد فقط علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجر النقدي وإنما أيضا توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس¹⁴.

3-2 تحليل النقديين (فريدمان M. Friedman) لمنحنى فيليبس

في نقده الشهير لمنحنى فيلبس وصف ميلتون فريدمان منحنى فيليبس بأنه مضلل تماما، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويعتقد فريدمان أن سبب هذه المشكلة هو أن فيلبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، وافترض فريدمان أن يشير المحور الرئيسي في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغير الأسعار.

ووفقا لتحليل فريدمان فإن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية ومن ثم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظيف وذلك في الأجل القصير، أما الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، ولذا يطالبون برفع أجورهم النقدية وبالتالي ينتقل منحنى فيلبس في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى أعلى عند نفس مستوى التوظيف، وخلاصة ذلك أن منحنى فيلبس في الأجل الطويل يأخذ خطأ رأسيا عند معدل البطالة الطبيعي وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل¹⁵.

III- نمذجة قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة

III-1 منحنى فيلبس

1- نموذج انحدار البطالة على التضخم

كانت هناك عدة دراسات تبحث عن مدى تحقق العلاقة العكسية ما بين البطالة والتضخم وما هو أحسن نموذج لتقدير هذه العلاقة (خطي أو أسّي محذب)، ومن هذه الدراسات نجد **Lixston, Clark (1996)**، **جوردن (1997)**، **laxtonetDebelle (1997)**، فتوصلوا أن النموذج غير الخطي (أسّي محذب) هو الأحسن لتفسير هذه العلاقة والصيغة الجبرية له هي¹⁶:

$$INF_t = \alpha UNE_t^{-\beta}$$

بإدخال اللوغاريتم النيبيري على النموذج السابق تصبح لدينا الصيغة التالية:

$$LNINF_t = LN\alpha - \beta LNUNE_t + \varepsilon_t$$

بحيث أن يمثل معدل التضخم والأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، معدل البطالة (% سنويا)، معلمتا النموذج، الخطأ العشوائي.

ولتقدير معلمتي النموذج α و β يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى MCD وذلك بالاستعانة ببرنامج 6 :Eviews

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \varepsilon_t$$

2- الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالعلاقة بين التضخم والبطالة، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، وبعد قبوله يتم اختباره من الناحية القياسية.

III-2 منحنى فيليبس المطور

وفقا لتحليل فريدمان فإن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم هي ظاهرة قصيرة الأجل، فمن أجل مسايرة هذه الأفكار الجديدة لعلاقة منحنى فيليبس على اقتصاد أي دولة، يتم تقدير العلاقة منحنى فيليبس المطورة التالية:

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \lambda P^{\#} + \varepsilon_t$$

بحيث أن يمثل معدل التضخم، معدل البطالة، المعدل المتوقع للتضخم، معلمات النموذج، الخطأ العشوائي.

ونشير هنا أن التوقعات التضخمية تكون متكيفة مع التضخم المستقبلي من طرف الجمهور، وبافتراض أن التوقعات التضخمية المستقبلية تكون مساوية لتضخم الفترة السابقة (t-1)، يجب علينا تقدير نموذج منحنى فيليبس المطور التالي بالاستعانة ببرنامج 6 :Eviews

$$LNINF_t = \alpha' - \beta LNUNE_t + \lambda LNUNE_{t-1} + \varepsilon_t$$

IV- نموذج قياسية للعلاقة الموجودة ما بين التضخم والبطالة في الجزائر

IV-1 منحنى فيليبس في الجزائر

1- التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

من خلال الشكل رقم (01) الذي يوضح لنا تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) نلاحظ أنفي فترة الثمانينيات العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة طردية، حيث نجد أن ارتفاع معدلات التضخم يقابله ارتفاع في معدلات البطالة، في حين نجد انه التوسعيات وجود علاقة عكسية بين المتغيرين لذا يمكن لعلاقة فيليبس أن تتحقق خلال هذه الفترة التي شهدت انخفاضا متتاليا في معدلات التضخم وسجلت أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2000 بـ 0,33%، وفي المقابل عرفت معدلات البطالة إرتفاعا متصاعدا وكبيرا وصلت إلى أعلى قيمة لها وفي نفس السنة بلغت 29,50%، وفي بقية السنوات الموالية الى غاية 2013 عرفت معدلات التضخم استقرار نوعي مع مواصلة معدلات البطالة انخفاضا المستمر كنتيجة لسياسة التشغيل التي إنتهجتها الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، إلا انه بداية من سنة 2014 عرفت معدلات البطالة ارتفاعا جديدا تجاوز عتبة 11% بسبب السياسة التي اتبعتها الحكومة لمواجهة الانخفاضات المتتالية في أسعار المحروقات وذلك عن طريق تجميد عمليات التوظيف خاصة في القطاعات العمومية الاكثر استقطابا لليد العاملة، أما معدل التضخم فعاود الارتفاع في سنة 2015، والملاحظ في حالة الجزائر أن أسعار السلع الغذائية لا تحكمها قوى داخلية بقدر ما تحكمها قوى خارجية، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على الاسعار المحلية بالزيادة، وبالتالي فان طبيعة التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد كنتيجة للتبعية الخارجية سواء من حيث السلع الاستهلاكية او من حيث السلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية.

2- تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم

لتقدير معلمي النموذج β, α اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى MCD وذلك بعد الاستعانة ببرنامج Evies 6، وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (01) ونلخصها في المعادلة التالية:

$$\text{LNINF}_t = 0,829509 + 0,3536088\text{LNUNE}_t + e_t$$

3- الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

*الدراسة الاقتصادية

يظهر نموذج منحنى فيليبس بالمعطيات الجزائرية عدم توافقه مع افتراضات النظرية الاقتصادية، فمعامل البطالة () إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا نقيض ما جاء به منحنى فيليبس الذي ينص على وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين.

*الدراسة الإحصائية

باستخدام إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج نقول أن معدل البطالة ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل التضخم، بحيث أن معامل البطالة (β) نلاحظ t المحسوبة لمعامل البطالة (β) هي اقل من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإن المتغير المستقل (البطالة) ليس له أي تأثير على المتغير التابع (التضخم).

من خلال ما سبق نخلص الى عدم تحقق افتراضات منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري المرتكز على الفرضيات الكينزية السائدة في ذلك الوقت، وهذه النتيجة توافق ما توصل إليه تحليل فريدمان الذي أشار إلى أن علاقة منحنى فيليبس هي ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل.

وهنا يمكن أن نشير إلى أن الفترة التي يمكن فيها أن تتحقق علاقة فيليبس هي (1993-2001)، وبغية تحسين النتائج والوصول إلى تمثيل أفضل لهذه العلاقة قمنا بتقديرها خلال هاته الفترة كما هو مبين في الجدول رقم (02) والملخص في المعادلة التالية:

$$LNINF_t = 20,56247 - 5,667440LNUNE_t +$$

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر يمكننا قبوله، فمن الناحية الاقتصادية استوفى شروط النموذج الأولي لفيلبس فلقد وجدنا أن البطالة ترتبط بالتضخم بعلاقة عكسية وبقيمة سالبة، أما من الناحية الإحصائية والقياسية فإن النموذج مقبول على العموم، وتمثل هذه الفترة مرحلة خاصة مر بها الاقتصاد الجزائري حيث شهدت إبرام الجزائر اتفاقية التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي التي إنجر عنها تخفيض قيمة العملة المحلية وإعادة جدولة الديون الخارجية، حيث فرض ذلك على الحكومة الجزائرية إتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال الضغط على الأجور والتشف في عملية الإنفاق الحكومي فأدى ذلك بالضرورة إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدلات التضخم.

2-IV منحنى فيليبس المطور

افترض فريدمان أن تعديل الأجور النقدية لا يتم بشكل دائم وإنما بمرور فترة زمنية معينة، خلال هذه المدة لا يمكن للعمال وأصحاب العمل التنبؤ بمقدار الزيادة التي تحصل في الأسعار وبالتالي فإن المتغير السعري الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في نموذج فيليبس هو معدل التضخم المتوقع وليس الفعلي، ومن أجل معرفة مدى قدرة هذه المعادلة على تفسير ظاهرة التضخم خلال فترة الدراسة (1980-2015)، وذلك بافتراض أن التوقعات التضخمية المستقبلية تكون مساوية لتضخم الفترة السابقة ($t-1$)، وجب علينا تقدير نموذج منحنى فيليبس المطور، بالاستعانة ببرنامج Eviews 6 وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (03) وهي ملخصة في المعادلة التالية:

$$LNINF_t = 0,736207 - 0,053620LNUNE_t + 0,675032LNINF_{1t} + e_t$$

الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج المقدر

1- التفسير الاقتصادي للنموذج

بالنسبة لمعامل البطالة فان إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية ما بين البطالة والتضخم، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية وافتراسات منحنى فيليبس، وتخالف صاحب فكرة التوقعات التضخمية الاقتصادي فريدمان (بالنسبة للمعطيات الجزائرية)، حيث أن ارتفاع معدل البطالة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بـ $(-0,053620)$ وحدة، هنا يمكن أن نقول أن المعامل (β) له معنوية اقتصادية.

أما بالنسبة لمعامل التوقعات التضخمية (λ) فهو اصغر من قيمة (1) ، أي ان التوقعات التضخمية المستقبلية لها أثر كبير على التضخم، ففي هذه الحالة فإن العمال كلما رأوا أن هناك إرتفاع في معدلات التضخم (انخفاض القدرة الشرائية) يضغطون على أرباب أعمالهم ويطالبون برفع أجورهم النقدية وهذا من شأنه أن يزيد في معدلات التضخم، أما عن أن هذا المعامل أصغر من الواحد فهذا يعني أن التوسعات النقدية تكون ضرورية لتعميم التضخم.

2- التفسير الإحصائي للنموذج

باستخدام إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج نقول أن معامل البطالة (β) ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% على تفسير معدل التضخم خلال فترة الدراسة، بحيث ان قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة لمعامل البطالة أقل من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ (β) يساوي $PV = 0,8789$ أكبر من 5%، أي أن المتغير المستقل (البطالة) ليس له تأثير على المتغير التابع (التضخم)، وهذا يعني أن النموذج المتحصل عليه غير جيد فمعدلات البطالة كما توصلنا في النموذج السابق غير مفسرة للتغيرات التي تحدث في التضخم في الجزائر.

من هنا يمكن الإشارة إلى أن الطريقة التي يتم من خلالها حساب معدلات البطالة في الجزائر تجعل من هذا النموذج صعب التحقيق، فالبطالة في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة تتميز بأنها بطالة مقنعة، فاليد العاملة في الجزائر لا تخضع إلى قوى العرض والطلب في سوق العمل، وإنما تخضع إلى اعتبارات أخرى وأهداف أخرى سطرتها الحكومة الجزائرية في ظل الأوضاع السياسية المشحونة تحت عنوان سياسة الإرضاء، فمن الناحية الإحصائية للمتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني نلاحظ أرقام مذهلة في تراجع نسبة البطالة، وانخفاض معدلات التضخم، وزيادة الاحتياطات من العملة الصعبة، إلا أنه من الناحية الاجتماعية فهناك غير ذلك من قضايا الفساد، الفقر، عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني... الخ.

V- النتائج والتوصيات:

بعد دراستنا هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الجزائر من إحدى الدول النامية التي عانت العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، ابتداء من الحقبة الاستعمارية وتعاقب الحكومات والعشيرة السوداء، ويضاف على ذلك السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف صانعي القرار بالاعتماد المفرط على الجباية البترولية مما جعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للازمات البترولية والاقتصادية، وأكثر عرضة لتدخلات المنظمات العالمية وبالأخص سياسة صندوق النقد الدولي 1993 التي أرهقت كاهل الاقتصاد بالديون وتفاقم البطالة في المجتمع، أيضاً من أهم المشاكل التي عانت منها الجزائر التحرير الاقتصادي والخصخصة، وإهمال القطاع الزراعي، وبالتالي فإن مشكلة البطالة والتضخم هي إمتداد لمجموعة من الأسباب التي ذكرت أنفا والتي تحتاج إلى حلول تهتم بفرض الأمن والإستقرار الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث عملية التنمية الاقتصادية.

- بالرغم من الإمكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر تبقى الآليات المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية، فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطئ الإجراءات المتخذة للإستفادة من القروض وتعقيدها وافتقار الشباب لروح المبادرة.

- إن تقدير علاقة فيليبس لا يتطابق مع واقع الجزائر خلال الفترة 1980-2015 حيث يوضح تقييم النتائج ضعفها من الناحية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، ويعود السبب في ذلك إلى انتفاء علاقات العمل من شروط المنافسة وحرية التنقل بالنسبة لرأس المال والعمل إضافة إلى معوقات تفاعل قوى العرض والطلب الناجمة عن تطبيق سياسة تشغيل وأجور اجتماعية، وتطبيق سياسة تشغيل اجتماعية تعتمد على مبدأ الإرضاء وحلول ترقية.

- الفترة 1990-2001 تمثل أحسن تمثيل لعلاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري أين عملت الدولة في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي على مكافحة التضخم من خلال تقليص الرواتب والأجور وتطبيق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات العمومية كتقليل ساعات العمل وتخفيض سن الإحالة على التقاعد من خلال توسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات والإدارات العمومية.

وقد خلصنا خلال بحثنا هذا الى مجموعة من التوصيات أهمها:

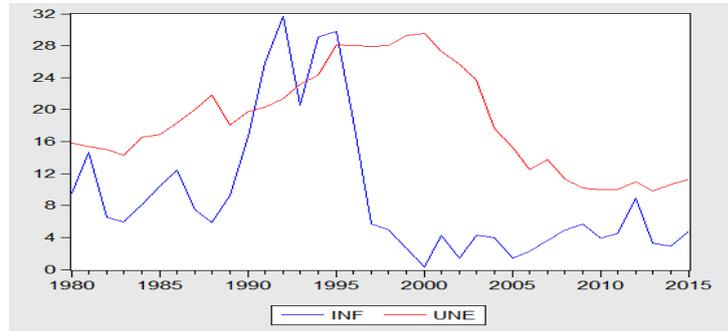
- العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة رسمية واحدة.

- التحكم في حجم النفقات بإتباع سياسة مالية رشيدة لتقليل معدل التضخم والتحكم في كتلة الأجور، بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة لمراقبة المدخيل ولتقديم وتقييم الدراسات والاقتراحات الخاصة بسياسة الأجور.

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتحليلية لمختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة وأخذ نتائجها بمحمل الجد مع محاولة تطوير وسائل التحليل القياسي من جانبنا كمحللين اقتصاديين.

ملحق الجداول والأشكال

الشكل رقم (01): تطور البطالة والتضخم خلال فترة 1980-2015



المراجع: اعد بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج منحنى فيليبس في الجزائر

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 07/04/16 Time: 00:49
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.829509	1.296781	0.639668	0.5267
LNUNE	0.353608	0.449160	0.787266	0.4366
R-squared	0.017903	Mean dependent var		1.842582
Adjusted R-squared	-0.010983	S.D. dependent var		0.957128
S.E. of regression	0.962369	Akaike info criterion		2.815116
Sum squared resid	31.48927	Schwarz criterion		2.903089
Log likelihood	-48.67209	Hannan-Quinn criter.		2.845821
F-statistic	0.619788	Durbin-Watson stat		0.669888
Prob(F-statistic)	0.436580			

المراجع: اعد باستعمال برنامج Eviews 6

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج منحنى فيليبس خلال الفترة 1990-2001

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 07/13/16 Time: 14:32
Sample: 1990 2001
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.56247	7.436637	2.765022	0.0200
LNUNE	-5.667440	2.298412	-2.465807	0.0333
R-squared	0.378117	Mean dependent var		2.242732
Adjusted R-squared	0.315929	S.D. dependent var		1.363534
S.E. of regression	1.127759	Akaike info criterion		3.229355
Sum squared resid	12.71841	Schwarz criterion		3.310172
Log likelihood	-17.37613	Hannan-Quinn criter.		3.199433
F-statistic	6.080204	Durbin-Watson stat		0.936451
Prob(F-statistic)	0.033343			

المراجع: اعد باستعمال برنامج Eviews 6

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج منحنى فيليبس المطور في الجزائر

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 07/04/16 Time: 01:09
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.736207	0.982221	0.749533	0.4588
LNUNE	-0.053620	0.349300	-0.153509	0.8789
LNINF_1	0.675032	0.131665	5.126872	0.0000
R-squared	0.453330	Mean dependent var		1.842582
Adjusted R-squared	0.420199	S.D. dependent var		0.957128
S.E. of regression	0.728802	Akaike info criterion		2.284826
Sum squared resid	17.52803	Schwarz criterion		2.416786
Log likelihood	-38.12687	Hannan-Quinn criter.		2.330883
F-statistic	13.68276	Durbin-Watson stat		2.340601
Prob(F-statistic)	0.000047			

المراجع: اعد باستعمال برنامج 6 Eviews

الإحالات والمراجع:

- 1- قنوني حبيب واخرون، "البطالة والتضخم في الجزائر -دراسة العلاقة بينالظاهرتين"" 1990-2013"،
مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، العدد11/2014، ص 112-124.
- 2- علي الحسن محمد نور زروق، "دراسة تطبيقية لمنحنى فليبس في السودان للفترة (1984-2000)"، مجلة
جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 13/2014، ص 147-163.
- 3- FumitakaFuruoka and Qaiser Munir, « Unemployment and Inflation in
Malaysia:Evidence fromError Correction Model», Malaysian Journal of
Business and Economics, Vol 1, No 1, June 2014, 35 – 45.
- 4- David Begg, Stanley Fischer, RudigerDornBusch, « Macro économie »,
Dunod, Paris, 2éme Edition, 2002, p 233.
- 5- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية،
2008، ص.222
- 6- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص. 06.
- 7- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص
15.
- 8- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص
17.
- 9- علي عبد الوهاب نجما، "مشكلة البطالة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص30
- 10- رمزي زكي، "التضخم في العالم العربي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986،
ص361

- 11- هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 214.
- 12- رمزي زكي، مرجع سابق رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 361-362.
- 13- وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسن المصرية، بيروت- لبنان، ط1، 2010، ص 185-186.
- 14- رمزي زكي، مرجع سابق رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 362.
- 15- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 310.
- 16-Yvon Faurvel, Alaun Guay et Alain paquet, "Les neuf vies de la courbe de Phillips americaine", L'actualiteconomique, vol 81,n°4,2005,p684-685

إستراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر

إعداد:

أ.طالب فاطمة *

د. يوسف رشيد **

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اقتصاديات الطاقات المتجددة كأحد وسائل حماية البيئة والوقوف على استراتيجيات الطاقات المتجددة في الجزائر باعتبارها البديل الوحيد للطاقة الاحفورية وعليه لابد من التطرق لمصادر تمويل التنمية في حال نضوب هذه الاخيرة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال وصف الجوانب المتعلقة بموضوع الطاقات المتجددة قصد التعرف على مختلف البدائل الطاقوية في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى ان الجزائر تسارع في الانتقال نحو اقتصاد الطاقات المتجددة عن طريق جملة من الاستراتيجيات، إلا أن المشاريع المحسدة تبقى غير كافية لتلبية حاجات السوق الوطنية.

الكلمات المفتاح : الطاقة المتجددة، البيئة، الجزائر، الطاقة الاحفورية، الاستراتيجية الطاقوية.

Abstract:

The aim of this research is to highlight the economics of renewable energies being one of the means of protecting the environment and to discuss renewable energy strategies in Algeria as the only alternative to fossil energy. Therefore, it is necessary to address the sources of finance for development in case of fossil energy depletion. The analytical descriptive approach was adopted by describing the aspects related to the subject of renewable energies in order to identify the various energy alternatives in Algeria.

The study concluded that Algeria is accelerating the transition to the renewable energy economy through a number of strategies, but the embodied or existing projects are still insufficient to meet the needs of the national market.

Key words : Renewable Energy, Environment, Algeria, Fossil Energy, Energy strategy.

* باحثة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، Fatima_taleb2690@yahoo.fr
 ** استاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، youcefi20022002@yahoo.fr

مقدمة:

تعتبر الطاقات المتجددة أحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في حال نضوب نظيرتها التقليدية، مما يوفر فرص العمل الدائم ويساهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر عبر العالم، والجزائر كغيرها من الدول تسارع في الانتقال نحو اقتصاديات الطاقات المتجددة عن طريق جملة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي من خلال آلية ترشيد استخدام الطاقات الناضبة وتثمينها والعمل على إحلالها بمصادر الطاقات البديلة، هذا الأمر الذي أثبت نجاعته الاقتصادية لتوفر هذه المصادر محليا، وإمكانية مساهمتها في تمكين الفقراء من خلال ضمان أمن إمدادات الطاقة والمحافظة على مواد التربة للأجيال القادمة.

الاشكالية: من خلال ما سبق، يمكننا معالجة موضوع استراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر من خلال طرح الاشكالية التالية:

ما هي الاستراتيجية الطاقوية التي تتبناها الجزائر للانتقال نحو اقتصاد الطاقات المتجددة؟

الفرضية: للإجابة المؤقتة على سؤال البحث قمنا بصياغة الفرضية التالية:

يعمل القطاعان الخاص والعام على تسريع وتيرة تنفيذ البرامج التي ستوفر الطاقة من المصادر المتجددة بمختلف أنواعها.

هدف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة الى:

- تسليط الضوء على اقتصاديات الطاقات المتجددة كأحد وسائل حماية البيئة.

- التعرف على الطاقة البديلة في الجزائر.

- التعرف على برامج و مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر.

المنهج المتبع: اتبعنا لدراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال وصف الجوانب المتعلقة بموضوع الطاقات المتجددة قصد التعرف على مختلف البدائل الطاقوية في الجزائر.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث الى محورين رئيسيين:

- الطاقة البيئية والطاقة المتجددة.

- الطاقة البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: الطاقة البيئية والطاقة المتجددة

يختص هذا الجزء من البحث في عرض مفهوم وأهمية الطاقة المتجددة، ثم سيتم التعرف على ثورة الطاقة المستدامة في الاقتصاد العالمي الجديد، والتطرق لاستراتيجيات الطاقة المتجددة لقطاعات التنمية الاقتصادية المستدامة.

1- مفهوم الطاقة المتجددة :

الطاقة المتجددة هي الطاقة التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها.¹ وتعرف مختلف الهيئات الدولية والحكومية الناشطة في مجال المحافظة على البيئة الطاقة المتجددة كما يلي:

- تعريف وكالة الطاقة العالمية (IEA): تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.²
- تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP): الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض.³

2- أهمية الطاقة المتجددة:

تشكل كل من الطاقة المتجددة والطاقة النووية المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة الأحفورية وهناك اهتمام عالمي كبير بهذين المصدرين كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية والتي تسعى عديد من الدول وخاصة الصناعية منها إلى استبدالها بهذه المصادر الجديدة، إذ يعتبر الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بموضوع الطاقات المتجددة هو الدافع البيئي.⁴

حيث أن من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى العكس من ذلك فلاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات ومنع التلوث البيئي، حيث من المتوقع أن يبلغ الانبعاث الناتج عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى.⁵

3- الاقتصاد وثورة الطاقة المستدامة:

إن إعادة بعث اقتصاد عالمي جديد بحيث يصبح فيه النمو الاقتصادي مستداما يمثل أعظم فرصة للاستثمار في التاريخ، ويتجلى الدور الأساسي للطاقات المتجددة في ضمان إمداد نظام التنمية الحالي بمصدر موثوق ومستدام للطاقة من خلال الاعتماد على قاعدة اقتصادية متنوعة تتيح إطالة أمد الاستثمارات القائمة على موارد

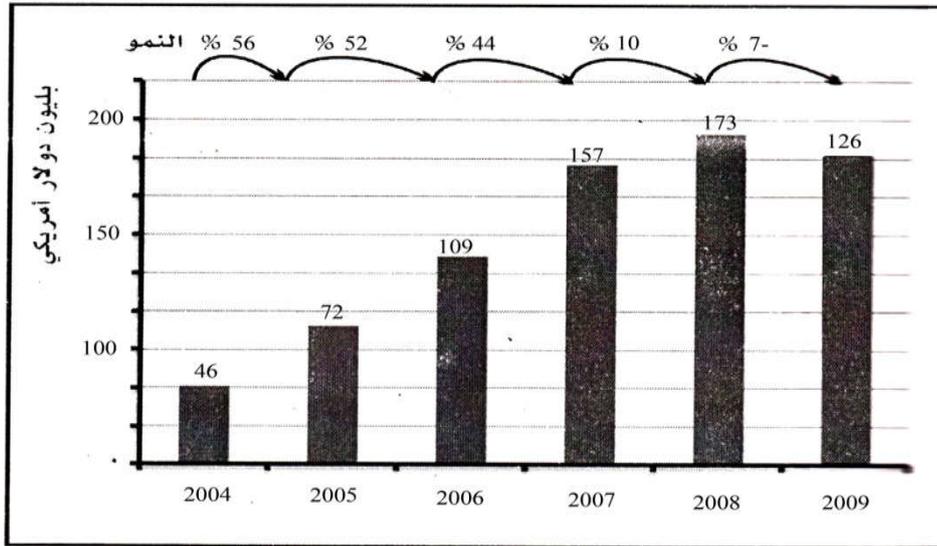
كالنفط والغاز وزيادة مساهمات القطاعات المتجددة في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مكانة الدول في أسواق الطاقة العالمية وتعزيز نمو الاقتصاد المحلي.

وحسب النموذج الحسابي لخبراء المعهد الألماني لأبحاث الاقتصاد (DIF) فإن عام 2030 سيشهد زيادة في الناتج الاقتصادي لألمانيا بنسبة 3% بسبب توسع الاستثمار في الطاقات المتجددة فلاستهلاك سيرتفع في الفترة المذكورة إلى 32% حسب السيناريو المتوقع لوزارة البيئة العالمية.⁶

وهو ما من شأنه إن يحدث تغيرات موجبة في معدلات النمو الاقتصادية المستدامة عبر دول العالم وخاصة النامية منها وهذا بالأخذ بعين الاعتبار للتأثيرات السلبية والبيئية من حيث ارتفاع تكلفتها البيئية وانخفاض الاستثمارات في محطات الطاقات التقليدية، ناهيك إلى أن ندرة المياه في بعض الدول من شأنه دفع التوجه نحو تحلية مياه البحر الأمر الذي يحتاج إلى الطاقة، وبالتالي أصبح دور الطاقات المتجددة في دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة أمراً حيوياً.

والشكل (01) يوضح إمكانية الاستثمار في الطاقة المتجددة بدل من الوقود الأحفوري وكذلك بيان معدل نمو الطاقة المتجددة للمدة (2004-2009).

الشكل(01): الاستثمار في الطاقة المستدامة 2004-2009 (مليار دولار أمريكي)



Source : UNEP and Bloomberg New Energy Finance, 2010.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ ان هناك زيادة في معدل الاستثمار في الطاقات المتجددة منذ سنة 2004 الى غاية 2009، و تعرف سنة 2008 اعلى معدل للاستثمار في الطاقات المتجددة حيث قدر بـ 173 بليون دولار امريكي بمعدل نمو قدر بـ 10% عن سنة 2007.

4- استراتيجيات الطاقة المتجددة لقطاعات التنمية الاقتصادية المستدامة:

تتضمن استراتيجيات الطاقة المتجددة لقطاعات التنمية الاقتصادية المستدامة الاعتماد على سبعة مبادئ تتمثل في:⁷

- تقوية دور الحكومات في وضع التشريعات الفعالة والسياسات المتكاملة لتطوير مصادر الطاقات المتجددة في قطاع النقل والصناعة والزراعة.
- تعزيز التنسيق الفعال والمتكامل بين الحكومات والهيئات المحلية من خلال آليات التمكين من مصادر الطاقة المتجددة.
- تقديم خدمات حكومية وتدعيم أسعار الحصول على الطاقة المتجددة للفقراء.
- تشجيع آليات الاستثمار وإنشاء صناديق استثمارية لتوعية المتعاملين بضرورة تبني المشاريع البيئية.
- إدارة الموارد المتاحة بما يكفل كفاءتها الاستخدامية والاعتماد على الموارد المتجددة.
- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات وبرامج التخطيط الاستراتيجي المنبثقة عن إرادة الشعوب وبطاقات محلية وموارد داخلية.
- تعزيز الشفافية ونظم الحكومة الرشيدة في قيادة المشاريع والعمل على اجتثاث الفقر وتحسين مستويات معيشة الأفراد.

كما يمكن أن يلعب اقتصاد قائم على مصادر الطاقات المتجددة دورا في تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة خاصة في قطاع النقل، وهذا من خلال العمل على إحلال الوقود الحيوي محل الوقود التقليدي، بالإضافة إلى الاعتماد على آليات تمويل مرافق النقل العمومي المشتركة، وهو الأمر الذي سخرت له العديد من الدول المتقدمة والنامية العشرات من البرامج. كما أن استخدام الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الزراعية من شأنه القضاء على البطالة وتنويع مصادر إيرادات الناتج المحلي خاصة في الدول النامية، حيث أن هناك ارتباط طردي بين مستوى تقدم القطاع الزراعي وحجم استهلاكه من الطاقة، حيث تتأثر الاحتياجات من الطاقة بعوامل عدة منها كفاءة أداء العمليات الزراعية ومن ذلك إنقاص الحركة الغير إنتاجية إلى ادني حد ممكن، كما أن مخلفات القطاع الزراعي لا يجري استغلالها استغلالا امثل وفي كثير من المناطق يجري إهدار لتلك الموارد.⁸

وتهدف إستراتيجية استخدام مصادر الطاقات المتجددة في الأغراض الزراعية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة العضوية والطاقة الهوائية بقدر أو بآخر سواء في ضخ المياه وفي تحفيز المحاصيل وغير ذلك من العمليات أو لتوليد الكهرباء في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وفك العزلة عن المناطق النائية وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.⁹

كما أن فرض الضرائب البيئية وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي يعتبر فرصة ذهبية بدول النامية خاصة منها الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي واستغلال مورد طاقوي مستدام لا ينضب أبدا.

المحور الثاني: الطاقة البديلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

نتناول في هذا الجزء من البحث استراتيجية إدارة الثروة والاقتصاد المستدام، ثم نتعرف على الطاقة البديلة في الجزائر وإستراتيجية تنميتها، وأهم برامج ومشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر.

1- إستراتيجية إدارة الثروة والاقتصاد المستدام:

وهذا بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الثروة القابلة للنفاد وضرورة الاهتمام بالمساواة بين الأجيال نظرا لاعتماد الجزائر على مورد طبيعي واحد، ويتطلب هذا بالضرورة وضع سياسة للمالية العامة تضمن الحفاظ على قيمة الثروة النفطية وأن يستخدم مسار متحفظ لسعر النفط عند حساب الثروة الدائمة، وعليه يجب التركيز على ميزان المالية العامة غير النفطي لتقدير استمرار اوضاع المالية العامة، وتأمين احتياطات النفط والغاز الحالية وإحلالها ببدائل أكثر نجاعة وغير قابلة للنفاد.¹⁰

2- الطاقة البديلة في الجزائر:

1-2- اليورانيوم:

حسب وزير الطاقة والمناجم فإن الجزائر تمتلك 29 ألف طن من احتياطي اليورانيوم الذي تنوي أن تزود به محطتيها النوويتين المدينتين، تصل قدرة كل منهما إلى 1000 ميغاوات لفترة 60 سنة¹¹، وتسعى الجزائر إلى تكثيف وتطوير مخزونات جديدة تضاف إلى المفاعلين النوويين السليمين "نور" و"سلام" اللذين تمتلكهما الجزائر منذ 1980 وهي تسعى لبناء محطات نووية مطلع 2020 بشراكة دولية.

2-2- الطاقة الشمسية :

تعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر بل هي الأهم في حوض البحر المتوسط حيث تعود تجربة الطاقة الشمسية في الجزائر إلى سنة 1950 حين قام الفرنسيون بضخ المياه وصهر المعادن وتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الشمس.

وفي 1982 أنشئت محافظة الطاقة المتجددة بهدف تطبيق السياسة الوطنية في ميدان الطاقة البديلة، ويجري حاليا إنشاء محطة شمسية حرارية تعمل بنظام التوليد الشمسي الحراري للكهرباء بقدرة 100 ميغاوات بنظام (انشاء، تملك، شغل، انقل).¹²

حيث يقدر مجموع أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب الجزائري بـ 169440 تيراوات ساعي/ سنة بما يعادل 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء و60 مرة استهلاك دول أوروبا الـ 15 المقدر بـ 3000 تيراوات ساعي.¹³

2-3- الطاقة الكهربائية:

يعتمد النظام الكهربائي الجزائري على شبكة موصولة تغطي حوالي 90% من احتياجات الكهرباء في الوطن، بالإضافة إلى بعض الشبكات الصغيرة المستقلة لتزويد بعض القرى المعزولة بالجبال وأقصى جنوب البلاد، كما أنشأت بالجزائر عدة محطات حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام التوربينات (الغازية، البخارية)، فبعدما كان الإنتاج مقدرًا بـ 568 ميغاوات عام 1962 وصل إلى 5964 ميغاوات سنة 2003. وبلغ الاستهلاك الوطني من الكهرباء سنة 1962 ما يقارب 1 تيراوات ساعي، وتجاوزت 25 تيراوات ساعي عام 2000 لتصل إلى 29 تيراوات ساعي عام 2003، هذه الزيادة كانت نتيجة لنمو قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والزيادة السريعة لعدد المشتركين في الضغط المنخفض نتيجة زيادة بناء السكنات وزيادة الكهرباء الريفية.

2-4- طاقة الرياح:

مع بداية سنة 1980 شرعت الجزائر في إنجاز برنامج لضخ المياه باستخدام المئات من المضخات التي تعمل بالطاقة الهوائية لضخ من 600 إلى 2000 لتر/ساعة تحت إشراف وتطوير مركز الطاقات المتجددة، ويتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان إلى آخر وهذا ناتج أساسًا عن الطوبوغرافيا وعن المناخ المتنوع، ففي حين أن الجنوب يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي حيث تزيد سرعتها عن 4م/ثا وتزيد قيمتها عن 6 م/ثا في منطقة أدرار فإنه يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح غير مرتفعة جدا في الشمال لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية وعنابة وكذلك على الهضاب العليا لتيازات والخير وأيضًا على المنطقة التي تحدها بجاية شمالًا وبسكرة جنوبًا.¹⁴

2-5- الطاقة الكهرومائية :

تبقى القدرة المائية المستخدمة في توليد الكهرباء في الجزائر محدودة إلا أن إمكانيات تطويرها كبيرة حيث تبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغاوات وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالًا كافيًا، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاوات من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009 وإنتاج ما استطاعته 1265 ميغاوات سنة 2007.¹⁵

2-6- طاقة الكتلة الحيوية :

أ- احتياطي الخشب:

حسب الحالة الفعلية للغابات هناك حوالي 37 مليون طن من الخشب وما يمكن استغلاله يعادل 3.7 مليون طن بمعدل استرجاع فعلي يقدر بـ 10% وحسب إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم فقد بلغ الإنتاج الوطني من الخشب عام 2003 حوالي 102 ألف طن من الفحم.

ب- الاحتياطي الطاقوي من نفايات المنازل والنفايات الزراعية:

إن القيمة الطاقوية للنفايات تقدر بـ 8.64 مليون طن/سنة منها 2.26 بالنسبة لنفايات المنازل و6.38 بالنسبة للنفايات الزراعية والكميات التي من الممكن استرجاعها حسب الكميات المتوفرة ووفق طرق تجميع النفايات الحالية تقدر بـ 1.33 مليون طن/سنة وفي هذا الإطار تم الانطلاق في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من النفايات المنزلية بمقابل النفايات بواد السمارة بقدرة 6 ميغاوات ليتم تعميم العملية لمقابل أخرى بقدرة 2 ميغاوات.¹⁶

2-7- طاقة الحرارة الجوفية:

تعد من مصادر الطاقة الأخرى التي يمكن الاستفادة منها وتعرف بأنها الحرارة الطبيعية الموجودة في باطن الأرض ويمكن تصنيف أهم مصادر الحرارة الجوفية كما يأتي، الحرارة المائية، الأرض المضغوطة، الصخور الحارة. هناك مصادر أرضية تتراوح درجة حرارتها بين (20-150) درجة مئوية يمكن استخدامها مباشرة في بعض العمليات الصناعية، وهناك مصادر أرضية ذات درجة حرارية عالية تصل إلى (4000) درجة مئوية يمكن الاستفادة منها واستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية¹⁷، وتتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في إفريقيا كلها في الجهة الغربية فقط حيث يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتزيد هذه المنابع عن درجة حرارة 40 درجة مئوية وقد تصل إلى ما درجته 96 درجة مئوية ومن الممكن استغلال منابع المياه المعدنية الحارة في توليد ما استطاعته أكثر من 700 ميغاوات تم إنشاء ما نسبته 6.3% منها مع نهاية 2009.¹⁸

3- إستراتيجية تنمية مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر:

من أجل توفير الشروط التنظيمية والقانونية تعززت الإستراتيجية الجديدة للطاقات المتجددة بجملة من الإجراءات:

3-1- تنشيط وتكثيف جهود البحث والتنقيب في إطار الشراكة الأجنبية:

تعد زيادة احتياطي البلاد من أولويات الإستراتيجية الجديدة للطاقة إذ تبلغ مساحة المناطق الرسوبية التي بقي الاكتشاف فيها ضعيفا حوالي 1.5 مليون م²، حيث يغطي مجموع رخص التنقيب الممنوحة 13% فقط من

إجمالي المساحة الرسوبية وتبقى هذه المناطق في حاجة إلى الاستغلال إذ تقدر الكثافة المتوسطة للجزائر بـ 8 أبار في كل 10000 كم²، بينما المعدل العالمي يقدر بـ 100 بئر لكل 10000 كم²، ففي تكساس مثلا نجد 500 بئر لكل 10000 كم²، أما بالنسبة للشركات المرخص لها بالبحث والاستغلال فعددها محدود جدا في الجزائر إذ لا يتعدى الـ 30 شركة، ويصبو العدد المسطر لإستراتيجية الطاقة الجديدة الرفع من وتيرة التنقيب إلى 80 بئر في السنة.¹⁹

3-2- إستراتيجية إحلال الطاقات التقليدية بطاقة المركبات الشمسية:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى العمل على إقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير معدات وإنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية باستعمال لاقطات GSP من أجل إحلال الطلب المحلي بالطاقة الشمسية والتصدير في المستقبل، حيث تم إنشاء أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية استلمت في جوان 2011 وتكلفة قدرت بـ 315 مليون يورو، وبمدة انجاز تراوحت بـ 33 شهرا في إطار الشراكة مع مجمع ABENER الاسباني بحاسي رمل، حيث تساهم الطاقة الشمسية في إنتاج 25 ميغاوات من أصل إجمالي يقدر بـ 1250 جيغاوات وتقوم المحطة ببيع الكهرباء المولدة من المصادر الهجينة لمركب سوناطراك الجزائري من أجل تغطية حاجيات الجنوب من الكهرباء.²⁰

وقد تعزز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بجملة من القوانين فيما يخص إطار تمويل برامج الطاقات المتجددة أهمها القانون رقم 02-01 المؤرخ في 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز والمتضمن في المادة 26 تطبيقات السياسة الطاقوية المتجددة من أجل ضمان أدنى سعر للكهرباء التي يتم إنتاجها من مواد متجددة ويتحمل صندوق الكهرباء والغاز التكاليف الإضافية وتخصم منها التعريفات والرسوم.²¹

4- برامج ومشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر:

أبجرت عدة مشاريع في إطار الإستراتيجية الوطنية للبيئية، كان لها أثر على نموذج الاستهلاك الوطني للطاقة ومن بين هذه الانجازات نذكر ما يلي:²²

أ- التخفيض من الغاز المشتعل :

من أجل التخفيض من آثار الغاز المشتعل سطرت الحكومة الجزائرية برنامجا مهما من أجل تخفيض الغاز المشتعل على مستوى الحقول النفطية وقد تم استرجاع ما يقدر بـ 133 مليار م³ من فاقد الغاز، في الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2001، أي أن حجم الغاز المشتعل قد انخفض من 9.8 مليار م³ عام 1980 إلى 4 مليار م³ سنة 2001.

ب- استحداث مركز تنمية الطاقات المتجددة:

انشأ في 22 مارس 1988 ببوزريعة مركز تنمية الطاقات المتجددة ومن مهامه وضع برامج البحث الخاصة بتطوير الوسائل المتعلقة بالاستغلال وإنجاز المواد الخاصة بالطاقات المتجددة، إضافة إلى إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة ذي الطابع الصناعي والتجاري وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-33 المؤرخ في 27 يناير 2011 ومن مهامه إنتاج معدات تكنولوجيات الطاقات المتجددة وتنمية المشاريع الخاصة بها.

ج- مشروع عين صالح للتخلص من ثاني أكسيد الكربون:

مع بداية استغلال حقل غاز عين صالح قامت شركة عين صالح غاز(فرع سونطراك) وپريتش بتروليوم (B.P) بإنشاء هياكل مخصصة لتخزين ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن استخراج الغاز المنتج على مستوى الحقل حيث يصل تركيز ثاني أكسيد الكربون به من 1 إلى 9% بينما المواصفات التجارية تحدد التركيز ب 0.3% وتقرر إلقاء الفائض منه في أبار عميقة تحت الأرض وفق دراسة معمقة وتحت إشراف دولي وهذا احتراماً للمقاييس الدولية المتعلقة بالتخفيض من انبعاث غازات الصوبة الزجاجية (GES) حيث الكمية المزمع استرجاعها تقدر ب 1.2 مليون طن/ سنة من أجل 20 مليون طن مقدرة لمدة استغلال الحقل.²³

د- وحدة تنمية الوسائل الشمسية:

أنشأت في 09 جانفي 1988 مهمتها تنمية الوسائل الشمسية للاستعمالات الحرارية الضوئية الخاصة بالسكان الصناعة والفلاحة وتغذية المنشآت العامة والخاصة بمصادر الطاقة الشمسية.

هـ- محطة التجارب الخاصة بالوسائل الصحراوية العميقة:

أنشأت في 22 مارس 1988 وهدفها ترقية وتصنيع الوسائل الشمسية الصناعية في الصحراء.

و- وحدة تنمية تكنولوجيا السيلكون:

التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن مهامها ترقية وتنمية الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية لصنع معدات استغلال مصادر الطاقات المتجددة.

خاتمة:

تعتبر المشاريع الجسدة حاليا في مجال الطاقات النظيفة غير كافية لتلبية حاجات السوق الوطنية حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الغاز ومشتقاته وكذا الطاقة البخارية بتغذية مشتقات البترول وهذا راجع لتوفرها بكميات كبيرة ناهيك عن انخفاض أسعارها وتبلغ نسبة تموين الغاز الطبيعي 98% من الانتاج الوطني الصافي من الكهرباء بينما تقدر نسبة مساهمة الطاقة المائية في انتاج الكهرباء ب 0.21% فقط اما انتاج الكهرباء من الطاقات

المتجددة فيعادل ما نسبته أجزاء من الالف بالمائة لا تكاد تذكر مقارنة بالإنتاج الاجمالي السنوي، فلا بد على الجزائر من تغيير سياستها الطاقوية خاصة وأن الطلب على الكهرباء في تزايد مستمر ويعتبر الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة الحل الانسب نتيجة محدودية عمر الطاقات التقليدية وتأثيراتها البيئية الخطيرة.

- الإحالات والمراجع:

1. علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية، النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الابوك)، المجلد 34، العدد 127، 2008، ص9.
2. موقع وكالة الطاقة الدولية www.iea.org.
3. موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة www.unep.org.
4. زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 124.
5. الصحيفة الاقتصادية، التوسع في الطاقات المتجددة يعزز النمو الاقتصادي، النسخة الالكترونية للصحيفة، العدد 6274 يوم 15 ديسمبر 2010، على الموقع www.aleqt.com.
6. منتدى دبي العالمي للطاقة، طاقة نظيفة لتنمية مستدامة، ديباجة ملتقى منتدى دبي للطاقة المنعقد في الفترة من 15 إلى 17 أبريل 2013، الموقع الرسمي للمنتدى www.worldenergyforum2012.org.
7. لطفي علي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ط2، القاهرة، مصر، 2010، ص167.
8. لطفي علي، المرجع نفسه، ص 168.
9. قدي عبد المجيد، منور اوسرير، محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2010، ص141.
10. مقال صادر في يومية الفجر، الجزائر تمتلك 29 ألف طن من احتياطي اليورانيوم وتغطي حاجاتها خلال 60 سنة، بتاريخ 2009.09.25 على الموقع www.djazaires.com تاريخ الإطلاع 2016/11/05.
11. سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترو، الكهرباء، الغاز)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص233.
12. دليل الطاقات المتجددة، إصدار وزارة الطاقة والمناجم، طبعة 2007، ص13.
13. قدي عبد المجيد، منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص144.

14. United Nations Economic Commission for Africa : Office for North Africa, Generral Secretariat : Arab Maghreb Union, The Renewable Energy Sector in North Africa : Current Situation and Prospects, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energy for All, Rabat, January 12-13, 2012, P12 .
15. قدي عبد المجيد، منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 146.
16. هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبيد عبد الزبيدي، ابراهيم كاطع علو الجوراني، الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص 119.
17. زواوية حلام، مرجع سبق ذكره، ص 340.
18. قدي عبد المجيد، منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 148.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، الصادر في 06 فيفري سنة 2002، ص 09.
20. شريف عمر، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص 321.
21. قدي عبد المجيد، منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 151.

امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية و أهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية.

من إعداد:

د. يوسف قاشي *

. أ. خلدون زينب **

ملخص:

من منطلق الاهتمام بموضوع الامتثال و الحوكمة ولدعم الممارسات السليمة للرقابة الفعالة وتعزيز السلامة المصرفية من خلال إتباع سياسات وإجراءات الامتثال لجميع القوانين والتشريعات واللوائح وقواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة الجيدة، ارتأينا في هذا المقال أن نبحث في الامتثال في المصارف الإسلامية و أهميته في تفعيل الحوكمة و تحقيق السلامة المصرفية على مستوى هذه المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الامتثال، الحوكمة، السلامة المصرفية، المعايير الشرعية.

Abstract:

On the basis of the interest in subject the compliance and the governance and to the sound practices for the effective supervision and consolidation of the banker safety through observance politics and measures of the compliance for all laws and the legislations and the lists and bases of the occupational behavior supported and criteria practiced good, this article considered in that the compliance in the Islamic banks search in his importance in activation the governance and investigation of the banker safety on level of this financial organization is self marking Islamic.

key words: the Islamic banks, the compliance, the governance, the banker safety, the legitimate criteria.

تمهيد:

مع نمو الصناعة المصرفية الإسلامية وانتشارها في السنوات الأخيرة وتطور أدواتها التمويلية علت الكثير من الأصوات تطالب بوضع معايير للسلامة المصرفية تطبق في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على غرار ما هو موجود في المؤسسات العالمية التقليدية ولكن ضمن ضوابط وفلسفة الشريعة الإسلامية، وهذه المعايير في مضمونها تضمنت مفهوم الحوكمة الرشيدة ومبادئها التي أصدرتها عدة منظمات كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في

* قاشي يوسف: أستاذ محاضر أ، جامعة البويرة، عضو بمخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية بجامعة البويرة البريد الإلكتروني: yucefsahaf@gmail.com

** خلدون زينب: طالبة دكتوراه مالية ومحاسبة سنة ثالثة وعضو بمخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية بجامعة البويرة. البريد الإلكتروني: zineb9011@yahoo.com

باريس ممثلة بمجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999 كما تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون وأصدرت وثيقة حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية"، فالحوكمة اصطلاحاً ومفهوماً لا تختلف عما هو معروف ومتبع عالمياً وإن اختلفت بعض المصطلحات وصيغ التعبير، لكن وجه الاختلاف مع المنظور الإسلامي هو في المعايير المتبعة لتطبيقها. وفي هذا الخصوص فإن مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين كان له السبق في إصدار جملة من المعايير الشرعية وكلها تصب في خانة العرض والإفصاح وتحث المؤسسات المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الورقة البحثية التي تسعى للإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الامتنال للمعايير الشرعية في المصارف الإسلامية في تعزيز الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية؟

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: التعريف بالامتنال و علاقته بالحوكمة في المصارف الإسلامية؛
- المحور الثاني: العلاقة بين مبادئ الحوكمة و المعايير الشرعية في المصارف الإسلامية؛
- المحور الثالث: أهمية الامتنال في تفعيل الحوكمة و تحقيق السلامة المصرفية في البنوك الإسلامية؛

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوع الامتنال في المصارف الإسلامية نفسه، حيث أن تطور المصارف الإسلامية جعلها في أمس الحاجة إلى اعتماد أسلوب الحوكمة لتكون في مستوى المنافسة العالمية ولترقى للمستوى المطلوب وتحقيق السلامة المصرفية التي تتطلب الجهد الكبير من القائمين على الصّيرفة المالية الإسلامية، وفي هذا المجال قدم خبراء الصّيرفة الإسلامية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية جملة من المعايير الشرعية تبنت في محتواها معايير الحوكمة الصادرة عن oecd و لجنة بازل بهدف تفعيل الحوكمة في هذه البنوك وتحقيق السلامة المصرفية.

المحور الأول: التعريف بالامتنال و علاقته بالحوكمة في المصارف الإسلامية

أولاً- تعريف المصرف الإسلامي: بدأ العمل المصرفي الإسلامي بصورته المؤسسية في أواسط القرن الماضي، ثم انتشر واتسع نطاقه بحيث أصبح يزاوّل في معظم البلدان الإسلامية وفي بعض المجتمعات غير الإسلامية أيضاً، ونظراً لهذا التوسع استلزم على البنوك الإسلامية العمل وفقاً لما تتطلبه الساحة الاقتصادية مع تفاديها الخروج من نطاق الشريعة الإسلامية وسيرها حسب الظروف التي تتطلبها المتغيرات الدولية التي فرضت نفسها وأثرت على القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي أيضاً.

يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً وكفؤاً بما يكفل نموها وتحقيق أعلى عائد منها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

ثانياً- مفهوم الحوكمة في المصارف: عرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك بأنها الأسلوب الذي تدار بها شؤون البنك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع الأهداف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.²

ولقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة البنك، مجلس إدارته، مساهميه والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك (أصحاب المصالح)، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.³

وهذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل وليس كحالة طارئة كما في الحوكمة، فالمال وملكيته يعتبر أحد المقومات الخمس التي يعتبر حفظها وحمايتها بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، ومن هنا وفي مجال المؤسسات وما يتعلق بها جاءت الأحكام الشرعية للشركات بجميع أنواعها وكذا عقد الوكالة لتنظيم علاقة الإدارة بالمؤسسة والمساهمين.

- **مشروعية الحوكمة:** لا يطمح الباحث بأن يجد نصاً صريحاً يدل دلالة واضحة لمشروعية الحوكمة، لأن الحوكمة هي من المبادئ الإدارية الحديثة نسبياً، غير أن هذا لا يعني أن الباحث لم يجد ضالته في النصوص العامة التي جاءت أمره بالمعروف ناهية عن المنكر أو تلك الآمرة بالأمانة بالإضافة إلى النصوص الخاصة بالرقابة المالية لأن الرقابة المالية والإدارية تعتبران من أهم مقومات الحوكمة، أضف إلى ذلك كله النصوص الآمرة بإتقان العمل والإحسان فيه، وفيما يلي أبرز الأدلة التي يستطيع الباحث أن يستنبط منها مشروعية الحوكمة في شكلها الحديث:

أ- **مجموعة النصوص الدالة على وجوب إتقان العمل:** كقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه﴾ صححه البخاري، فلا شك أن إتقان العمل لا بد أن يمر عبر الحوكمة، لأن الحوكمة هي من أهم الضمانات الضامنة لإتقان العمل.

ب- **مجموعة النصوص الشرعية التي ورد فيها الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** ومن هذه النصوص:

* قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة آل عمران الآية 110.

* قوله تعالى ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ سورة آل عمران الآية 104.

* قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه..... ﴾ أخرجه مسلم في صحيحه.

فهذه النصوص جاءت حاثّة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيدخل في عمومها النهي عن كل منكر سواء تعلق ذلك المنكر بالعبادات أو المعاملات أو غيرها ولا شك أن عدم الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المصرفية هو من المنكرات التي يتجه النهي عنها، وأن الالتزام بهذه الضوابط هو من المعروف الذي يجب الأمر به، كما أن جريان الأنظمة والعلاقات بين الأطراف الداخلة في العمليات الإنتاجية والاستثمارية لأي منشأة اقتصادية أو تجارية على وفق ما تقتضيه النزاهة والأمانة والشفافية هو من أعرف المعروف، وأن نقيضه المتمثل في شيوع الفساد وثقافة الانتهازية أو سيطرة الترهل على الهياكل الإدارية لأي منشأة هو من أنكر المنكر الذي يجب إنكاره.

ت- مجموعة النصوص التي جاءت حاثّة على أداء بالأمانة والمحافظة عليها وتلك المحذرة من خيانتها:

* قوله تعالى في صفات المؤمنين: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ سورة المعارج الآية 32.

* قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۗ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ سورة النساء الآية 58.

* قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سورة الأنفال: 27.

* قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ أد الأمانة إلى من أتمنك ولا تخن من خانك ﴾ أخرجه الترمذي وأبو داود .

إن النصوص الآمرة برعاية الأمانة والمحافظة عليها تشمل في عمومها الحوكمة، من حيث إن الله سبحانه وتعالى قد ائتمن العلماء على القيام بشرع الله عز وجل ، ولا شك أن تصويب المعاملات المصرفية بحيث تكون منسجمة مع أمر الله عز وجل ومتسقة مع هدي رسوله هو ما ائتمن الله سبحانه وتعالى العلماء عليه ، كما أن هؤلاء العلماء مؤتمنون من قبل المساهمين والمودعين في المؤسسات الإسلامية على أن تكون معاملات هذه المؤسسات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية ، وإن التفريط في ذلك يعد خيانة للأمانة، ولا شك أن اتساق هذه المعاملات والأنشطة وكذلك العلاقات والمصالح مع أحكام الشريعة السمحاء يصب فيما تسعى إليه الحوكمة بشكل مباشر.

ث- مجموعة النصوص الآمرة بالوفاء بالعقود: قوله سبحانه وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ سورة المائدة الآية 1

ولا شك أن الحوكمة تعد شكلاً من أشكال الوفاء بالعقود لأن الشركة ذاتها لا تعدو أن تكون مجموعة من العقود المتداخلة، سواءً كانت تلك العقود في شكلها التقليدي الموثق الظاهر أم في شكلها غير التقليدي الملحوظ أساساً في عقد تأسيس الشركة أو في لوائحها وأنظمتها الداخلية.

ج- مجموعة النصوص الناهية عن التوصل إلى أكل أموال الناس بالطرق غير الشرعية: كالغش والتدليس والرشوة ومن ذلك:

* قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾
سورة النساء الآية 29.

* قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ سورة البقرة الآية 188.

* عن عبد الله ابن عمرو: ﴿ لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الراشي والمرتشي والماشي بينهما ﴾ رواه أحمد و أبو داوود و الترميذي.

فهذه النصوص وغيرها كثير تحرم كل أشكال الكسب الحرام وتوجب أن يكون الكسب مباحاً وأن لا يتوصل إليه بطريق محرم، ولا شك أن الحوكمة تحقق مقصد هذه النصوص وتعتبر إحدى الآليات المطلوبة لتحقيق تلك المقاصد، ولذلك فإن هذه النصوص وغيرها دالة على وجوب الاحتكام إلى أي آلية أو وسيلة تحقق تلك المقاصد وعلى رأس تلك الآليات الحوكمة بمبادئها ومعاييرها المفضية إلى الشفافية والنزاهة.

و- ممارسة النبي صلى الله عليه وسلم للرقابة الإدارية: التي تعتبر شكلاً من أشكال الحوكمة ومن ذلك حديث ابن اللببية وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على صدقات قومه من الأزد فلما جاء حاسبه فقال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فقال النبي: فهلا جلست في بيت أمك وأبيك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، ثم قام النبي فخطب في الناس فقال: " فإني استعمل الرجل منكم على العمل فيما ولاني الله فيأتيني فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديت إليّ أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً " .

فها هو النبي قد حاسب ابن اللببية مع أنه مؤتمن على الصدقات وأوضح في الحديث أن قبول الهدايا في حق العمال لا يجوز وأنه لو لم يكن عاملاً لما أهدي إليه شيء.

ز- أفعال الصحابة: ومن ذلك ما روي أنه لما قدم معاذ بن جبل على أبي بكر من اليمن قال له أبو بكر:

﴿ ارفع حسابك ، فقال: أحسابان حساب من الله وحساب منكم والله لا ألي لكم عملاً أبداً ﴾ .

فها هو أبو بكر -رضي الله عنه- يطلب من معاذ -رضي الله تعالى عنه- أن يقدم حسابه وهذا شكل من أشكال الرقابة المالية والإدارية والتي تعد بدورها شكلاً من أشكال الحوكمة.

ح- ولأن إقامة العلاقات بين أطراف العملية الإنتاجية على وفق الحق والعدل واستبعاد كل أشكال الترهل والفساد الإداري هو أمر واجب ولما كان ذلك كله لا يتم على الوجه الأكمل إلا من خلال الحوكمة فإن الحوكمة في هذه الحالة تصبح واجبة من باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

ثالثاً- التعريف بالامتثال : إن مفهوم الامتنال في البنوك الإسلامية يعمل على مستويين أولاً الامتنال للقواعد والأنظمة الخارجية التي تفرض على المؤسسات ككل، وخاصة تلك الصادرة عن البنوك المركزية، وثانياً الامتنال للأنظمة الداخلية للمراقبة التي يتم فرضها من قبل المؤسسات لتحقيق الامتنال للقواعد المفروضة من الخارج وخاصة ما يتعلق بقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر وقد يؤدي الفشل في الامتنال مع القوانين المعمول بها إلى مخاطر السمعة والعقوبات والخسارة المالية وغيرها.

ووظيفة الامتنال Compliance Fonction هي وظيفة مستقلة تحدد و تقيم وتقدم النصح والمشورة و تراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الامتنال بالبنك، والمتعلقة بتعرضه لعقوبات نظامية أو إدارية أو خسائر مالية، أو بما يؤدي للإضرار بسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في الامتنال بالأنظمة والضوابط الرقابية أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليمة. ومراقبة الامتنال تعني التأكد من تقييد البنك وسياساته الداخلية بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الامتنال بالبنك⁴.

وتعتبر وظيفة الامتنال في البنوك احد أسس وعوامل نجاحها، كونها تلعب دوراً أساسياً في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها ومصالح المؤسسين والمودعين، وتوفير الحماية من العقوبات وذلك من خلال مساهمتها في ما يلي:

- * درء مخاطر عدم الامتنال بوجه خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية؛
- * توطيد العلاقات مع الجهات الرقابية؛
- * إرساء نهج الإدارة السليمة (الحوكمة) في المؤسسات المصرفية؛
- * إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم وبوجه خاص مسؤوليتها عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- * المحافظة على القيم والممارسات المهنية في العمل المصرفي.

رابعاً- علاقة الامتنال بالحوكمة:

لقد تزايدت أهمية وظيفة الامتنال في البنوك نتيجة تعدد المخاطر التي ينطوي عليها الفشل في التقيد باللوائح والأنظمة الداخلية والخارجية مثل مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية، والخسارة المادية أو المالية، أو غيرها من الخسارة الناجمة عن فشل البنك في الامتنال للقوانين واللوائح الخاصة بها ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي ومعايير أفضل الممارسات، وتساهم جميع السلطات التي تشرف أو تنظم أعمال البنك بما في ذلك البنك المركزي المحلي، وبورصة الأوراق المالية، و وزارة العمل و وزارة الصناعة و التجارة على مراقبة وظيفة الامتنال في البنوك باعتبارها من الأطراف ذات العلاقة مع البنك، حيث برزت هذه الممارسات كجزء من الحوكمة.

وبهذا المعنى فإن الامتنال هو أحد آليات الحوكمة الجيدة، حيث شرعت العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة في توجيه عناية واهتمام خاصين لتنظيم وإدارة البنوك.

المحور الثاني: العلاقة بين مبادئ الحوكمة و المعايير الشرعية في المصارف الإسلامية:

إن النمو المتسارع للمؤسسات المالية الإسلامية فرض الحاجة إلى تنظيم الصيرفة الإسلامية حماية للصناعة المالية الإسلامية من الفوضى والعشوائية وعدم الخضوع للقوانين مما قد يطيح بالمكتسبات التي حققتها هذه المؤسسات ويسبب الخسارة الفادحة للمستثمرين والمودعين وكل ذوي العلاقة بالأنشطة الاستثمارية و الائتمانية لتلك المؤسسات، ولهذا فقد حرصت البنوك السيادية في كثير من البلاد الإسلامية على إصدار قوانين خاصة تنظم نشاط المصارف الإسلامية أو تضمين القوانين العامة التي تنظم عمل المصارف في تلك البلاد مواد قانونية تختص بالمصارف الإسلامية، غير أن هذا كله لم يلغي الحاجة إلى وجود مظلات دولية لأنشطة تلك المصارف من أجل العمل على توحيد المعايير والقواعد الحاكمة لأنشطة تلك المؤسسات فأنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية وهي منظمة دولية مستقلة تأسست عام 1991م تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية.

وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حالياً في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة البحرين والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا وماليزيا ويسترشد بها في دول أخرى مثل استراليا واندونيسيا وباكستان والسعودية وجنوب إفريقيا.

وكان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السبق في إصدار هذه المعايير وكلها تصب في خانة العرض والإفصاح وتحث إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما تنادى به المؤسسات الدولية المهتمة بمبادئ ومعايير حوكمة المؤسسات.

والتي عملت على إصدار مجموعة من المعايير التي تنظم أنشطة تلك المصارف وتضبط إيقاع سيرها ليكون متوافقاً مع أحكام الشريعة السمحاء، ومن أجل العمل على توحيد الفتاوى الشرعية في أحكام الأنشطة التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية علماً بأنه قد سبق ذلك تكوين هيئات للفتوى والرقابة الشرعية لتلك المؤسسات وجود مثل تلك الهيئات يعد شكلاً من أشكال الحوكمة حيث تعتبر الرقابة على أنشطة تلك المؤسسات والتأكد من توافق تلك الأنشطة مع أحكام الشريعة من أهم وظائف وصلاحيات تلك الهيئات، وقد بدأ العمل مؤخراً على إيجاد هيئة للتصنيف يتم من خلالها تصنيف المصارف الإسلامية ومحمل المؤسسات المالية الإسلامية من خلال ابتكار سلم تصنيفي ذي درجات ومراتب محددة وفق معايير عالمية دولية مصطلح عليها ويتم التأكد من مدى توافق أنشطة المؤسسة المالية المحددة مع الدرجة التي احتلتها وفق تلك المعايير وهذا بدوره سوف يشكل حافزاً للمؤسسات المالية الإسلامية كي تضبط أنشطتها وممارساتها كي تكون متوافقة مع أحكام الشريعة وستحرص على ذلك غاية الحرص ابتغاء الوصول إلى الدرجات العليا في ذلك التصنيف العالمي المأمول.

وقد ظهرت بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية مؤسسات أخرى كمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وجمعية المحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية، وسوق المال الإسلامي الدولي، واتحاد المصارف الإسلامية.

ويعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية من أبرز المؤسسات التي حققت نوعاً من السبق في إصدار معايير ومبادئ للحوكمة حيث تبين هذا المجلس مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" وبني عليهما مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تجاه أصحاب المصالح، وأصدر معياراً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر 2006، تحت ما يسمى بـ (المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية)، وقد أُلزم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية إما أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تعطي شرحاً واضحاً لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ.

وفي ما يلي عرض لمبادئ الحوكمة وللمعايير الشرعية التي تبنت في محتواها مبادئ الحوكمة:

أولاً- عرض لمبادئ الحوكمة:

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنه يتم تطبيق الحوكمة في المؤسسات على اختلاف أنواعها وفق خمس معايير توصلت إليها هذه المنظمة عام 1999م في نسختها الأولى بعدها أصدرت تعديلاً سنة 2004 تضمن المبادئ التالية:

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة: هذا المبدأ هو الإطار العام لجميع مبادئ الحوكمة الأخرى، ويتناول تشجيع وضع إطار لحوكمة البنوك وأثره على شفافية وكفاءة السوق، وأن تكون متوافقة مع القوانين السائدة، وأن يتم تحديد توزيع المسؤوليات من خلاله بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل البنك.⁵

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة حماية حقوق المساهمين التي تشمل على تامين أساليب نقل الملكية أو تحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى الحق في المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة.⁶

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.⁷

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات المالية: يجب أن يتم الاعتراف في حوكمة البنوك بحقوق أصحاب المصالح التي ينشؤها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، مع القيام بتشجيع التعاون النشط بين البنوك وأصحاب المصالح في زيادة الاستثمارات مع خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.⁸

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية: يعد هذا المبدأ من أهم أهداف الحوكمة حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة ويتم التطرق إلى دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم العادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير مع أقل تكلفة ممكنة.⁹

المبدأ السادس: التأكيد على مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يؤكد الإطار العام للحوكمة على هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية واختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.¹⁰

وقد أصدرت لجنة بازل تقريراً عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان " enhancing Corporate Governance for banking organization " يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وتمثل هذه المبادئ في:

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة البنك إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك؛

المبدأ الثاني: يجب على مجلس الإدارة المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه؛

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة وضع الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة وتعزيزها؛

المبدأ الرابع: يجب على مجلس الإدارة ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته؛

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا فعليا أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل؛

المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك، وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمدبرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.¹¹

المبدأ السابع: يجب إدارة شؤون البنك وفق أسلوب شفاف إذ تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة.¹²

المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.¹³

ثانياً- عرض للمعايير الشرعية و ما تضمنته من محتوى مبادئ الحوكمة:

إن جملة المعايير الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية و المبادئ الإرشادية مرتبطة بعضها ببعض ومكملة لبعضها كما أن بعض هذه المعايير تضمنت في محتواها ما جاءت به مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و لجنة بازل تشكل مجموعة متناسقة من الأطر الاحترازية التي تهدف إلى حماية المصارف الإسلامية و تحقيق سلامتها المصرفية، و في ما يلي عرض للمعايير التي تبنت ما جاءت به مبادئ الحوكمة:

المعيار الأول: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامي (في القطاع المصرفي) أن تتبع إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة فئات المخاطر (مخاطر : الائتمان ، السيولة، السوق، الاستثمار في رؤوس الأموال، معدل الفائدة، التشغيل) ذات الصلة وإعداد تقارير عنها والاحتفاظ بها، حيث يلزم برأسمال كافٍ للوقاية من هذه المخاطر، وتأخذ هذه الإجراءات في الاعتبار الخطوات الملائمة للالتزام بالشرعية، والتأكد من كفاية التقارير التي ترفع إلى السلطات الإشرافية للإبلاغ عن المخاطر.¹⁴

المعيار الثاني: معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية و انضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (في القطاع المصرفي)

ينص هذا المعيار على وضع مبادئ وإرشادات أساسية ليتم تطبيقها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الإفصاحات التي يقدمونها، بهدف تحقيق الشفافية وتعزيز انضباط السوق في هذه المؤسسات.¹⁵

ولكي تكون الإفصاحات فعالة لأغراض تعزيز انضباط السوق فإنها تحتاج إلى أن يتم استكمالها بمراعاة المعايير الدولية للضوابط الجيدة لإدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وتوفير مجموعة من عناصر البنية التحتية الأخرى التي تؤدي إلى عمل الأسواق المالية بصورة جيدة، و التي تشكل شروطاً لازمة لنظام إفصاح فعال.

المعيار الرابع: المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (في القطاع المصرفي)

ينص هذا المعيار على ضرورة تطبيق المصارف الإسلامية لجملة من المبادئ الإرشادية وهذا بهدف ضمان الثقة مع المتعاملين و الاستمرارية في تقديم هذه المصارف لخدماتها، وتتمثل هذه المبادئ في:¹⁶

المبدأ الأول: الصدق، الأمانة و المعاملة العادلة؛

المبدأ الثاني: العناية المهنية والحرص الواجب لجميع عملياتها و فيما يتعلق بالطريقة التي تهيكّل بها منتجاتها وتوفر وسائل تمويلها و خاصة فيما يتعلق بالامتثال لأحكام الشريعة و البحث المتعمق و إدارة المخاطر؛

المبدأ الثالث: تمتع البنك بالقدرات الكافية و الأنظمة و الإجراءات اللازمة بالإضافة إلى الكفاءة العلمية والمهنية؛

المبدأ الرابع: المعلومات المتعلقة بالعملاء: الفهم الكافي لطبيعة عملاء البنك و ظروفهم حتى تقدم لهم منتجات ملائمة لاحتياجاتهم و المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

المبدأ الخامس: المعلومات المقدمة للعملاء يجب أن تتمتع بالوضوح و المصادقية؛

المبدأ السادس: التعرف على حالات تضارب المصالح مع مختلف الأطراف و تجنبها و الإفصاح عنها وإدارتها؛

المبدأ السابع: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

الإمتثال الأخلاقي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ليس أمراً طوعياً، بل متطلب ديني فالأصل في هذه البنوك ليس فقط أن تلتزم بالقوانين، وإنما أيضاً بمبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الأخلاقية المشتقة منها، والدليل على هذا أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) قد أصدرتا كليهما معايير للسلوك وأطر للحوكمة مستمدة من الشريعة الإسلامية لتطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية، وفي حزيران 1998 أصدرت المنظمة المذكورة (AAOIFI) معايير سلوك خاصة بالمحاسبين والمدققين في المؤسسات المالية الإسلامية، وفي نيسان 2002 أصدرت معايير أخرى خاصة بالموظفين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية كما تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في كانون الأول 2009 هذا المعيار المتعلق بمبادئ سلوك العمل في المؤسسات المالية الإسلامية وجميع هذه المعايير تشكل معايير أخلاقية إرشادية.

المعيار رقم 10: المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (في القطاع المصرفي)

ينص هذا المعيار على وجوب الالتزام التام بالفتاوى و القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة الشرعية، وعلى هذا الأساس يجب إسناد مهمة المراجعة الداخلية إلى شخص مدرب جيداً على مراجعة و تدقيق الالتزام الشرعي لكي يكون له إلمام كاف بالإجراءات.¹⁷

وفيما يأتي توضيح لكيفية تكامل "نظام الضوابط الشرعية" لوظائف الضوابط و المراقبة و الالتزام الموجودة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية بالمقارنة الموجودة في مؤسسة مالية تقليدية.

الجدول رقم 01: تكامل نظام الضوابط الشرعية في مؤسسة مالية إسلامية بالمقارنة مع مؤسسة مالية تقليدية

المهام	المؤسسة المالية التقليدية	الإضافات لصناعة الخدمات المالية الإسلامية
الضوابط	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية
المراقبة	المدقق الداخلي المدقق الخارجي	وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المدقق الشرعي الخارجي
الالتزام	وحدة أو إدارة أو مسؤولو متابعة الالتزام المالي أو الرقابي	الوحدة الداخلية لمتابعة الالتزام الشرعي

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار الثالث: المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، البحرين، ديسمبر 2009 ص: 06.

يتضمن المعيار وجوب إعطاء السلطات لأصحاب المصالح من خلال الأنظمة و الإجراءات الملائمة لكي يؤدي دورهم في المشاركة في مثل هذه المسؤولية، فمثلا يمكن للهيئة الشرعية أن تتفاعل بأسلوب منتظم و هادف مع مختلف أجهزة الضوابط مثل مجلس الإدارة و وحدة الالتزام الشرعي الداخلي و وحدة التدقيق الشرعي الداخلي و المدقق الخارجي و كذلك حملة الأسهم و أصحاب المصالح.

كما يتضمن المعيار وجوب اعتماد أسلوب " الالتزام أو الشرح " فيما يتعلق بالإفصاحات، و يظهر المعيار أن هذا الأسلوب مبني على فكرة انضباط السوق حيث يكون أصحاب المصالح (بمن فيهم الجهة الإشرافية) محولين برد الفعل في حالة وجود ترتيبات ضوابط غير مرضية أو إفصاحات دون مستوى المعيار المطلوب (التي قد تكون مخالفة للواقع أو غير مكتملة أو مضللة)، و تتراوح عقوبات أصحاب المصالح من الإضرار بسمعة المؤسسة المالية الإسلامية إلى فقدان الثقة في الإدارة و إجبار بعض المدراء على المغادرة، أو اتخاذ إجراءات قانونية بناء على الشروط التعاقدية، و يجب على السلطات الإشرافية على وجه الخصوص أن يكون لها آليات تنفيذية كافية تتراوح بين القدرة على إرغام المؤسسة على

تقديم الإفصاحات اللازمة وصولاً إلى إصدار التنبيهات و فرض الغرامات لإيقاف عدم الالتزام المتعمد بالإفصاح.¹⁸

من الاستعراض العام لهذه النصوص (المعايير الشرعية و مبادئ الحوكمة) يتضح أن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة المؤسسات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة و يجدد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها و تفعيل دور مجالس الإدارة بها بعدما أظهرت الوقائع

والأحداث حالات عديدة من التلاعب في أموال العديد من المؤسسات بواسطة الإدارة التي أدت إلى إفلاس هذه المؤسسات.

وفي المقابل فان امتثال أو التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية يؤدي بالضرورة إلى تفعيل وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في هذه المصارف كون تلك المعايير مستمدة ومتبناة من مبادئ الحوكمة التي أصدرتها كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل.

المحور الثالث- أهمية الامتثال في تفعيل الحوكمة و تحقيق السلامة المصرفية في البنوك الإسلامية

الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية يحكمها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، على عكس ما هو موجود في البنوك التقليدية المبنية على هدف تعظيم الربح، حيث تلتزم البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم المتاجرة بالدين إضافة إلى ما تتميز به هذه البنوك من وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على التأكد من مطابقة عمليات البنوك الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا بحد ذاته يمثل ركنا مهما من أركان الرقابة والمساءلة والشفافية و يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة الهادفة إلى حماية البنك من التعثر و المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، حيث لا تنظر هذه الهيئة إلى الربح المتحقق من العملية بل يهتمها مشروعيتها وانسجامها مع الفلسفة الإسلامية، ما يؤثر مباشرة على اختيار البنوك لنوع الاستثمار والابتعاد عما هو محرم أو يوجد فيه شبهة الحرام، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض العائد من عمليات البنوك لكن في الوقت نفسه فإنه يبعث على الثقة والطمأنينة لدى المودعين ويدفعهم إلى توجيه مدخراتهم إلى البنوك الإسلامية، وبالنتيجة يخلق حالة من التنافس الشديد مع البنوك التقليدية.

وتتجسد أهمية الامتثال في تفعيل الحوكمة في البنوك الإسلامية بما يأتي:¹⁹

- * محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.
- * تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة المشاريع.
- * تفادي وجود أخطاء متعمدة أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- * تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
- * تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

ويمكن أن تعتمد نظم الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية على المبادئ والمعايير والتي لا تتنافى في مجملها مع المبادئ التي تدعمها الشريعة الإسلامية والتي تشكل الإطار التنظيمي لعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تحقق هذه المبادئ الآتي:²⁰

- * تعزيز مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات بكفاءة تحقق المتطلبات النظامية والشرعية.
- * تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.
- * تحقيق العدالة بين جميع الأطراف: الإدارة، المساهمون، ذوو العلاقة (العملاء الموظفون، جهات التدقيق الخارجي).
- * تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة.
- * استكمال الإطار المؤسسي الداعم لتطبيق الأهداف الأخرى و يضم إنشاء المؤسسات و إصدار التشريعات.
- * سيادة القانون، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود تشريع حكومي يلزم باستكمال المؤسسات والتشريعات وتطبيقها في واقع المؤسسات المالية.

ولعدم الامتنال مخاطر تعرف بأنها المخاطر التي تنجم عنها عقوبات وإجراءات نظامية أو خسائر مالية أو إساءة لسمعة البنك نتيجة لإخفاقه في تطبيق الأنظمة والتعليمات والقواعد والتعاليم والقيم السلوكية والأخلاقية التي يعمل البنك من خلالها (في مجموعها تمثل المخاطر الناجمة عن عدم الامتنال)، وفي المقابل فان هذه المخاطر في مجملها هي المخاطر التي تسعى البنوك لتفاديها من خلال اعتمادها لمبادئ الحوكمة، بحيث انه كلما كان هناك امتثال للنظم والقوانين والمعايير الشرعية فانه سيتحقق نهج الإدارة السليمة مما يحقق حماية للبنك من هذه المخاطر وبالتالي تتحقق سلامته المصرفية.

خاتمة:

يتضح لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن امتثال البنوك الإسلامية للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى زيادة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة و تحقيق الإدارة الرشيدة في البنوك، وهذا نظرا لان هذه المعايير تضمنت في محتواها ما جاءت به مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى أن الامتنال لتلك المعايير يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض من البنوك على تطبيق هذه المبادئ والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة ويؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر، كما انه يزيد من فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال والحد من الفساد، وكل هذا يسعى لحماية البنك و تحقيق سلامته المصرفية و يرفع من مستواه التنافسي خاصة مع النمو الذي حققه قطاع المصارف الإسلامية في العقود الثلاثة الماضية بطريقة أدهشت الكثيرين وأثارت شكوك وتساؤلات لدى آخرين ومع هذا التطور في حجم ودور الصيرفة الإسلامية جاءت أهمية الامتنال للمعايير والضوابط الشرعية من جهة و الاعتماد على مبادئ الحوكمة التي جاءت بها الهيئات المسؤولة من جهة أخرى، وكل هذا كان بهدف حماية المصارف الإسلامية من الأزمات و تحقيقها للسلامة المصرفية خاصة في ظل المنافسة العالمية.

الإحالات والمراجع:

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2012، ص: 110.

² حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، 2009، ص: 86-87.

³ OECD, OECD Principles of Corporate Governance, 2004

⁴ KPMG LLP, The Future of Compliance: Compliance functions as strategic partners in the new regulatory world, p6. available at: <http://www.kpmg.com>.

⁵ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص: 36.

⁶ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 42-44.

⁷ OECD, Principles and Annotations on Corporate Governance, Arabic Translation, p:08, disponible sur : www.oecd.org, consulter le: 21-10-2015.

⁸ Donald Jonhsoton, **Principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE**, Service des publications de l'OCDE ,paris , France,2004, P:21.

⁹ Donald Jonhsoton , op-cit , p:22.

¹⁰ وليد بن نعمة الهزاع، حوكمة الشركات: أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها في المؤسسات والبنوك المالية بدول مجلس التعاون وأثره الايجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي، إدارة البحوث والدراسات، 2009، ص: 22-23.

¹¹ عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة: المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

¹² هوارى معراج، حديدي ادم، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

¹³ عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة: المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

¹⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية ifsb، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، البحرين، ديسمبر 2005، ص: 2.

¹⁵ مجلس الخدمات المالية الإسلامية ifsb، معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية و انضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، البحرين، ديسمبر 2007، ص: 1.

- ¹⁶ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار المبادئ الإرشادية لسلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، البحرين، ديسمبر 2009، ص: 6
- ¹⁷ مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، معيار المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، البحرين، ديسمبر 2009، ص: 04.
- ¹⁸ نفس المرجع السابق ، ص: 10.
- ¹⁹ حسين عبد المطلب الأسرج، الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية و الإسلامية، المجلد الحادي و العشرون، العدد 03، 2013، ص: 12.
- ²⁰ عبد الباري مشعل، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، البحرين، 26 – 27 مايو 2010 م ، ص.2

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015.

إعداد:

أ/ معط الله أمال*

د/معط الله سهام**

د/لعرج مجاهد نسيمة¹.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2015 باستخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM). أشارت النتائج الرئيسية إلى أن التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، والنفقات العامة الإجمالية لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن معدل التضخم يؤثر سلبا على هذا الناتج في المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، أكد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وبناء على هذه النتائج، يمكن القول بأن الجزائر تستطيع جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشروع في سياسات طموحة تهدف إلى الحفاظ على استقرار الوضع السياسي، الحد من البيروقراطية المرهقة فضلا عن رفع مستوى الحرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الجزائر، اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

Abstract :

This paper aims to study the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria over the period 1970-2015 using Johansen cointegration test and vector error correction model (VECM). The main findings indicate that FDI inflows, domestic investment and total public expenditures have a positive impact on real gross domestic product, while the inflation rate negatively affect the real GDP in the long run. Moreover, the vector error correction model (VECM) confirmed the existence of long-run equilibrium relationship among the tested variables. Based on these findings, it can be concluded that Algeria can attract more FDI through embarking on ambitious policies aimed at stabilizing political situation, reducing burdensome bureaucracy as well as increasing the level of economic freedom.

Key words: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Algeria, Johansen Cointegration Test, Vector Error Correction Model (VECM).

*طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، amel.mataallah@yahoo.com
**دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، siham.maataallah@yahoo.com
¹أستاذة مساعدة ب، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، laredj.nassima@univ-alger3.dz

1- مقدمة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عظمى في الاقتصاد العالمي منذ 1960، حيث توسعت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات في توجيه استثماراتها المباشرة إلى الدول المتقدمة والنامية لمواجهة بذلك عدّة تحديات في سبيل تحقيق النجاح خارج بلدها الأصل، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتوجه خارج بلده الأصل حسب دوافع معينة تزايدت أهميتها مع ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وارتفاع الاستهلاك العالمي الذي حفز تلك الشركات على التوغل في مختلف بقاع العالم وهذا ما جعل من النمو الاقتصادي للبلد المضيف عنصرا بالغ الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأنه يعكس حجم سوق البلد المستقبل لذلك الاستثمار، والجزائر كعدة دول نامية اهتمت ومنذ حصولها على الاستقلال بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من إيجابياتها وتسخيرها لدفع عجلة التنمية لديها، ولتحقيق ذلك الهدف قامت بتهيئة مناخها الاستثماري من خلال إصدار قوانين الاستثمار المتزايدة الحوافز إضافة لقيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، كما تميزت بسعيها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تبرز من خلالها وجود سوق جزائري مهم، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة على المدى الطويل من خلال استخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، وهذا باستعمال برنامج Eviews 9.0، وبالتالي فالإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية تتمثل في: ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)؟

للإجابة عن هذه الإشكالية يتم صياغة فرضيتين أساسيتين وهما:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل من خلال دوره المكمل للاستثمار المحلي.

وللإحاطة بجوانب هذا الموضوع سيتم التطرق إلى المحاور الأساسية التالية:

- قراءة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- أداء واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- قراءة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

لقد عرفت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر انتشارا واسعا في العالم منذ 1960، وقد تصاعد الاهتمام بدراسة الاستثمار نتيجة لأهميته على صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية فهو يزود البلد المضيف بالأدوات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لديه. حيث سلطت العديد من الدراسات الضوء على محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما النمو الاقتصادي الذي يعكس حجم سوق البلد المضيف فالدول التي تتمتع بمعدلات نمو

مرتفعة وأسواق كبيرة هي أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالدول ذات معدلات النمو المنخفضة والأسواق الصغيرة (Florence Jaumotte، 2004)¹، فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف إلى حجم سوق البلد الأصل للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات إلى البلد المضيف (Xiaming Liu، YinQI-WEI، 2001)²، فحجم السوق يشير إلى القدرة الشرائية لمواطني هذا البلد المضيف (Claude Roosens، BicharaKhader، 2004)³، وحسب (Billington، 1999) فإن السوق الكبير يجذب الشركات التي شهدت نمواً في أسواقها المحلية والتي تبحث عن التوسع نحو أسواق أخرى أين يمكنها مضاعفة النمو وتحقيق المزيد من الأرباح والمبيعات (Jonathan Jones- Collin Wren، 2006)⁴، كما أنّ النمو الاقتصادي المرتفع وحجم السوق الواسع والمتوسط للبلد المضيف يجذب دائماً الشركات التي تتنافس على بناء الشركات ضمن إستراتيجية إتباع المنافسين (K. Aswathappa، 2010)⁵، حيث أنّ النمو الاقتصادي المرتفع بدوره يتضمن الحجم الكبير للطلب المحلي والقدرة الشرائية المتصاعدة للمستهلكين (Chunlai Chen، 2011)⁶، إضافة إلى أنّ النمو السريع والدّخل الفردي المرتفع يعرض على الشركات المتعدّدة الجنسيات فرص لأخذ حصة من السوق فتقوم بتسخير ميزتها الخاصة بالملكية وتحقيق اقتصادات الحجم (OCDE، 2002)⁷، إضافة إلى أنّ الحجم الكبير للسوق يقدّم فرص أكبر للصناعات والشركات الأجنبية للتنويع الاقتصادي (Chunlai Chen، 2011)⁸. هذا وقد حصلت دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الاقتصاديين نلخص أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الدراسات السابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

الباحثون	محتوى الدراسة
E. Borensztein وآخرون (1998) ⁹	قاموا باختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام تحليل بيانات panel من أجل عينة تضم 69 دولة نامية على مدى العقدين 1970-1979 و1980-1989، حيث أشارت النتائج الرئيسية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو إضافة إلى وجود أثر إيجابي وغير معنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات المحلية.
BashirAbdel-Hameed M(1999) ¹⁰	قام بدراسة العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس وتركيا) خلال الفترة 1975-1990، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يختلف من بلد إلى آخر.
Marta	حاولوا دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي

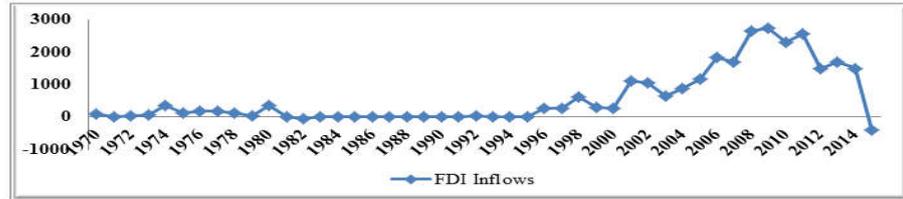
<p>باستخدام تحليل بيانات panel من أجل عينة تضم 18 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1999، حيث توصل الباحثان إلى أن درجة الحرية الاقتصادية في البلد المضيف تمثل محددًا أساسيًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة.</p>	<p>Bengoa Blanca و Sanchez-Robles (2003)¹¹</p>
<p>حاول التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1970-2004 لكل من المغرب، تونس، مصر، الأردن وسلطنة عمان وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار السببية في كل من الأجل القصير والطويل، وتوصلت الدراسة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت يتضح أكثر في المدى البعيد منه في المدى القصير.</p>	<p>نايف المطيري خليفة الغالي (2004)¹²</p>
<p>قام باختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2009 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية واختبار سببية Granger، وقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما الاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في نيجيريا.</p>	<p>Ugwuegbe S. Ugochukwu وآخرون (2013)¹³</p>
<p>قامت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي والصادرات في سلوفاكيا باستخدام بيانات فصلية للفترة 2001-2010، وقد أكدت نتائج الدراسة من خلال الاستعانة باختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما تم التوصل أيضا إلى وجود أثر إيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على الناتج الداخلي الإجمالي.</p>	<p>Zuzana Szkorupová (2014)¹⁴</p>
<p>حاول دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات مقطعية لـ 124 دولة خلال الفترة 1971-2010، حيث أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح، كما تمثل القوى العاملة، درجة الانفتاح التجاري والحرية الاقتصادية محددات رئيسية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تساهم بدورها في تعزيز النمو الاقتصادي.</p>	<p>SasiIamsirar oj (2016)¹⁵</p>

المصدر: من إعداد الباحثين.

3- أداء واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد لذلك سنحاول فيما يلي توضيح تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2015) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع البنك العالمي (WDI): (<http://data.worldbank.org/>)¹⁶.

من خلال هذا الشكل يمكن تقسيم مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كما يلي:

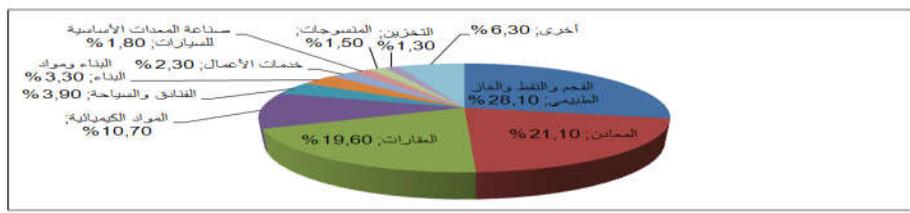
- مرحلة السبعينات: نلاحظ انخفاض كبير وواضح لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 80.1 مليون دولار سنة 1970 إلى 0.6 مليون سنة 1971 وهذا نتيجة تصفية الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل عمليات التأميم لتعاود الارتفاع مجددا خلال سنتي 1972 و 1973 نتيجة لفتح القطاع أمام رأس المال الأجنبي لتصل إلى 358 مليون دولار سنة 1974، بعدها نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر اتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

- مرحلة الثمانينات: نلاحظ تناقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بشكل واضح من 348.7 مليون دولار سنة 1980 إلى 13.2 مليون سنة 1981، لتتعدم سنة 1982 وهذا بالرغم من تبني الجزائر قانون للاستثمارات الخاصة رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، لتصبح متذبذبة بين 0.4، 0.8، 0.4 و 5.3 مليون دولار خلال 1983، 1984، 1985 و 1986، لتعود بالارتفاع بنسب ضعيفة جدا بين 1987-1989. ويرجع ذلك لأزمة الكساد العالمي في منتصف الثمانينات وما تلاها من انخفاض لأسعار البترول التي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي.

أما الفترة 1990-1995 تميزت بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويرجع ذلك إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر (تفاقم أزمة المديونية الخارجية، ارتفاع خدمات الدين الخارجي مما أدى إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة (ناجي بن حسين، 2009)¹⁷ الأمر الذي أثر سلبا على جذب الاستثمارات.

أما الفترة 1996-2009 فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا حيث صادف ذلك فترة صدور قانون الاستثمار 03-01 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تجاوزت عتبة المليار دولار خلال 2001، 2005 إلى غاية 2014. من 2012 إلى غاية 2015 انخفضت الاستثمارات وأفادت الدراسة الاستقصائية السنوية لجهات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد أن الانتعاش لتحقيق مستويات استثمار أقوى سيستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا وهو ما يعزى في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013)¹⁸.

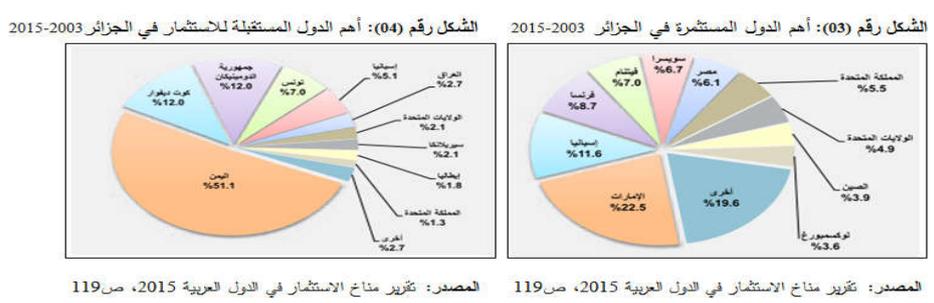
ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنه لا يمكن الحكم بتحسّن مناخ الاستثمار في الجزائر كون جميع الاستثمارات تم تحقيقها في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي، إذ يحظى هذا الأخير بالنصيب الأكبر في كل سنة فقد كانت التدفقات الاستثمارية الأجنبية تساوي 19 مليار دولار وهذا ما بين جانفي 2003 وماي 2015 أي بنسبة 28.1% تليها المعادن بنسبة 21.1% ثم العقارات بنسبة 19.6% من إجمالي تكلفة الاستثمارات، والشكل التالي يوضح ذلك: الشكل رقم (02): نسبة من إجمالي التكلفة للاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين 2003 و2015



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 119.

وقد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015، 375 مشروع، يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية، حيث تشير التقديرات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015)¹⁹.

أما فيما يتعلق بأهم الدول المستثمرة والمستقبلية لاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 نوضحها في الشكلين التاليين:



وما تجدر الإشارة إليه من خلال ما تم عرضه بأنه رغم تحسن الاتجاه العام لحركة الاستثمار في الجزائر غير أن ذلك لا يزال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى ومحدود جدا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي تم اعتمادها من أجل تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، لذلك لا بد للجزائر أن تعزز نقاط القوة وتعالج نقاط الضعف خاصة أمام الرهانات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة والتي تمثل أساسا في تقليص الاعتماد المفرط على إيرادات المحروقات، لاسيما وأن أسواق النفط في حالة تذبذب مستمر وأسعارها معرضة للتراجع نتيجة ضغط نمو الاقتصاد العالمي.

4- الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر:

4-1- تحديد النموذج والمتغيرات: لغرض دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 سيتم الاعتماد على النموذج التالي:

$$LN\text{GDP}_t = \beta_0 + \beta_1 LN\text{FDI}_t + \beta_2 LN\text{GFCF}_t + \beta_3 LN\text{TGE}_t + \beta_4 LN\text{INF}_t + \varepsilon_t$$

حيث:

= لوغاريتم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

= لوغاريتم صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

= لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

= لوغاريتم إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

= لوغاريتم معدل التضخم (والذي تم قياسه بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك).

= حد الخطأ العشوائي.

وقد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذه المتغيرات انطلاقا من موقع البنك العالمي (WDI): <http://data.worldbank.org/>، الديوان الوطني للإحصائيات: "Rétrospective Statistique 1962-2011" على الموقع <http://www.ons.dz/>²⁰، إضافة إلى وزارة المالية: المديرية العامة للميزانية.

4-2- اختبار Phillips-Perron لجذر الوحدة: لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج، سيتم استخدام اختبار Phillips-Perron (PP) لجذر الوحدة.

الجدول رقم (02): اختبار Phillips-Perron لجذر الوحدة (PP)

	الفروق الأولى			السلاسل الأصلية		
	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام
LNGDP	*-5.806938 (-1.948495)	*-8.499390 (-2.929734)	*-8.915534 (-3.515523)	5.251228 (-1.948313)	-1.543131 (-2.928142)	-2.090681 (-3.513075)
LNFDI	*-8.209147 (-1.948495)	*-8.127729 (-2.929734)	*-8.024854 (-3.515523)	-1.237194 (-1.948313)	-2.186129 (-2.928142)	-2.135000 (-3.513075)
LNGFCF	*-5.837119 (-1.948495)	*-5.777838 (-2.929734)	*-5.868973 (-3.515523)	0.263685 (-1.948313)	-1.500704 (-2.928142)	-1.018300 (-3.513075)
LNTGE	*-9.024579 (-1.948495)	*-10.08283 (-2.929734)	*-10.40655 (-3.515523)	1.945573 (-1.948313)	-2.656711 (-2.928142)	*-3.565930 (-3.513075)
LNINF	*-9.726595 (-1.948495)	*-9.606802 (-2.929734)	*-9.576531 (-3.515523)	-1.041426 (-1.948313)	-2.922943 (-2.928142)	-3.116499 (-3.513075)

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%
(.) تمثل القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج *Eviews 9.0*.

من خلال الجدول أعلاه، يشير اختبار Phillips-Perron إلى أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة وهذا بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات التالية: LNFDI، LNGDP، LNGFCF، LNTGE، و LNINF وذلك لأن قيمة إحصائية PP هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن، عند إجراء الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائية PP أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى (1)I، وبالتالي، يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen و Juselius (1990) على هذه المتغيرات.

4-2- اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي في الجزائر:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات LNFDI، LNGDP،

LNINF، LNTGE، LNGFCF

الفرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigenvalue	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max}	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال
$r = 0$	0.656937	*89.44687	69.81889	0.0006	*47.07307	33.87687	0.0008
$r \leq 1$	0.415656	42.37380	47.85613	0.1485	23.63970	27.58434	0.1478
$r \leq 2$	0.158263	18.73410	29.79707	0.5121	7.580648	21.13162	0.9275
$r \leq 3$	0.130329	11.15345	15.49471	0.2023	6.144148	14.26460	0.5948
$r \leq 4$	0.107606	*5.009304	3.841466	0.0252	*5.009304	3.841466	0.0252

r تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج *Eviews 9.0*.

نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى) قد توصلا إلى رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن وقبول الفرضية العدمية الموائية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ، فكلاهما يشيران إلى وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين المتغيرات LNINFDI، LNGFCF، LNTGE، وLNINF.

معادلة التكامل المشترك: (أنظر الملحق (1))

$$LNGDP = 0.050259 LNINFDI + 0.131675 LNGFCF + 0.822116 LNTGE - 0.303811 LNINF + e_t$$

(0.01965) (0.24255) (0.30194)
 (0.06029)

(-) - الانحراف المعياري للمعاملات.

يظهر من المعادلة أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وكلها معنوية عند مستوى 5% باستثناء معامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت LNGFCF الذي ظهر غير معنوي عند مستوى معنوية 5%.

الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر تدل على أن هذا المتغير يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل مباشر من خلال زيادة رأس المال وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وبشكل غير مباشر من خلال نقل المعرفة والخبرة عن طريق التدريب على العمل واكتساب المهارات، وكذلك عبر إدخال ممارسات إدارية بديلة وقدرات تنظيمية أفضل (De Mello, 1997)²¹.

كما يظهر معامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت بإشارة موجبة مما يدل على أن هذا المتغير يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وتشير هذه النتيجة بصفة عامة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عنصرا مكملا للاستثمار المحلي.

إضافة إلى ذلك، فإن الإشارة الموجبة لمعامل إجمالي الإنفاق العام تدل على الأثر الإيجابي لهذا المتغير على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وهذا يشير إلى ضرورة تحقيق الإدارة الفعالة للإنفاق العام، وذلك نظرا لأن زيادة حجم النفقات العامة وبشكل خاص النفقات الرأسمالية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

في حين أن معامل معدل التضخم يظهر بإشارة سالبة وهذا يدل على أن هذا المتغير يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وهذا يعني أن معدلا أعلى للتضخم مقاسا بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك يمثل تشوها في الاقتصاد، فهو يشير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن أنجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

4-4 - نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة كما أن الاحتمال المرافق له أقل من 0.05، أي أن هذا المعامل سالب ومعنوي، وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسر LNGDP والمتغيرات المفسرة LNINFI، LNTGE، LNGFCF، و LNINFI.

ومن جهة أخرى، يلاحظ من نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests) (أنظر الملحق (3)) أن المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ LNINFI، LNTGE، LNGFCF، و LNINFI يمكن اعتبارها مجتمعة على أنها متغيرات خارجية، حيث أن احتمال الرفض يساوي 0.0143 وهو أقل من 0.05 وهذا ما يؤكد صحة تمثيل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بمعادلة واحدة.

4-5 - الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

لاختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ سيتم الاستعانة بالاختبارات التالية:

4-5-1 - اختبار عدم ثبات تباين الخطأ ل ARCH: (أنظر الملحق (4))

بمأن احتمال $\chi^2(1)$ المرافق للإحصائية LM يساوي 0.9110 وهو أكبر من 0.05، فإنه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأنه لا يوجد أثر ARCH في النموذج وهذا جيّد.

4-5-2 - اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey: (أنظر الملحق (5))

بمأن احتمال $\chi^2(1)$ المرافق للإحصائية LM يساوي 0.1069 وهو أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأنه ليس هناك ارتباط تسلسلي للبواقي وهذا جيّد.

4-5-3 - اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box: (أنظر الملحق (6))

نلاحظ من خلال بيان الارتباط الذاتي للبواقي (الملحق (6)) أن جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة وهذا يعتبر مؤشرا على غياب الارتباط الذاتي للبواقي، كما نلاحظ أن جميع احتمالات إحصائية Ljung-Box أكبر من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي هي عبارة عن خطأ أبيض، وهذا جيّد.

4-5-4 - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera: (أنظر الملحق (7))

بما أن قيمة إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.1802 وهي أقل من القيمة الحرجة، كما أن الاحتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي 0.9138 وهو أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا جيّد.

إذن، جميع هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيّد للبواقي، وبالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ جيّد ومقبول.

5- خاتمة:

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2015، وذلك باستخدام المتغيرات التالية: الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، صافي التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، إضافة إلى معدل التضخم، وقد تم الاستعانة باختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، كما أظهرت معادلة التكامل المشترك المتغيرة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإجمالي الإنفاق العام لها أثر إيجابي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن معدل التضخم يؤثر سلباً على هذا الناتج على المدى الطويل، مما يؤكد صحة الفرضيات المذكورة سابقاً، إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي أن المتغيرات المستقلة في نموذج تصحيح الخطأ يمكن اعتبارها مجتمعة على أنها متغيرات خارجية.

على ضوء هذه النتائج، يمكن القول بأن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها وتسخيرها لعملية التنمية يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

❖ ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع مختلف السياسات التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لضمان النمو الاقتصادي المستدام.

❖ ضمان الاستقرار السياسي والقضاء على العنف، إضافة إلى تحسين نوعية الخدمات العمومية وتقليل البيروقراطية المرهقة، كما ينبغي على صناع القرار الاهتمام أكثر بتحسين النوعية المؤسساتية الاقتصادية، دعم الحرية الاقتصادية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في عدة قطاعات.

❖ تخفيض النفقات العامة الجارية وتوجيه المزيد من الموارد نحو المشاريع الرأسمالية التي تساهم في زيادة الإنتاجية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة.

قائمة المراجع:

1-Jaumotte, F. (2004), "Foreign Direct Investment And Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revised", International Monetary Fund Working Paper, Middle East and Central Asia Department, p. 2.

2- QI-WEI, Y., and Liu, X. (2001), "Foreign Direct Investment in China: Determinant and Impact", Edward Elger, UK, p. 39.

- 3-Khader, B., and Roosens, C. (2004), "Belges et Arabes", Presses Universitaire De Louvain, Belgique, p. 209.
- 4- Jones, J., and Wren, C. (2006), "Foreign Direct Investment And The Regional Economy", Ashgate Publishing Limited, England, p. 47.
- 5-Aswathappa, K. (2010), "International Business", 4th ed., Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, p. 108.
- 6- Chen, C. (2011), "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", Edward Elgar Publishing Limited, UK, p. 97.
- 7- OCDE (2002), "IDE au Service du Developpement: Un Maximum D'Avantage Pour Un Minimum De Coûts", OCDE, France, p. 50.
- 8- Chen, C., "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", op.cit , p. 96.
- 9- Borensztein, E., De Gregorio, J., and Lee, J-W. (1998), "How does foreign direct investment affect economic growth?", Journal of International Economics, 45, pp. 115-135.
- 10-Bashir, A.H.M. (1999), "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA Countries: Theory and Evidence", Topics in Middle Eastern and North African Economies.
- 11-Bengoa, M., and Sanchez-Robles, B. (2003), "Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America", European Journal of Political Economy, 19, pp. 529-545.
- 12- نايف المطيري خليفة الغالي (2004)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، على الموقع: www.abufara.com/
- 13- Ugochukwu, U.S., Okore, O.A., and Onoh, J.O. (2013), "The Impact of Foreign Direct Investment on the Nigerian Economy", European Journal of Business and Management, 5(2), pp. 25-33.
- 14-Szkorupová, Z. (2014), "A causal relationship between foreign direct investment, economic growth and export for Slovakia", Procedia Economics and Finance, 15, pp. 123-128.
- 15- Iamsiraroj, S. (2016), "The foreign direct investment-economic growth nexus", International Review of Economics and Finance, 42, pp. 116-133.
- 16- World Bank ;World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>) : (accessed 22/05/2016).
- 17- ناجي بن حسين (2009)، "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص. 60.

18- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، ص. 1.

19- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015، ص. 20.

20- ONS (Office National des Statistiques ; (<http://www.ons.dz/>) : (accesed 22/05/2016).

21- De Mello, L.R. (1997), "Foreign direct investment in developing countries and growth: A selective survey", *The Journal of Development Studies*, 34(1), pp. 1-34.

قائمة الملاحق

الملحق (1): معادلة التكامل المشترك

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	58.25216
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)		
LNGDP	LNFDI	LNGFCF
1.000000	-0.050259 (0.01965)	-0.131675 (0.24255)
		LNTGE
		-0.822116 (0.30194)
		LNINF
		0.303811 (0.06029)
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)		
D(LNGDP)	-0.081733 (0.01082)	
D(LNFDI)	-0.574623 (0.80909)	
D(LNGFCF)	-0.029777 (0.04996)	
D(LNTGE)	0.021152 (0.05908)	
D(LNINF)	-0.432181 (0.31496)	

الملحق (2): نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

Vector Error Correction Estimates
 Date: 05/20/17 Time: 22:04
 Sample (adjusted): 1972 2015
 Included observations: 44 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CoIntEq1				
LNGDP(-1)	1.000000				
LNFDI(-1)	-0.050259 (0.01965) [-2.55828]				
LNGFCF(-1)	-0.131675 (0.24255) [-0.54287]				
LNTGE(-1)	-0.822116 (0.30194) [-2.72276]				
LNINF(-1)	0.303811 (0.06029) [5.03953]				
C	-22.62426				
Error Correction:	D(LNGDP)	D(LNFDI)	D(LNGFCF)	D(LNTGE)	D(LNINF)
CoIntEq1	-0.081733 (0.01082) [-7.55660]	-0.574623 (0.80909) [-0.71021]	-0.029777 (0.04996) [-0.59605]	0.021152 (0.05908) [0.35803]	-0.432181 (0.31496) [-1.37219]
D(LNGDP(-1))	-0.306360 (0.09086) [-3.37170]	-9.346006 (6.79688) [-1.37504]	0.063445 (0.41967) [0.15118]	-0.203397 (0.49630) [-0.40982]	0.082867 (2.64583) [0.03132]
D(LNFDI(-1))	-0.006668 (0.02442) [-2.75408]	-0.263361 (3.01135) [-1.45423]	0.010315 (0.18110) [0.92249]	0.019676 (0.11322) [1.48791]	0.045375 (0.97050) [0.64364]
D(LNGFCF(-1))	0.040415 (0.03147) [1.00394]	-2.675188 (2.35381) [-0.88837]	0.000768 (0.44188) [0.00413]	-0.321920 (0.21989) [-1.46402]	-0.445743 (0.17201) [-0.38025]
D(LNTGE(-1))	-0.020338 (0.04634) [-0.64634]	-1.438402 (0.44188) [-0.61110]	0.152460 (0.02728) [0.04903]	-0.036180 (0.3227) [-0.21050]	0.146422 (0.15980) [0.91527]
D(LNINF(-1))	0.009268 (0.00492) [1.56894]	0.233714 (0.36797) [0.52891]	0.004285 (0.02271) [0.15706]	0.004679 (0.02686) [0.14503]	-0.292830 (0.14320) [-1.70240]
C	0.049540 (0.00492) [10.0736]	0.277408 (0.36797) [0.75409]	0.002201 (0.09689) [0.02271]	0.020026 (0.02686) [0.74553]	0.005205 (0.14320) [0.03635]

R-squared	0.695801	0.162988	0.076488	0.137831	0.189906
Adj. R-squared	0.646471	0.027256	-0.073271	-0.001980	0.058539
Sum sq. resid	0.021251	118.9136	0.453345	0.634026	18.01917
S.E. equation	0.023966	1.792730	0.110691	0.130904	0.697857
F-statistic	14.10515	1.200807	0.510741	0.985838	1.445619
Log likelihood	105.5486	-84.30585	38.22313	30.84350	-42.79272
Akaike AIC	-4.479483	4.150266	-1.419233	-1.083796	2.263306
Schwarz SC	-4.195634	4.434114	-1.135385	-0.799947	2.547154
Mean dependent	0.038597	-0.070140	0.005905	0.011494	0.013631
S.D. dependent	0.040307	1.817672	0.106846	0.130775	0.719226
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.16E-07			
Determinant resid covariance		4.87E-08			
Log likelihood		58.25216			
Akaike information criterion		-0.829643			
Schwarz criterion		0.792347			

الملحق (3): السببية القصيرة الأجل

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests				
Sample: 1970 2015				
Included observations: 44				
Dependent variable: D(LNGDP)	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNFDI)		7.584958	1	0.0059
D(LNGFCF)		1.007891	1	0.3154
D(LNITGE)		0.417751	1	0.5181
D(LNINF)		2.461573	1	0.1167
All		12.45763	4	0.0143

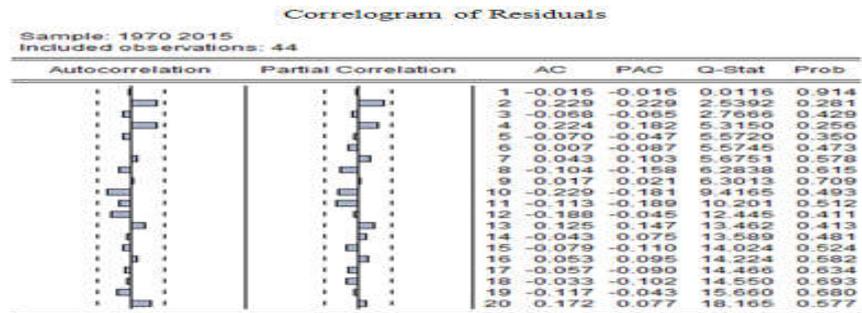
الملحق (4): اختبار عدم ثبات تباين الخطأ ل ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.011910	Prob. F(1, 41)	0.9136
Obs*R-squared	0.012487	Prob. Chi-Square(1)	0.9110

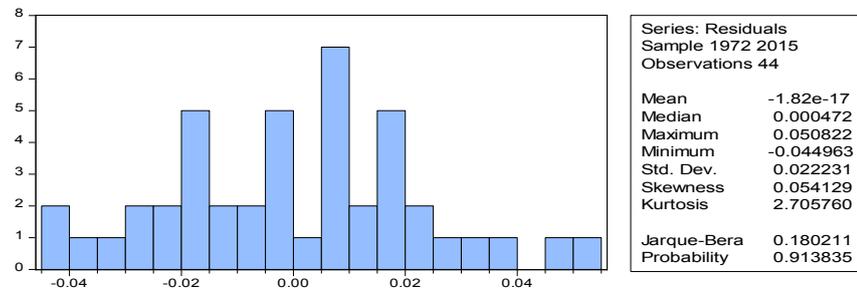
الملحق (5): اختبار مضاعف لاغرانج للإرتباط التسلسلي ل Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.260921	Prob. F(1,36)	0.1414
Obs*R-squared	2.600056	Prob. Chi-Square(1)	0.1069

الملحق (6): بيان الارتباط الذاتي للبواقي



الملحق (7): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر.

إعداد:

ط. د. ليلى معمري*

أ. سمير يحيوي**.

الملخص:

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى حتى الوقت الحالي العديد من التطورات وفقا لتطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، كما كانت محل الجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين بين مؤيدين لفكرة الاستقلالية بين البنك المركزي والحكومة بحجة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها لاسيما الحفاظ على استقرار الأسعار، وبين معارضين لفكرة الاستقلالية مؤمنين بوجود صلة ترابط قوية بين البنوك المركزية والحكومات باعتبار أن الحكومات بإمكانها التأثير على السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية.

وعلى الرغم من تلك الآراء المعارضة إلا أن العديد من الدراسات أثبتت جدارة البنك المركزي المستقل في الحفاظ على استقرار الأسعار ومحاربة التضخم وخاصة في الدول المتقدمة حيث يسهل كثيرا الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية. وعليه سوف نتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي - استقلالية البنك المركزي - السياسة النقدية - فعالية السياسة النقدية - التضخم

Résumé :

la relation entre les banques centrales et les gouvernements a vu depuis la première création à nos jours, de nombreux développements en fonction de l'évolution des fonctions des banques centrales et l'évolution de l'activité économique en général, et c'était aussi l'objet de controverses et de débats entre les économistes entre les partisans de l'idée d'indépendance de la banque centrale du gouvernement sous prétexte de l'efficacité de la politique monétaire dans la réalisation de ses objectifs, en particulier le maintien de la stabilité des prix, et les adversaires de l'idée d'indépendance, estimant qu'il existe une forte

* طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، laylamammeri@yahoo.fr

** أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، Yah-samir@hotmail.fr

corrélation entre les banques centrales et les gouvernements, étant donné que les gouvernements peuvent influencer sur la politique monétaire par le biais d'un certain nombre de canaux formels et informels.

En dépit de ces points de vue divergents, cependant, de nombreuses études ont prouvé le mérite de la banque centrale indépendante pour maintenir la stabilité des prix et lutter contre l'inflation, en particulier dans les pays développés où la transition de l'autonomie juridique à l'indépendance réelle est grandement facile. Par conséquent, nous allons aborder à travers cet article pour examiner la relation entre l'indépendance de la banque centrale et de l'efficacité de la politique monétaire dans la lutte contre l'inflation en se référant au cas de l'Algérie.

Mots-clés: la banque centrale - l'indépendance de la Banque centrale –la politique monétaire- l'efficacité de la politique monétaire - l'inflation

مقدمة:

باعتبار البنك المركزي أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي نتيجة للوظائف التي يقوم بها في إطار الإشراف على شؤون النقد والائتمان، وكونه يمثل السلطة النقدية في الدولة بحيث يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية والتي تساهم بدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. فقد نادى العديد من المفكرين الاقتصاديين بضرورة منح الاستقلالية للبنك المركزي وعزله عن أية ضغوط حكومية قد تؤثر على نشاطه وسياسته لضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهدافها، وخاصة تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم، ذلك أن السياسة النقدية لديها فعالية أكثر في تحقيق هذا الهدف وخضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة يفرض عليه توجيه السياسة النقدية لتحقيق أهداف أخرى قد تتعارض مع هدف الاستقرار في الأسعار.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ؟

وللتوضيح أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما المقصود باستقلالية البنك المركزي؟
- ✓ ما هي أنواع الاستقلالية وكيف يمكن قياسها؟
- ✓ ما العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم؟
- ✓ ما مدى استقلالية بنك الجزائر وما أثر ذلك على السياسة النقدية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة السابقة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما:

- أولاً : مفهوم استقلالية البنك المركزي
- ثانياً: أنواع الاستقلالية وكيفية قياسها
- ثالثاً: أثر الاستقلالية على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر

أولاً: مفهوم استقلالية البنك المركزي

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، وكان من أهم أسباب المناقشة إلى هذه الاستقلالية هي عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول وخصوصا في مجال محاربة التضخم.

1- تعريف استقلالية البنك المركزي:

يوجد اعتقاد بأن الاستقلالية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة الاقتصادية (الحكومة) في كل شيء سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك.

ولكن البنك المركزي يعد إحدى المؤسسات العامة التي تعمل في الإطار المؤسسي للدولة وتعد السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، وبالتالي يجب أن تكون أهداف السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة. وفي نفس الوقت تكون تلك السياسة مستقلة في رسم الأهداف وتصميم السياسات المناسبة وذلك بواسطة مسؤولين مستقلين بالبنك المركزي(01).

وبذلك فان الاستقلالية تعني أن يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية.

- استقلالية البنك المركزي تعني ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية (حرية اختيار الأهداف الوسيطة والأدوات) دون أي تدخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية(02).

2- دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية:

تتمثل أهم أسباب الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي فيما يلي(03):

- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، وقد وصل الأمر إلى حد تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).
- انهيار نظام بريتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية والمتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك بما يؤدي الى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.

- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي) والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي، وذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجاً قصير المدى.
- نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات وربطها بمعدلات التضخم.

3- الاستقلالية بين التأييد والمعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين أنه ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال عنها أجدد بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة إذ هناك آراء معارضة لهذه الاستقلالية.

3-1 الآراء المؤيدة:

الحجة التي تطرح بشأن استقلالية البنوك المركزية هي مصداقية السياسة النقدية وبالتالي قدرتها على التحقيق والإبقاء على الاستقرار الطويل للأسعار مع حد أدنى للتكاليف الاقتصادية الحقيقية. وقد وضع الأساس الفكري لهذا الرأي في وقت حديث نسبياً مرتبط بمسألة (عدم الاستقرار الزمني) للسياسة النقدية.

3-2 الآراء المعارضة:

إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحيانا على أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة، إذ يوجد دائماً عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائماً في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية، ومن الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى. وخاصة سياسة الضرائب وأسعار الصرف (04).

ثانياً: أنواع الاستقلالية وكيفية قياسها

يمكن التمييز بين تصنيفات مختلفة من استقلالية البنك المركزي وذلك وفقاً لمعايير مختلفة اعتمد عليها الاقتصاديون في بناء مؤشراتهم لقياس الاستقلالية.

1- أنواع الاستقلالية:

نميز بين الأنواع التالية للاستقلالية البنك المركزي:

1-1 الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية:

تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي، مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة المديرين، وأيضا ما يتعلق بقوانين البنك المركزي، طول مدة عهدة محافظ البنك المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة له... الخ، كلها مؤشرات على الاستقلالية السياسية للبنك المركزي (05).

أما بالنسبة للاستقلالية الاقتصادية فهي تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، وأيضا استحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال خلق النقود (06).

1-2 الاستقلالية التشريعية والاستقلالية الفعلية.

تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المدرجة في التشريع، مثل: إجراءات تعيين مجلس إدارة البنك، وفي الكثير من الأحيان المحافظ ومدة عهدهم، الأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها البنك المركزي، المساءلة إلى هيئة أخرى (تشريعية أو تنفيذية)، وجود أو عدم وجود حكومة تنفيذية في مجلس إدارة البنك المركزي، المسؤولية عن السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة، دور وزير المالية، منع أو عدم منع تمويل عجز الميزانية العامة أو منح القروض للاقتصاد، حرية تقرير المصير لأسعار الفائدة، دور الحكومة في تحديد دخل أعضاء البنك المركزي، ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى: استقلالية شخصية (طريقة تعيين وتغيير المحافظ)، استقلالية مالية (تمويل نشاط البنك المركزي)، استقلالية سياسية (صياغة الأهداف النقدية) (07).

والاستقلالية القانونية (التشريعية) المبينة في التشريعات يجب أن تطبق في الواقع حتى تتحول إلى استقلالية فعلية، حيث توفر الاستقلالية القانونية لا يعني بالضرورة وجود استقلالية فعلية، فحسب دراسة A. Cukierman (1992-1996) استنتج أنه في الدول النامية تكون عملية الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية أمرا صعبا، ولكنه سهل في الدول المتقدمة، كما أن الاستقلالية الفعلية مرتبطة أساسا بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي. وهذا التأثير يمر بعدة قنوات (08):

- تصريحات الى الصحافة.
- اختيار شخص ضمن مجلس ادارة البنك المركزي متحيز الى الحكومة.
- سيطرة السياسة الضريبية على السياسة النقدية . وبالتالي يمكن القول بأن الاطار القانوني ما هو إلا ضمان جزئي للاستقلالية الفعلية.

1-3 استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات

يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما تكون أيضا له استقلالية في تحديد الأهداف إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقميا،

بينما استقلالية تحديد الأدوات فإنها تتحقق عندما تكون للبنك المركزي السلطة والحرية في وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، ويكون غير مستقل في تحديد الأدوات عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية (09).

4-1 الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية:

وتتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وشروط ممارستهم لوظائفهم، في حين تتعلق الاستقلالية الوظيفية بالمهام والأهداف للبنك المركزي، طبيعة أو قوة الصلاحيات، مدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك المركزي (10).

2- قياس استقلالية البنك المركزي.

اهتم بعض الباحثين الاقتصاديين أمثال: Alesina (1988-1989), Grilli, Misciandro et Tabellini, Cukierman (1992), Bade et Parkin (1982) بقياس درجة استقلالية البنك المركزي من أجل ربطها ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم والبطالة والنمو، والتوصل إلى نتائج فيما إذا كان من الضروري منح الاستقلالية للبنك المركزي من أجل تحقيق أداء أكبر له في القيام بوظائفه أو العكس، ولقد اختلفت دراسات هؤلاء الباحثين في نوع الاستقلالية المقاسة وكذا نوع المؤشرات المعتمد عليها كأساس لدراساتهم، ونجد منها:

- (1982) Bade et Parkin قاما ببناء نموذج لقياس استقلالية البنك المركزي لاثني عشر دولة استنادا إلى الاستقلالية السياسية للبنك المركزي، وباستخدام نفس معايير (1988) Alesina ، أضافا أربعة دول أخرى وأجريا عليها الدراسة، حيث تعتمد الاستقلالية السياسية وفقا لهما على العلاقة المؤسسية بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية، وإجراءات تعيين وإقالة محافظ البنك المركزي، مدى تواتر الاتصالات بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي.

- أما (1991) Grilli et Misciandro et Tabellini فقد قاموا ببناء مؤشر لاستقلالية البنك المركزي يعكس كل من الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية، حيث تم تعريف الاستقلالية السياسية أساسا كما عرفها (1982) Bade et Parkin ، وهي قدرة البنك المركزي على تحديد أهداف سياسته بدون تأثير الحكومة، ويقوم هذا الإجراء على معايير أو عوامل مختلفة مثل: إذا كان المحافظ وأيضا مجلس إدارة البنك المركزي يتم تعيينهم من قبل الحكومة أو لا، طول مدة تعيينهم، مدى وجود ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، موافقة الحكومة على قرارات السياسة النقدية، وعمّا إذا كان هدف المحافظ على استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي المحدد بشكل واضح في قوانين البنك.

وتم تعريف الاستقلالية الاقتصادية وفقا (Grilli, Misciandro et Tabellini) على أنها القدرة على استعمال أدوات السياسة النقدية بدون فرض القيود الأكثر شيوعا على إدارة السياسة النقدية، وهي مدى

تمويل البنك المركزي للعجز الحكومي. وهذا المؤشر للاستقلالية الاقتصادية للبنك المركزي يقيس أساسا كيف هو سهل بالنسبة للحكومة تمويل عجزها من خلال الحصول على قروض مباشرة من البنك المركزي (11).

- وبالنسبة لمؤشر Cukierman (1992) لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، فقد ركز على الاستقلالية القانونية مشيرا إلى أن الاستقلالية القانونية تعتبر من أهم مكونات الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي، وذلك راجع لكون الاستقلالية القانونية توحى بما هي درجة الاستقلالية التي ينوي المشرعون القبول بها في البنك المركزي، كما أن كل المحاولات القائمة بشأن التوصيف النظامي لاستقلالية البنك المركزي تعتمد فقط على الجوانب القانونية للاستقلال، وهناك حاجة لتوفر المؤشر العام للاستقلالية القانونية للبنك المركزي لغرض المقارنة مع الدراسات السابقة.

عموما هناك اختلافات كبيرة في التركيز ودرجة التفصيل في القوانين المختلفة للبنك المركزي، فالعديد من الأحكام ليس لها تأثير مباشر على استقلالية البنك المركزي في الوقت الذي يعتبر فيه روح القانون ومدى تطبيقه على أرض الواقع أكثر أهمية من نصوص القانون.

وفقا لمؤشر ((Cukierman 1992)) تم تقسيم متغيرات الاستقلالية القانونية للبنك المركزي إلى أربعة

مجموعات:

- ✓ المجموعة الأولى: متغيرات تتعلق بتعيين وإقالة ومدة ولاية الرئيس التنفيذي للبنك المركزي (عادة المحافظ)؛
- ✓ المجموعة الثانية: متغيرات تتعلق بحل النزاع بين أعضاء السلطة التنفيذية وبين البنك المركزي، ودرجة مشاركة البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية والقضايا المالية؛
- ✓ المجموعة الثالثة: تضم هذه المجموعة الأهداف النهائية للبنك المركزي كما هي واردة في التشريع؛
- ✓ المجموعة الرابعة: تتعلق بالقيود القانونية المفروضة على قدرة القطاع العام على الاقتراض من البنك المركزي، حيث تأخذ شكل مختلف القيود على الحجم، آجال الاستحقاق، أسعار الفائدة، وتضم القروض المباشرة وقروض التوريق من البنوك المركزية إلى القطاع العام؛

و يتم ترميز العناصر السابقة كما يلي:

✓ CEO الرئيس التنفيذي للبنك المركزي (المحافظ)؛

✓ Pf صياغة السياسة النقدية؛

✓ OBJ الأهداف النهائية للبنك المركزي؛

✓ LL حدود الإقراض (12) ؛

ويتم إعطاء أوزان نسبية لكل عنصر من العناصر التي يتم ترميزها كما يلي:

الجدول رقم 01: الأوزان النسبية المستعملة في بناء مؤشر قياس الاستقلالية القانونية ل Cukierman

المتغيرات	الأوزان النسبية
Ceo	0,20
pf	0,15
obj	0,15
lla	0,15
lls	0,10
ldec	0,10
lwidth	0,05
Lm	0,10
المجموع	1

Source: Cukierman A, central bank strategy credibility, and independence, theory and evidence, the Mit press, Cambridge, 1992, p380.

حيث:

Lla: حدود الإقراض غير التوريقي؛

Lls: حدود الإقراض التوريقي؛

Ldec: الجهة التي تقرر مراقبة آجال القرض؛

Lwidth: المقترضون الذين يمكنهم الاقتراض من البنك المركزي؛

Lm: حدود الإقراض؛

ثالثا: الاستقلالية وفعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر

تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى ضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم.

1- استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسة النقدية:

إن استقلالية البنك المركزي تضمن مصداقية السياسة النقدية والمصداقية معناها ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف التي أعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية، ذلك أن صياغة سياسة نقدية من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة وملتزمين بمهامهم يكونون حديرين أكثر من غيرهم والنظر إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف المسطرة، وكل تدخل من أية جهة كانت لصياغة السياسة النقدية يفقدها مصداقيتها. كما أن السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية التي تبين مدى سعي البنك

المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة، كالتوسع في المعروض النقدي بمعدل يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق معدل تضخم يلتزم البنك المركزي على تحقيقه. كما تكمن أهمية السياسة النقدية الأكثر شفافية في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنك المركزي من قبل المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى حصول دعم ومساندة الرأي العام لسياسة البنك المركزي في أداء مهامه وبالتالي يصبح بإمكان الرأي العام الحكم على هذا الأداء بالنجاح أو الفشل في رسم السياسة النقدية (13).

ذهب العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى أن استقلالية البنك المركزي خير ضمان لفعالية السياسة النقدية ومصداقيتها لاسيما فيما يتعلق بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار.

2- نتائج بعض الدراسات بشأن العلاقة بين الاستقلالية والتضخم

هناك عدة دراسات اهتمت بالبحث في هذه العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم، من بينها

الدراسات التالية:

1-2 دراسة Bade et Parkin 1985:

تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وبين انخفاض واستقرار معدل التضخم، وقد قامت هذه الدراسة بقياس استقلالية البنك المركزي وفقا لما يلي:

- مدى تأثير الحكومة على مالية البنك المركزي.

- مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى أن درجة استقلالية البنك المركزي لم تكن عاملا في معدل التضخم في فترة ما بعد بريتن وودز في الوقت الذي أكدت فيه أن الاستقلال في تحديد السياسة النقدية يعتبر محمدا هاما لمعدل التضخم، بدليل أن البلدين الذين سجلوا أعلى درجة في استقلالية تحديد السياسات (ألمانيا وسويسرا) كانت معدلات التضخم فيهما أقل من جميع الدول الأخرى الممثلة في العينة (14).

2-2 دراسة (Alesina et Sammers 1993):

استخدمت هذه الدراسة نفس شروط الدراسة السابقة (Bade et Parkin) حيث اعتمدت على الاستقلالية السياسية للبنك المركزي مضيئة أربعة دول للدراسة السابقة، حيث تعتمد الاستقلالية السياسية على العلاقة المؤسسية بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية، وإجراءات تعيين وإقالة محافظ البنك المركزي، ودور المسؤولين الحكوميين في مجلس إدارة البنك المركزي، مدى تواتر الاتصالات بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي (15)، وكانت فترة الدراسة ما بين (1960-1990). وكانت النتيجة وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم واستقلالية البنوك المركزية بالنسبة لهذه العينة من الدول وقد حدد معامل الارتباط بين معدل التضخم ودرجة استقلالية البنوك المركزية وفقا لدراسة Alesina et Sammers ب (-0.82) (16).

Grilli, Masciendaro et Tabellini (1991) دراسة 3-2

اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرين لدراسة استقلالية البنك المركزي، الاستقلالية السياسية كما في الدراستين السابقتين، والاستقلالية الاقتصادية التي تم قياسها بمدى سلطة الحكومة في تحديد الشروط التي يمكن للحكومة أن تقترض بموجبها من البنك المركزي، ومدى سلطة الحكومة على الأدوات النقدية الموجودة تحت تصرف البنك المركزي، وانتهت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم (17).

4-2 دراسة (Cukierman, A (1992) :

اعتمدت هذه الدراسة على معيار الاستقلالية القانونية للبنك المركزي، وتوصل Cukierman A إلى وجود علاقة عكسية بين درجات استقلالية البنوك المركزية وبين معدلات التضخم ولكن درجة الارتباط تختلف حسب اختلاف نوع الدول، فلما يتعلق الأمر بالدول المتقدمة التي أجريت عليها دراسة Alesina et Sammers فمعامل الارتباط هو (-0.59)، وأما إذا اتسعت العينة لتشمل ثلاثة وعشرون دولة من دول منظمة التعاون والتنمية (OCED)، فان معامل الارتباط يقل ليصبح (-0.18)، وفي الأخير إذا نظرنا إلى كامل العينة التي تضم سبعة وستون دولة، معامل الارتباط يصبح تقريبا معدوما (-0.02) (18).

3- استقلالية بنك الجزائر وأثرها على السياسة النقدية

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 أهم مرحلة من سلسلة الإصلاحات المصرفية في الجزائر، حيث تم بموجبه منح استقلالية معتبرة للبنك المركزي مقارنة بالوضع السابق حيث كان البنك المركزي يخضع لسلطة الخزينة العمومية، كما تم تحديد معالم السياسة النقدية الجديدة بعدما كانت غير واضحة تماما في السابق، لهذا يعتبر قانون النقد والقرض انطلاقة مشجعة في مسار الإصلاحات المصرفية، لتأتي بعده تشريعات أخرى تتغير بموجبها درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.

أولا سنحاول تقييم استقلالية بنك الجزائر في ظل القانون 90-10 باستخدام المعايير الأكثر شيوعا، والتي تتمثل في خمس محاور كما يلي:

1- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز الموازي، ومدى التزامه بشراء أدوات الدين الحكومية بشكل مباشر، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها.

يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة، كما يمكنه أن يتدخل في سوق النقد لشراء وبيع السندات العامة التي تستحق في أقل من ستة أشهر، ولكن لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة لهذه السندات (19).

2- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، مدة عهدهم، مدى استقرارهم في مناصبهم، مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، مدى المشاركة في المناقشات وحق التصويت والاعتراض على القرارات أو توقيفها لغاية عرضها على وزير المالية، وسلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

يعين المحافظ ونوابه بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بالنسبة للمحافظ وخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة لنوابه، وتتم إقالة المحافظ و نوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانوناً أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، وتستشير الحكومة المحافظ في مناقشة مسائل تخص النقد أو الائتمان، كما يقوم بنك الجزائر بتمثيل الحكومة في المجالس والمشاركة في المفاوضات، ويتم الإبلاغ عن مشاريع الأنظمة المعدة للإصدار إلى الوزير المكلف بالمالية خلال يومين من موافقة المجلس، وبحق للوزير أن يطلب تعديلها ويبلغ ذلك إلى المحافظ خلال ثلاثة أيام. وبالنسبة لسلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي فقد نص القانون على أن الرأسمال الأول للبنك المركزي يتألف من تخصيص تكتبه الدولة كلية يحدد مبلغه بموجب القانون(20).

3- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع تنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حال وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة.

تستشير الحكومة البنك المركزي في كل قانون أو نص تنظيمي خاص بالأموال المالية والنقدية، و هو ما يعني أن القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية تتخذها الحكومة وتقوم باستشارة البنك المركزي في ذلك، هذا الأخير له الكلمة الأخيرة في القضايا المبينة في القانون كأهداف البنك المركزي(21).

4- المكانة الخاصة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، وفيما إذا كان الهدف هو الهدف الوحيد للبنك المركزي أو الهدف الأول أو الرئيسي مع وجود أهداف أخرى.

سبق و أن أشرنا بأن القانون حدد مجموعة من الأهداف للبنك المركزي و هي(22):

✓ النمو المنتظم للاقتصاد الوطني؛

✓ إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية؛

✓ الاستقرار الداخلي والخارجي للنقود؛

وعليه يمكن القول بأن قانون النقد والقرض 90-10 قد منح البنك المركزي الجزائري حرية واستقلالية أكثر مقارنة بالوضع السابق، حيث كان خاضعا أكثر لتوجيهات الحكومة وحيث كانت الخزينة العمومية تلجأ باستمرار للتمويل من البنك المركزي، لكن هذا القانون أعاد النظر في مكانة البنك المركزي وأرجع له صلاحياته، وهذا لا يعني عدم وجود بعض الجوانب التي تثبت ارتباط بنك الجزائر بالحكومة أو بالأحرى تدخل الحكومة في الشؤون المالية والنقدية لصياغة السياسة النقدية.

وفي 27 فيفري 2001 صدر الأمر 01-01 ، وجاء ليعدل ويتمم قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من التعديلات فيما يخص وضعية بنك الجزائر وأهم تعديل يمس استقلالية بنك الجزائر هو عدم الإشارة لمدة عهدة المحافظ في القانون، كما لم ينص أيضا على أسباب إقالة المحافظ ونوابه، وهذا ما سوف يؤثر على درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع هذه الدرجة مقارنة بقانون النقد والقرض 90-10.

ثم جاء الأمر الرئاسي رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 لتدعيم فعالية أدوات الرقابة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره يمثل السلطة النقدية، وقد تضمن الأمر 03-11 أهم الأفكار الواردة في قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض مع وجود بعض التعديلات والأفكار الجديدة ومن بين التعديلات التي تمس استقلالية بنك الجزائر والسياسة النقدية ما يلي:

1- عدم الإشارة إلى مدة عهدة المحافظ ونوابه في المادة 13، وهذا يعتبر أيضا من الجوانب التي تقلص من درجة استقلالية بنك الجزائر.

2- تضمن الأمر أيضا تحديد الجهة التي تتولى صياغة السياسة النقدية، بحيث نصت المادة 62 منه على أنه من بين صلاحيات مجلس النقد والقرض، تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، وهذه النقطة تدعم استقلالية بنك الجزائر مقارنة بقانون 90-10 حيث كان البنك المركزي يتدخل بنسبة ضئيلة في صياغة السياسة النقدية.

3- في إطار تحديد أهداف بنك الجزائر نصت المادة 35 على أنه تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، حيث أنه تم التركيز على الأهداف التالية:

✓ استقرار الأسعار.

✓ النمو الاقتصادي.

✓ استقرار أسعار الصرف.

ويلاحظ أنه تم إلغاء هدف التشغيل الكامل الذي تضمنته المادة 55 من قانون 90-10، وتجدر الإشارة بأن هذا الهدف يتعارض بشدة مع هدف استقرار الأسعار، وبما أنه غير وارد في الأمر 03-11 فهذا يدعم استقلالية بنك الجزائر.

وما يمكن قوله بشأن استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 03-11 فعلى الرغم من وجود بعض الجوانب التي تدعم استقلاليته مقارنة بالقانون 90-10، إلا أن هناك بعض الجوانب التي تؤثر على هذه الاستقلالية وتجعلها تتراجع لكن بنسبة قليلة.

خاتمة:

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية منذ عقد السبعينات من القرن العشرين إلى زيادة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومن أهم أسباب المناداة بهذه الاستقلالية هو عدم فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في ظل خضوع البنك المركزي لقرارات وتوجيهات السلطة التنفيذية. وفي هذا الإطار حاول بعض المفكرين الاقتصاديين تقديم نماذج لقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على مؤشرات معينة، كما أنهم قاموا أيضا بدراسة العلاقة بين درجات استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم أين توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين خصوصا في الدول المتقدمة. واستنادا لنتائج هذه الدراسات لجأت معظم الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الاستقلالية القانونية لبنوكها المركزية لضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في محاربة التضخم ومن بين هذه الدول الجزائر حيث لجأت إلى إصدار بعض التشريعات التي تدعم بها استقلالية بنوكها المركزي من أهمها إصدار قانون النقد والقرض، والذي أعطيت بموجبه استقلالية معتبرة لبنك الجزائر مقارنة بما كان عليه سابقا. وبعدها تم إصدار تعديلات لهذا القانون في 2001 و في 2003 تغيرت بموجبها درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لتغيير بعض معايير الاستقلالية.

وبناء على ما سبق يمكن إعطاء بعض التوصيات كما يلي:

- يجب إعطاء حرية أكثر لبنك الجزائر في اختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية من أجل ضمان فعالية هذه الأخيرة في محاربة التضخم بعد إعطائه الأولوية ضمن أهداف السياسة النقدية.
- لا بد من التطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع لتحقيق نتائج ايجابية لأثر لاستقلالية القانونية على فعالية السياسة النقدية.
- تجنب تعارض أهداف السياسة النقدية الذي يعرقل فعاليتها، فعند تحديد هدف محاربة التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية يجب ألا يكون هناك هدف آخر معارض له كهدف التشغيل الكامل مثلا.
- ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم كهدف أساسي أو وحيد للسياسة النقدية باعتبار أن هذه الأخيرة لها فعالية أكثر في تحقيق هذا الهدف مقارنة بباقي الأهداف ونظرا للعلاقة الهامة بين استقلالية البنك المركزي ومحاربة التضخم.

الإحالات والمراجع:

01- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 300.

02- Guillaume L'oeillet, Nolwenn Roudaut, l'indépendance des banques centrales a-t-elle limité le recours aux politiques monétaires non conventionnelles l'ors de la crise

économique, Université de Bretagne, sud Irea 2012, p04, disponible sur le site :
http://crem.univ-rennes1.fr/Documents/Docs_sem_eco_appliquee/2012-2013/12-12-20_Loeillet.pdf

03- عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 11-12 مارس 2008، ص 04.

04- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006. ص ص 119-120.

05- Yann Videau, l'indépendance des banques centrales renforce-t-elle l'efficacité des politiques économiques ? économie, France, 2011, P01.
Disponible sur le site:

http://www.creg.acversailles.fr/IMG/pdf/Independance_banques_centrales.pdf

06- Yann Videau, op.cit, P01.

07- Pietro Nosetti, les banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance, les enseignements du cas de Néo Zélande, thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, Université Fribourg , Suisse 2003. P59.

08- دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص 80-81.

09- عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة النقدية حقيقة، بين النظرية والتطبيق، ورقة بحث مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 57.

10- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص ص 75-76.

11- Alberto Alesina, Lawrence H. Summers , Central bank independence and Macroeconomic performance : some comparative evidence journal of money, crédit and banking, vol 25 N° 2 May 1993, pp152-153.

12- Cukierman, A, central bank strategy credibility, and independence, theory and evidence, the Mit press, Cambridge, 1992, P P 371-372.

13- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 15.

14- زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 297-298.

15- Alberto Alesina, Lawrence H, Summers , op, cit, p 152.

16- Barro Robert(1997), les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays, call- economica, disponible sur le site : <http://www.melchior.fr/indépendance-de-la-banque-cent.3743.html>,

17- زينب حسين عوض، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص 298.

18- Barro Robert(1997), les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays, call- economica, disponible sur le site : <http://www.melchior.fr/indépendance-de-la-banque-cent.3743.html>

19- المادتان 76-77 من قانون النقد والقرض 90-10.

20- المواد 20-21-22-46-14 من قانون النقد والقرض 90-10.

21- المواد 46-56 من قانون النقد و القرض 90-10.

22- المادة 55 من قانون النقد و القرض 90-10.

قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (1986-2015)

إعداد:

د. هرون بوالفول *

د. محمد لموتي **

ملخص:

حاولنا من خلال هذا المقال إبراز دور الدولة الجزائرية في التحكم في معدلات البطالة متبعة في ذلك سياسة الإصلاح الاقتصادي ممثلا في معدل التضخم الإنفاق العمومي والناتج الداخلي الخام وهو ما أثبتناه في الدراسة القياسية للفترة (1986-2015) التي أقرت أن معدل البطالة يتأثر فعلا وبصفة خاصة بمتغيرة الإنفاق العمومي والناتج الداخلي الخام وبالطريقة التي تقرها النظرية الاقتصادية أي العلاقة العكسية بين البطالة والمتغيرات المذكورة، وهذا من خلال تقديرنا لهذه العلاقة بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الإنفاق العمومي، الإصلاحات الاقتصادية، طريقة المربعات الصغرى العادية.

Résumé:

Le présent article tente à mettre en évidence le rôle du gouvernement Algérien dans la maîtrise des taux de chômage durant la période allant de 1986 à 2015. Ceci se traduit par l'adoption des réformes économiques tenant compte le taux d'inflation, les dépenses publiques et le niveau du PIB. En utilisant la méthode des moindres carrés ordinaires (MCO), les résultats économétriques obtenus montrent que les dépenses publiques et le PIB sont les principales variables qui influencent négativement le taux de chômage en Algérie.

Les mots clés: Chômage, Dépenses Publiques, Réformes Economiques, Moindres Carrés Ordinaires.

مقدمة:

إن تعدد التحليل الاقتصادي عند تناولها لموضوع البطالة والتشغيل بتعدد المذاهب الاقتصادية وفقا للفرقات التي عاصرتها وتغير رؤيتها له بتغير المسببات الناتجة عن الظروف الاقتصادية السائدة يجعلنا نبور فكرة الإشارة إلى الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة التي قامت بها الجزائر لاستعادة التوازنات الكلية خاصة التحكم في معدلات التضخم، رفع معدلات النمو الاقتصادي وترشيد النفقات العامة، وهي التي سنعمد عليها كمتغيرات مفسرة لظاهرة البطالة منذ بداية الإصلاحات.

* أستاذ محاضر - أ- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3 - البريد الإلكتروني: harounee@yahoo.fr

** أستاذ محاضر - ب- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة لونيبي علي البلدية 2. البريد الإلكتروني: Lammoutimohamed@yahoo.com

وعليه فإن الإشكال المطروح في هذه الدراسة هو: كيف أثرت المتغيرات الاقتصادية الكلية السالفة الذكر على ظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟

أهداف البحث: تتمثل في محاولة إبراز ما يلي:

1. الوقوف على أساليب الإصلاح الاقتصادي ودورها في إظهار الآثار المترتبة عن تخفيض النفقات العمومية خلال فترة الإصلاح في مرحلة التسعينات وزيادتها في المرحلة الموالية خاصة على ظاهرة البطالة في الجزائر.
2. تشخيص وضعية البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
3. معرفة أي فكر اقتصادي يلائم ما انتهجته الجزائر في معالجتها لمشكلة البطالة.
4. معرفة أي النماذج أفضل المستعملة لقياس أثر الإصلاح الاقتصادي على البطالة في الجزائر.

أهمية البحث: إن موضوع البطالة له من الأهمية ما يجعلنا لا نغفل عن دراسته، حيث أن مرحلة الشباب هي أهم مرحلة في حياة الفرد والمجتمع لأن الشخص يمتلك فيها القوة والحيوية والنشاط ما يجعله أكثر إفادة له وللمجتمع إن استغلت قدراته، فالبطالة تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الانتاجية للمجتمع إذا أهدرت قدرات الأفراد، فتؤثر هذه الظاهرة على الحياة في شتى مجالاتها، لذلك ينبغي استغلال هذه الطاقات والإمكانيات المتاحة أحسن استغلال وبشكل أمثل بغية بلوغ مستويات الرقي والتقدم من خلال إجراء بعض الإصلاحات في مواطن الخلل.

تقسيمات البحث: للإجابة على الإشكالية أعلاه سوف نقسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: بعض المفاهيم حول البطالة والإصلاح الاقتصادي

المحور الثاني: تطور البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986 - 2015).

المحور الثالث: قياس أثر متغيرات الإصلاح الاقتصادي على البطالة.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والإصلاح الاقتصادي.

1) البطالة:

يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب توصيات منظمة العمل الدولية على أن العاطل عن العمل: " هو كلمن هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"¹ وأنه: " التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"² وحسب الإحصائيات الرسمية فإن العاطل عن العمل يجب أن يبلغ سن العمل (16 - 60 عام) وتتوفر فيه الشروط التالية³:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص حسبما يحدده التعريف الدولي للتشغيل، حيث أن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث ولو ساعة واحدة.

- متاح للعمل: أي الذين كانوا مستعدين للعمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ويهدف هذا المعيار إلى استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء فترة المسح).
- يبحث عن عمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص وذلك في فترة معينة.

وفي حالة إضفاء مرونة في تطبيق معيار البحث عن العمل - وهو ما نصت عليه المقاييس الدولية لعام 1982⁴ - فإن تعريف التعطل يقوم أساسا على المعيارين الأول والثاني مما يستلزم التأكد من المعيار الثاني (متاح للعمل) تأكدا تاما، للإشارة أيضا فإن المعيارين الثاني والثالث (متاح للعمل والبحث عن العمل) يسمحان بالترقية بين المتعطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا من السكان.

من جهة أخرى يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي التقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية⁵:

$$U_R = \frac{U}{U + E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث:

: معدل البطالة.

LF: يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون (E) أو يبحثون عن عمل (U)

U: عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف المكتب الدولي للعمل.

E : عدد المشتغلين.

2) مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

يعد مصطلح الإصلاح الاقتصادي من المصطلحات التي لم يتم الاتفاق على معنى محدد لها بين الاقتصاديين، بل أن معناها غالبا ما كان يأخذ في دلالاته الظروف الاقتصادية في الدول التي تقوم بتنفيذ تغييرات اقتصادية معينة لمواجهة أزمات ومشاكل تعترض مسار تقدمها الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها⁶.

إن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي يعني " أي إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه مصطلح الخصخصة"⁷

كما يعرفه البعض على أنه " عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق الموازنة بين موارد الإنتاج المحدودة واحتياجات المجتمع اللاحقة بما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام"⁸.

3) متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.

إن برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي يتطلب أساساً تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

3-1) تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة: ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تنبأها صندوق النقد الدولي⁹ سعياً منه إلى تحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأن عجز ميزان المدفوعات يرجع أساساً إلى معدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة تم تمويله بزيادة عرض النقود، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال الحد من الاقتراض العمومي من البنوك وذلك من أجل التقليل من عرض النقود، ويكون ذلك عن طريق:¹⁰

✓ الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.

✓ رفع أسعار المنتجات والخدمات حتى تصل إلى مستوى العالمية.

✓ التقليل من الوظائف الحكومية.

✓ العمل على تجميد الرواتب والأجور لمدة معينة ورفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جداً.

✓ الحد من الاستثمارات العمومية وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة.

✓ التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة.

3-2) تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل الدولة وصادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج¹¹ ولا شك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي، وبالتالي فإن الصادرات تكون على الغالب أقل من الواردات مما يدل على أن فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار والاستثمار) تؤثر على فجوة التجارة الخارجية (الفرق بين الصادرات والواردات)، ويتحقق التوازن في الميزان المدفوعات إذا قامت الدولة بما يلي:¹²

أ) إصلاح سعر الصرف: إن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب، فإذا كان التمويل خارجي فإن الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الاختلالات بين الأسعار والتكاليف المحلية وابتعادها

عن السوق العالمية، وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية، وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف، لأنه يلعب دورا رئيسيا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات، وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.

(ب) **تحرير التجارة الخارجية:** إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلة تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية، وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بأن المنتجات المحلية تتسم بالقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، ومن خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق إلى إزالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات سواء كانت تدفقات سلعية أم خدماتية وذلك تماشيا مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

(ج) **إصلاح هيكل أسعار الفائدة:** تتضمن برامج الصندوق تحديد أسعار فائدة محلية واقعية، إذ أن سعر الفائدة لا يؤثر فقط بعمق على تكييف مستوى الإنفاق، التضخم والتوازن والمدفوعات الخارجية، بل يؤثر أيضا بدرجة كبيرة على مدى تراكم الثروة المالية (بما في ذلك المدخرات) في الأجل الطويل، وكذلك على مستوى ونمط الاستثمار.

3-3) دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي: ويظهر ذلك من خلال¹³:

(أ) **تقليص دور القطاع العام:** إن أغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الإشتراكي، ومن أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الإنتاجية أو الخدماتية وهو ما يتعارض مع فلسفة الصندوق والبنك العالميين، وعليه يوصي برنامج الإصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام خاصة في مشروعات الصناعات التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لعدم كفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق، وبالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.

(ب) **دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق ويخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال وخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي، وبالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

(ج) **الخصوصية:** لأن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية وكان عائد رأس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب الدولة، وكانت ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام بسبب الدعم المتواصل لها، ونجد أن نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخصوصية

تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئياً أو كلياً، ومن هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية، وتشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.

المحور الثاني: تطور البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1986 - 2015)

سنقسم مراحل البطالة في هذا المبحث إلى فترتين:

1) الفترة الأولى: مرحلة ظهور البطالة كظاهرة اجتماعية (1986-2000):

منذ أزمة النفط سنة 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع أيضا طيلة عشرية التسعينات، وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية كإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي أصبح بإشارات سالبة %0.7 - و %1- عامي 1987 و 1988 على التوالي ثم %1.2- و %2.2- عامي 1991 و 1993 على التوالي وكبح الاستثمارات المولدة للشغل نتيجة تقلص الإيرادات المالية للجزائر المتأتية من الجباية البترولية، إضافة إلى ضغط المديونية الخارجية على الخصوص بالأرقام المعلن عنها سابقا، هذا الأمر أدى بالدولة إلى إتباع سياسة إنفاق تقشفية، وما زاد الأمر صعوبة هو أن هذا التوجه في تقليص النفقات العامة يدخل ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، كل هذه الأوضاع جعلت معدل البطالة يرتفع من %9.7 عام 1985 إلى %19.7 عام 1990 ثم %26.41 عام 1996 ليصل إلى الذروة عام 2000 بـ %28.89 والجدول رقم (I) يبين تطور أهم المؤشرات الاقتصادية (وهي متغيرات الإصلاح الاقتصادي) المؤثرة على معدل البطالة في هذه الفترة.

الجدول رقم (01): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة خلال (1986-2000)

السنوات	1987	1991	1995	1997	2000
البطالة (%)	21.4	21.2	28.1	26.41	28.89
التضخم (%)	7.5	25.9	29.8	5.7	0.3
معدل النمو الاقتصادي (%)	-0.7	-1.2	3.8	1.1	3.8
الإنفاق العمومي (مليار دج)	40.216	58.3	285.923	201.641	321.929

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الأولوية في هذه الفترة من الإصلاحات الاقتصادية لم تعط لحل مشكلة البطالة وإنما للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي عن طريق تقليص النفقات العامة وتدنية معدلات التضخم، وهو ما حصل فعلا حيث بعد أن بلغ أقصى معدل له عام 1995 بـ %29.8 - وهذا نتيجة تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة على كل المنتجات ما عدا الحليب والخبز- تمكنت الجزائر من خفضه إلى %0.3 عام 2000، كما تحسنت نوعا ما معدلات النمو الاقتصادي بعدما كانت بإشارات سالبة، ومن الأسباب التي جعلت البطالة ترتفع بهذه المستويات القياسية غلق العديد من المؤسسات

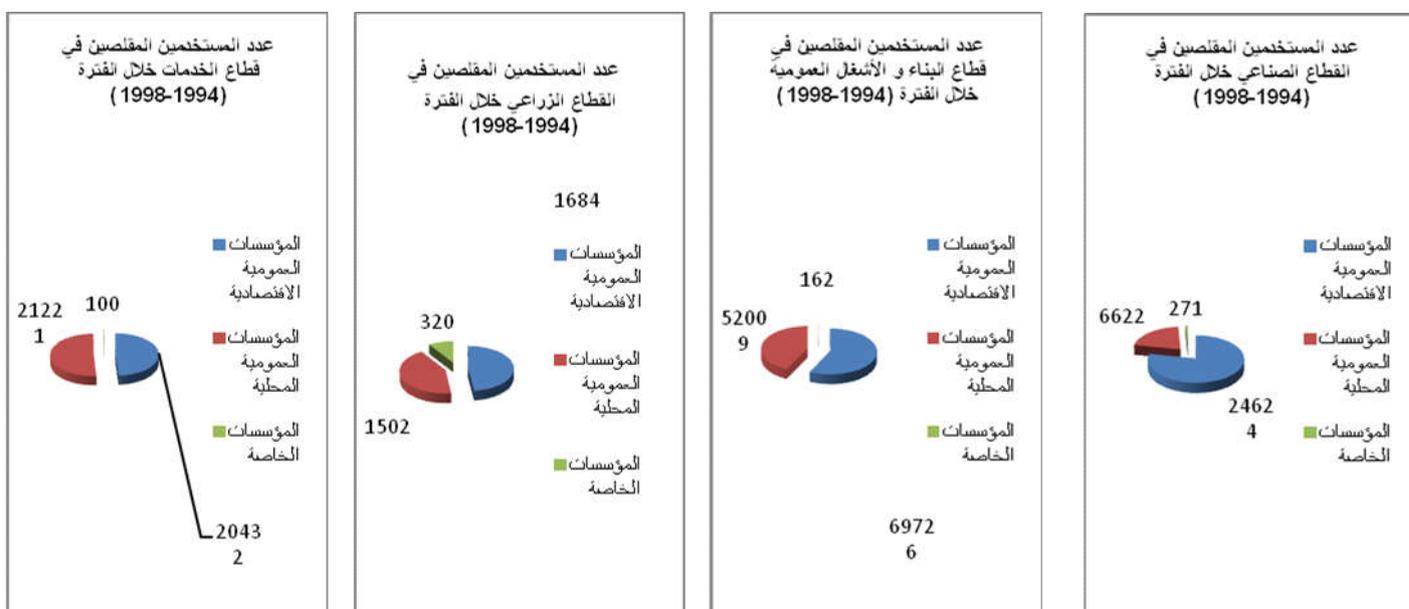
العمومية والخاصة، وبالتالي التسريحات والتقليصات لعدد العمال المتولدة عنها، والجدول رقم (2) لخير دليل على ذلك.

الجدول رقم(02): تطور عدد المستخدمين المقلصين حسب القطاع وشكل المؤسسة(1994 – 1998)

المجموع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية المحلية	المؤسسات العمومية الاقتصادية	نوع المؤسسة القطاع
3506	320	1502	1684	الزراعة
121897	162	52009	69726	البناء و الأشغال العمومية
31517	271	6622	24624	الصناعة
41753	100	21221	20432	الخدمات
198673	853	81354	116466	المجموع

المصدر: المبارك محمد وداود فتحة، إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل نموذج جديد، مداخلة في الندوة العربية، جامعة البليدة، 2006، ص 398.

الشكل رقم (01): تطور عدد المستخدمين المقلصين حسب القطاع وشكل المؤسسة (1994 – 1998)



المصدر: إعداد الباحث انطلاقاً من الجدول رقم (2).

نلاحظ حسب الشكل رقم (1) بأن سنة 1998 افتتحت بأفاق مظلمة على سوق الشغل حوالي 198673 منصب شغل تم إلغاؤه ما يقارب من مناصب الشغل الملغاة كانت في فرع الأشغال العمومية والبناء وأكثر من 98% من المناصب الملغاة كانت في المؤسسات العمومية سواء اقتصادية أو محلية.

(2) الفترة الثانية(2001 – 2015) البطالة في ظل الوفرة المالية:

إن العلاقة التي تربط السياسة الاقتصادية بمفهوم البطالة هي السياسة التشغيلية، والتي تعد جزءاً من السياسة الكلية للدولة، وتمثل سياسة التشغيل في مجموعة الإجراءات الموضوعية حيز التنفيذ من قبل الإدارة العمومية بهدف خلق مناصب شغل للعاطلين عن العمل وخفض نسبة البطالة¹⁵.

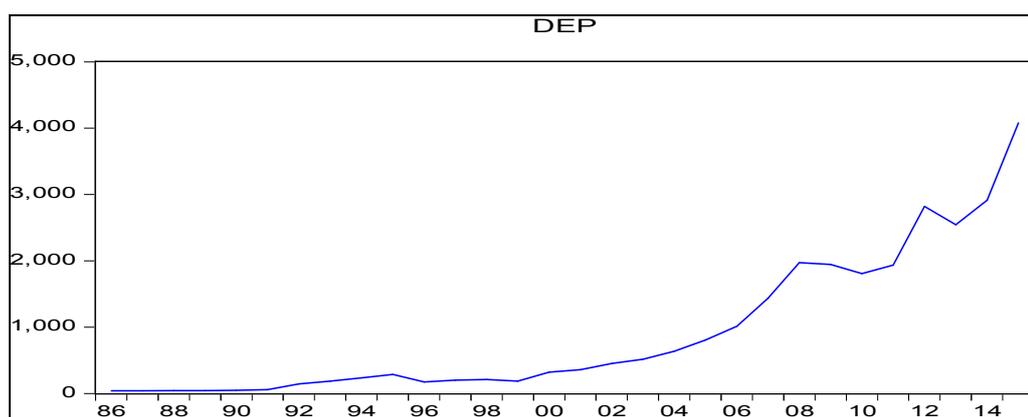
استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتوظيف النمو خلال الفترة (2001 - 2014)، وبالتالي سنحاول تقييم هذه التجربة والتأكد من مدى تطابقها مع النظرية الكينزية القائمة على توسيع الطلب بغرض زيادة الإنتاج وابتكار الإنفاق العمومي جزء من الطلب الإجمالي فإن زيادة الإنفاق العمومي سيؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي، ومن ثم تحقق الغاية الأولى لهذه المقاربة، وهو تقليص نسب البطالة وزيادة مستويات التشغيل ولمسايرة هذه المقاربة بالجزائر نقوم بتحليل معدلات البطالة والإنفاق العمومي المحققة في هذه الفترة والتي هي موضحة في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (03): تطور معدل البطالة والإنفاق العمومي في الجزائر خلال (2001-2015)

السنوات	الإنفاق العمومي (مليار دينار)	الفئة النشطة	معدل البطالة (%)
2001	357.395	8568221	23.70
2003	516.504	8762326	23.70
2004	638.036	9469646	17.70
2005	806.905	9492508	15.30
2006	1015.144	10109645	12.30
2007	1434.638	9968906	13.30
2008	1973.278	10315000	11.80
2009	1946.311	10544000	10.2
2010	1807.862	10812000	10.0
2011	1934.500	10661000	10.0
2012	2820.4	11425000	11.0
2013	2544.2	11964000	9.8
2014	2914.7	11716000	10.2
2015	4079.7	11932000	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (02): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال (1990-2015)



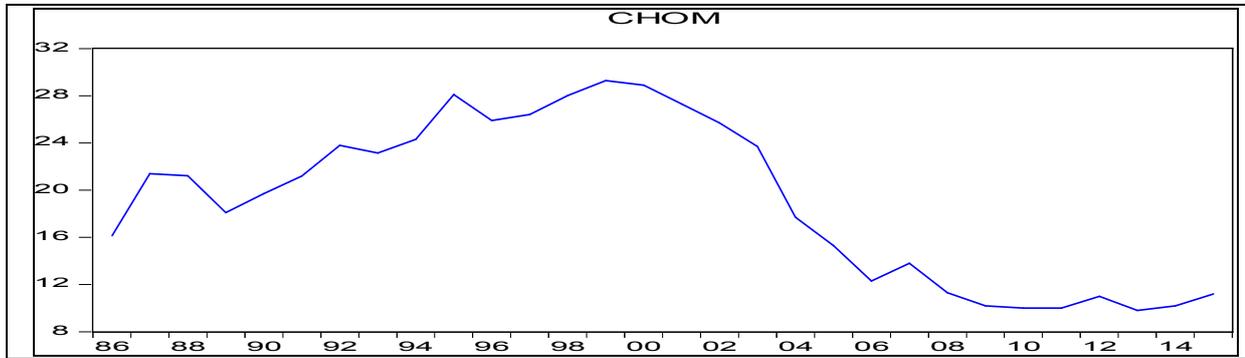
المصدر: إعداد الباحثان انطلاقاً من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

تبين معطيات هذا الشكل التوسع الكبير في الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، حيث يظهر بشكل واضح أن الدولة تطبق المقاربة الكينزية عن طريق الطلب المتنامي لتحقيق أهدافها التنموية من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، فقد ارتفعت النفقات العمومية من 357.595 مليار دج عام 2001 إلى 2820.4 مليار

دج عام 2012 ثم إلى 2544.2 مليار دج عام 2013 ثم 4079.7 عام 2015، ومن جهة أخرى نسجل انخفاض معدلات البطالة خلال نفس الفترة من 27.30% عام 2001 إلى 9.8% عام 2013 ثم ارتفعت نوعا ما إلى 11.2% عام 2015، ويعود ذلك لتحسن الوضعية الاقتصادية الوطنية نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، وللإشارة فقد شهدت سنة 2004 أكبر انخفاض في معدلات البطالة بست نقاط من 23.7% عام 2003 إلى 17.7% عام 2004 وذلك راجع إلى بداية تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال هذه السنة، ففي الحالة العادية لا يمكن تحقيق ذلك حتى في الاقتصاديات الأكثر تصنيعا في العالم.

وبالتالي يمكننا القول أن اعتماد الجزائر على المقاربة الكينزية لتفعيل سوق التشغيل في هذه الفترة (2001-2015) قد حقق نجاحا نسبيا، وذلك من خلال التراجع المحسوس في معدلات البطالة وهو ما يجعل الجزائر قريبة من المعدلات المسجلة في دول الجوار والشكل رقم (3) دليل ذلك.

الشكل رقم (3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (1990-2015)



المصدر: إعداد الباحثان انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

ومنه هذا التحليل أثبت العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، وهكذا يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية كأداة لمحاربة البطالة، غير أن الإشكال يبقى مطروحا في نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية لضمان إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع عند تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

المحور الثالث: قياس أثر متغيرات الإصلاح الاقتصادي على البطالة.

سنقوم بدراسة أثر متغيرات الإصلاح الاقتصادي على معدلات البطالة (LCHOM) في الجزائر للفترة 1986-2015 واخترنا البعض منها والتي نراها تؤثر على معدلات البطالة مبدئيا، كمعدل التضخم (LINF) والإنفاق العمومي (LDEP) والنمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج الداخلي الخام (LPIB)، هذا ما سنحاول إبرازه في هذه الدراسة القياسية وذلك من خلال تقديرنا هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى.

- بتقدير النموذج الذي يحتوي على معدلات البطالة (LCHOM) كمتغير تابع ومعدلات التضخم (LINF) كمتغير مستقل تحصلنا على المعادلة رقم ¹⁵ التالية:

$$L\bar{C}H\bar{O}M = 2.77 + 0.06 LINF \dots (1)$$

$$(19.28) \quad (0.88)$$

$$DW = 0.12 \quad R^2 = 0.0269 \quad \bar{R}^2 = -0.0078 F_{cal} = 0.77$$

هذا النموذج مرفوض لأنه غير معنوي سواء من الناحية الجزئية (عدم معنوية معلمة (LINF)) يظهر ذلك من خلال قيمة t-ستيوذنت المحسوبة لهذه المعلمة المساوية لـ (0.88) وهي أقل من قيمتها الجدولة المساوية لـ (2) ومن الناحية الكلية (عدم معنوية النموذج) وذلك من خلال إحصائية فيشر المحسوبة المساوية لـ (0.77) وهي أقل من تلك الجدولة المساوية لـ (5) وأيضا قيم معاملي التحديد المتدنية.

- تقدير النموذج الذي يحتوي على (LDEP) متغيرة مستقلة ومعدل البطالة (LCHOM) كمتغيرة تابعة أدى بنا لكتابة المعادلة رقم ¹⁶ التالية:

$$(17.98) \quad (-5.16)$$

$$DW = 0.43 \quad \bar{R}^2 = 0.4689 \quad R^2 = 0.4872 F_{cal} = 26.6$$

هذا النموذج مقبول إحصائيا سواء من الناحية الجزئية أي معنوية معلمة الإنفاق العمومي (LDEP) ويظهر ذلك من خلال قيمة t-ستيوذنت لهذه المعلمة المساوية لـ (-5.16) وهي أكبر بالقيمة المطلقة من قيمتها الجدولة المساوية لـ (2) ومن الناحية الكلية (معنوية النموذج) أي كبر إحصائية فيشر المحسوبة المساوية لـ (26.6) على قيمته الجدولة المساوية لـ (5)، من جهة أخرى قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.4227$ تدل على أن الإنفاق العمومي يفسر معدل البطالة بـ (42.27%) وهي نسبة متوسطة والباقي أي (57.73%) هي نسبة تفسير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر في معدلات البطالة ولم تدرج في النموذج هذا، كما أن زيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة يؤدي إلى إنقاص معدل البطالة (0.18) وحدة (أي هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة والإنفاق العمومي) وهو ما تقره النظرية الاقتصادية.

- تقدير معدلات البطالة (LCHOM) بدلالة النمو الاقتصادي (LPIB) أوصلنا إلى المعادلة رقم ¹⁷ التالية:

$$L\bar{C}H\bar{O}M = 4.33 - 0.18 (LPIB) \dots (3)$$

$$(11.53) \quad (-3.89)$$

$$DW = 0.15 \quad R^2 = 0.3511 \quad \bar{R}^2 = 0.328 F_{cal} = 15.15$$

حسب المعادلة نلاحظ أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ (0.18) وحدة) وهي علاقة عكسية منطقية حسب النظرية الاقتصادية، هذا النموذج مقبول كليا من خلال قيمة

إحصائية فيشر (15.15) وهي أكبر من قيمته الجدولة (5) ومقبول جزئياً أيضاً أي معنوية معلمة النمو الاقتصادي من خلال كبر تسيودنت لهذه المعلمة والمساوية (-3.89) وبالقيمة المطلقة على قيمتها الجدولة المساوية ل (2)، كما نلاحظ أن النمو الاقتصادي يفسر معدل البطالة بنسبة (35.11%) والباقي هي نسبة تفسير باقي العوامل المستقلة التي لم تدرج في هذا النموذج.

- إن إضافة متغيرة معدل التضخم (LINF) إلى المعادلة أدى بنا للحصول على المعادلة¹⁸ التالية:

$$L\bar{C}H\bar{O}M = 4.2 - 0.2 (LDEP) - 0.06 (LINF) \dots (4)$$

$$(14.11) \quad (-5.12) \quad (-1.03)$$

$$R^2 = 0.5066 \bar{R}^2 = 0.4701 \quad DW = 0.29 F_{cal} = 13.86$$

إن هذا النموذج مقبول كلياً من الناحية الإحصائية، وذلك بالنظر لقيمة إحصائية فيشر المساوية ل (13.86) وهي أكبر من قيمته الجدولة المساوية ل (5) أما من الناحية الجزئية فنلاحظ عدم معنوية معلمة معدل التضخم لأن قيمة تسيودنت لها تساوي (-1.03) وهي أقل بالقيمة المطلقة من قيمة تسيودنت الجدولة المساوية ل (2) عكس معلمة الإنفاق العمومي التي لها معنوية إحصائية، حيث أن قيمة تسيودنت لها مساوية ل (-5.12) هي أكبر من قيمتها الجدولة المساوية ل (2)، هذا النموذج يقر بأن زيادة معلمة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان معدل البطالة ب (0.2 وحدة) وهذا يوافق النظرية الاقتصادية، كما أن إضافة متغيرة معدل التضخم أثر بنسبة ضئيلة جداً على النموذج، وبعبارة أخرى لم يرفع من قيمة معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) سوى 0.0012 معناه أن معدل التضخم ليس له أهمية في هذا النموذج، ومنه يمكن الاستغناء عنه والاعتماد على النموذج الذي معادلته رقم .

- إن إضافة متغيرة النمو الاقتصادي إلى معادلة رقم أوصلنا إلى كتابة المعادلة رقم¹⁹ التالية:

$$L\bar{C}H\bar{O}M = 2.57 + 0.49 (LPIB) - 0.61 (LDEP) \dots (5)$$

$$(4.48) \quad (-3.19) \quad (5.28)$$

$$22.74 F_{cal} = 0.74 \quad DW = 0.5999 \bar{R}^2 = 0.6275 R^2 =$$

من هذه المعادلة يظهر لنا أن هذا النموذج مقبول لمعنويته بسبب كبر قيمة معامل فيشر المحسوب على قيمته الجدولة ($5 < 22.74$) ومعنوية معلمي كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العمومي لكبر قيمة تسيودنت لكل منهما (3.19) و (-4.48) على التوالي على قيمتها الجدولة المساوية ل (2)، كما أن زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (0.49 وحدة) وهذا مناقض للنظرية الاقتصادية، وزيادة الإنفاق العمومي بوحدة واحدة يؤدي إلى نقصان معدل البطالة ب (0.61 وحدة) وهذا ما تقره النظرية الاقتصادية.

إضافة إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد المصحح من (46.89%) إلى (59.99%) دلالة على النمو الاقتصادي متغير مهم ينبغي الاحتفاظ به في هذا النموذج.

- تقدير معدل البطالة بدلالة النمو الاقتصادي ومعدل التضخم أدى للحصول على المعادلة رقم ²⁰ التالية:

$$\bar{LCH\bar{O}M} = 4.66 - 0.07 (LINF) - 0.21 (LPIB) \dots (6)$$

$$(-9.3) \quad (-1.02) \quad (3.88)$$

$$8.1DW = 0.19 \quad F_{cal} = 0.3288 \bar{R}^2 = 0.3751R^2 =$$

من هذا النموذج نلاحظ أنه مقبول كلياً لأن قيمة فيشر المحسوب (8.1) أكبر من قيمته الجدولة (5) وعدم معنوية معلمة معدل التضخم لأن قيمة إحصائية t ستيودنت لها تساوي (-1.02) وهي أقل من قيمة t ستيودنت الجدولة المساوية ل (2)، كما أن ارتفاع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب (0.21 وحدة) وأن معلمة النمو الاقتصادي لها معنوية إحصائية لأن قيمة t ستيودنت لها مساوية ل (-3.88) وهي أكبر بالقيمة المطلقة من قيمتها الجدولة المساوية ل (2)، إن قيمة معامل التحديد المصحح ارتفعت بنسبة ضئيلة جداً في هذا النموذج عما كانت عليه في النموذج ذو المعادلة رقم (3) من (32.8%) إلى (32.88%) مما يعني أن إضافة متغيرة معدل التضخم ليس لها أهمية في هذا النموذج، الأمر الذي يجعل الاستغناء عن معدل التضخم في هذا النموذج أمراً منطقياً.

- إعادة تقدير النموذج ذو المعادلة رقم بإضافة معدل التضخم (LINF) أدى بنا إلى الحصول على المعادلة رقم 7 التالية ²¹:

$$\bar{LCH\bar{O}M} = 2.43 + 0.02 (LINF) + 0.51 (LPIB) - 0.63 (LDEP) \dots (7)$$

$$(3.69) \quad (0.32) \quad (2.93) \quad (-4.22)$$

$$R^2 = 0.629 \bar{R}^2 = 0.5862DW = 0.77F_{cal} = 14.69$$

هذا النموذج مقبول إحصائياً من الناحية الجزئية لمعنوية معلمتي كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العمومي بالنظر لقيم t ستيودنت لكل منهما (2.93) و (-4.22) على الترتيب، وهما قيمتان أكبر من قيمة t ستيودنت الجدولة المساوية ل (2) وعدم معنوية معلمة معدل التضخم لصغر قيمة t ستيودنت لها (0.32) وعن قيمتها الجدولة، معنوية كل من معلمتي النمو الاقتصادي والإنفاق العمومي معناه أن زيادة كل منهما بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ب (0.51 وحدة) وهذا مناقض للنظرية الاقتصادية ونقصان معدل البطالة ب (0.63 وحدة) وهذا ما تقره النظرية الاقتصادية، من الناحية الكلية النموذج مقبول بالنظر إلى قيمة فيشر المحسوب المساوية ل (14.69) وهي أكبر من قيمته الجدولة المساوية ل (5)، كما أن إضافة معدل التضخم أدى

إلى انخفاض قيمة معامل التحديد المعدل من (59.99%) إلى (58.62%) هذا ما يؤكد عدم أهمية هذا المتغير المضاف لأي نموذج من هذه النماذج المذكورة سابقا، وبالتالي يمكن الاستغناء عنه.

خاتمة:

إذا كان الهدف من برامج الإصلاح الاقتصادي استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية المفقودة فإن لها آثارا أخرى على الجانب الاجتماعي خاصة ظاهرة البطالة، الذي يعتبر مشكلا يدرس من كل الجوانب نظرا لخطورته، ونحن في هذا البحث تطرقنا إلى دراسة أثر هذه الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على البطالة خلال الفترة المذكورة آنفا من جانب القياس الاقتصادي ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. الإصلاح الاقتصادي كما عرفناه هو عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة واحتياجات المجتمع اللاحدة بما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام، يظهر من خلال تخفيض النفقات العامة الذي سيؤدي إلى التخلص من عدد من العمال في القطاع العمومي خاصة في التوظيف العمومي، وذلك بمختلف الأشكال، كالإحالة على التقاعد المسبق، وتسريح العمال... إلخ، كما سيحدد توظيف الخريجين الجدد من الجامعات والمراكز التعليمية، أكثر من ذلك فإن تراجع إستثمارات الدولة في قطاع البناء والهيكل التحتية الاقتصادية والاجتماعية سيؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال، وتقلص في فرص التشغيل في أهم القطاعات المولدة للشغل، إن إجراءات تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على بعض المواد وتجميد الأجور ورفع الضرائب ستؤدي كلها إلى تدهور القدرة الشرائية لغالبية السكان وإلى تدهور الطلب الإجمالي، الأمر الذي ينعكس سلبا على الإنتاج ويتسبب في غلق الوحدات الإنتاجية وتراجع الإستثمارات الجديدة، وهذا بدوره يؤدي إلى تسريح أعداد متزايدة من العمال وتقلص التشغيل.

2. التوسع الكبير في الإنفاق العمومي خاصة في الفترة الثانية من الدراسة يظهر بشكل واضح أن الدولة تطبق المقاربة الكينزية وهو إجابتنا على الفرضية الأولى من هذه الدراسة، وهذا ما بيناه في الدراسة القياسية التي أكدت أن نموذج طريقة المربعات الصغرى العادية أحسن نموذج لدراسة تأثير متغيرات الإصلاح الاقتصادي على البطالة في الجزائر نظرا للمؤشرات المحصل الجيدة المحصل عليها.

3. ما توصلنا إليه في تقدير معدل البطالة بدلالة المتغيرات، الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم أن هذا الأخير غير مهم بالنسبة لتفسير معدل البطالة سواء وجد كمفسر لوحده أو مع الإنفاق العمومي أو مع الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي معا، وهذا لعدم معنوية معلمته في النماذج الثلاثة.

4. أيضا النمو الاقتصادي رغم المعنوية الإحصائية التي تمتعت بها معلمته في كل النماذج التي وجد بها (أي أنه متغير هام بالنسبة لتفسير معدل البطالة) إلا أن إشارة معلمته الموجبة في النموذجين ذوي المعادلتين رقم و

أدى إلى تناقض التفسير الإحصائي مع التفسير الاقتصادي الذي يقر بعكسية العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

5. المتغير الذي يملك أهمية قصوى في النماذج السابقة هو متغير الإنفاق العمومي (LDEP) وهذا لأن معلمته امتازت بالمعنوية الإحصائية في كل النماذج التي احتوت على هذا المتغير وأن إشارة هذه المعلمة اتسمت أيضا بالسلبية (أي إشارة سالبة) الدالة على عكسية العلاقة بين الإنفاق العمومي ومعدل البطالة، وهذا ما يجعل التفسير الإحصائي يتوافق مع التفسير الاقتصادي ويؤكد اتباع الجزائر لتخفيض معدل البطالة للفكر الكينزي عن طريق زيادة الإنفاق العمومي (زيادة الطلب الكلي).

بناء على هذه النتائج سنقدم هذه الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:

1. الصرامة في متابعة المشاريع الاستثمارية الممنوحة وذلك بتطبيق نظام الحوكمة بالشكل الذي يجعل هذه المشاريع تساهم في التنمية الاقتصادية وفي توليد مناصب شغل جديدة، كما أن تشديد الرقابة يجعل المقبلين على القروض الاستثمارية يستخدمونها في الاتجاه الصحيح مما يساهم في إنعاش الاقتصاد.

2. الاهتمام بالقطاع السياحي الذي بقي مهملا بالنظر لتموقع الجزائر الساحلي والمساحة الصحراوية الكبيرة بها كلها مؤهلات تتيح للجزائر فرصة الاستثمار في هذا القطاع وذلك بتوجيه نفقاتها إليه بما أنها تنتهج السياسة الكينزية، فالمجال الخدماتي فيما بعد سيساهم لا محال في امتصاص العديد من العاطلين عن العمل إضافة إلى مداخيل السياح من العملة الصعبة التي من شأنها أن تضاعف من إيرادات الدولة واستثمارها في مشاريع أخرى مولدة للشغل.

3. ترشيد النفقات العمومية أيضا في إطار التكوين في المجالات التي تعتمد على مؤهلات عالية وهذا لتغطية الحاجيات مستقبلا.

الإحالات والمراجع:

¹ - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1997، العدد 226

² - محمد نداء الصوص، الاقتصاد الكلي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 67.

³ - المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية، التعطل: مفاهيم وطرق قياسه في الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التعطل في دول الإسكوا، الأردن، 1994، ص ص 1 - 3

⁴ - المكتب الإحصائي لمنظمة العمل الدولية، المرجع السابق، ص 4

- 5- بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، ابريل 2006، ص 2.
- 6- أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر والمغرب واليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، 1996، ص 7
- 7- عبد الشكور شعلان ، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية على ضوء التجربة قريبة العهد والمبادرات الجديدة، ندوة التصحيح و التنمية في البلدان العربية ، صندوق النقد العربي، مطابع دار الهلال ، القاهرة، 1987 ، ص 43
- 8- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 16
- 9- عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، 2001 ، ص 50
- 10- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2009، ص 43.
- 11- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، 1992، ص 132
- 12- سالم توفيق النحفي، المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعمولة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص ص 3 - 4.
- 13- طارق فاروق الحصر، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 81.
- 14- المبارك محمد وداود فتيحة، إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل نموذج جديد، مداخلة في الندوة العربية، جامعة البليدة، 2006، ص 398.
- 15- أنظر الجدول رقم (1) في ملحق الدراسة.
- 16- أنظر الجدول رقم (2) في ملحق الدراسة.
- 17- أنظر الجدول رقم (3) في ملحق الدراسة.
- 18- أنظر الجدول رقم (4) في ملحق الدراسة.
- 19- أنظر الجدول رقم (5) في ملحق الدراسة.
- 20- أنظر الجدول رقم (6) في ملحق الدراسة.
- 21- أنظر الجدول رقم (7) في ملحق الدراسة .

ملحق الدراسة:

الجدول رقم (1): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LINF) الجدول رقم (2): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LDEP)

Dependent Variable: LCIOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 14.33 Sample: 1986 2015 Included observations: 30					Dependent Variable: LCIOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 14.23 Sample: 1986 2015 Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.998358	0.222440	17.97503	0.0000	C	2.773527	0.143857	19.27980	0.0000
LDEP	-0.186984	0.036252	-5.157839	0.0000	LINF	0.061778	0.070165	0.880455	0.3861
R-squared	0.487215	Mean dependent var	2.883174	R-squared	0.026940	Mean dependent var	2.883174		
Adjusted R-squared	0.468002	S.D. dependent var	0.302809	Adjusted R-squared	0.007812	S.D. dependent var	0.302809		
S.E. of regression	0.206331	Akaike info criterion	0.401003	S.E. of regression	0.394431	Akaike info criterion	1.041593		
Sum squared resid	2.295091	Schwarz criterion	0.494416	Sum squared resid	4.350113	Schwarz criterion	1.135006		
Log likelihood	-4.015050	Hannan-Quinn criter.	0.430887	Log likelihood	-13.62390	Hannan-Quinn criter.	1.071477		
F-statistic	26.60382	Durbin-Watson stat	0.235699	F-statistic	0.775201	Durbin-Watson stat	0.116590		
Prob(F-statistic)	0.000018			Prob(F-statistic)	0.386108				

الجدول رقم (3): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LPIB) الجدول رقم (4): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LDEP) و (LINF)

Dependent Variable: LCHOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 14.39 Sample: 1986 2015 Included observations: 30					Dependent Variable: LCHOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 14.45 Sample: 1986 2015 Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.325679	0.375205	11.52883	0.0000	C	4.202833	0.297826	14.11177	0.0000
LPIB	-0.177994	0.045725	-3.892681	0.0006	LDEP	0.204096	0.039934	5.123708	0.0000
					LINF	0.067705	0.055968	1.031029	0.3117
R-squared	0.351145	Mean dependent var	2.883174	R-squared	0.506640	Mean dependent var	2.883174		
Adjusted R-squared	0.327972	S.D. dependent var	0.392899	Adjusted R-squared	0.470094	S.D. dependent var	0.392899		
S.E. of regression	0.322088	Akaike info criterion	0.636356	S.E. of regression	0.206009	Akaike info criterion	0.429054		
Sum squared resid	2.904737	Schwarz criterion	0.729769	Sum squared resid	2.208034	Schwarz criterion	0.569174		
Log likelihood	-7.545340	Hannan-Quinn criter.	0.666240	Log likelihood	-3.435812	Hannan-Quinn criter.	0.473880		
F-statistic	15.15297	Durbin-Watson stat	0.153286	F-statistic	13.86336	Durbin-Watson stat	0.288010		
Prob(F-statistic)	0.000560			Prob(F-statistic)	0.000072				

الجدول رقم (5): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LDEP) و (LPIB) (الجدول رقم (6): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LPIB) و (LINF))

Dependent Variable: LCHOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 16:18 Sample: 1986 2015 Included observations: 30					Dependent Variable: LCHOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 15:01 Sample: 1986 2015 Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.571881	0.487165	5.279281	0.0000	C	4.654105	0.501421	9.301775	0.0000
LPIB	0.486981	0.152695	3.189236	0.0036	LINF	-0.057340	0.066237	-1.016646	0.3183
LDEP	-0.609538	0.136178	-4.476024	0.0001	LPIB	-0.205005	0.052860	-3.878243	0.0005
R-squared	0.627529	Mean dependent var	2.883174	R-squared	0.375068	Mean dependent var	2.883174		
Adjusted R-squared	0.599939	S.D. dependent var	0.392899	Adjusted R-squared	0.328777	S.D. dependent var	0.392899		
S.E. of regression	0.248510	Akaike info criterion	0.147972	S.E. of regression	0.321895	Akaike info criterion	0.665457		
Sum squared resid	1.667445	Schwarz criterion	0.288092	Sum squared resid	2.737643	Schwarz criterion	0.805577		
Log likelihood	0.780421	Hannan-Quinn criter.	0.192797	Log likelihood	-6.931852	Hannan-Quinn criter.	0.710282		
F-statistic	22.74448	Durbin-Watson stat	0.744751	F-statistic	8.102351	Durbin-Watson stat	0.193922		
Prob(F-statistic)	0.000002			Prob(F-statistic)	0.001753				

الجدول رقم (7): تقدير نموذج (LCHOM) بدلالة (LDEP) و (LINF) و (LPIB)

Dependent Variable: LCHOM Method: Least Squares Date: 05/19/17 Time: 15:09 Sample: 1986 2015 Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.431838	0.659545	3.587145	0.0011
LINF	0.017950	0.055799	0.321688	0.7503
LPIB	0.513076	0.175205	2.928428	0.0070
LDEP	-0.626857	0.148594	-4.218588	0.0003
R-squared	0.629006	Mean dependent var	2.883174	
Adjusted R-squared	0.586199	S.D. dependent var	0.392899	
S.E. of regression	0.252741	Akaike info criterion	0.210656	
Sum squared resid	1.660834	Schwarz criterion	0.397493	
Log likelihood	0.940004	Hannan-Quinn criter.	0.270434	
F-statistic	14.69400	Durbin-Watson stat	0.772536	
Prob(F-statistic)	0.000009			

ملاحظة: كل التقديرات المتحصل عليها استخدمنا فيها البرنامج القياسي Eviews8

الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية -حالة الجزائر

إعداد:

د/ طوشي محمد* .

د/ بوفليح نبيل** .

ملخص:

يهدف هذا البحث الى إبراز أهمية الرقابة المصرفية وهذا في ظل الإتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة المالية والتحرير المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال، هذا ما جعل قضية الإستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول،

واعتمدنا على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وهذا لابرز مختلف العناصر التي شملها البحث ، و قد توصلنا من خلال دراستنا الى أن الرقابة المصرفية أصبحت تحتل أهمية كبيرة فالتجارب المتعلقة بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي تؤكد ضرورة اقتران هذه السياسة برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنباً لأية ممارسات غير سليمة، ذلك أن الدول التي تعرضت للنتائج السلبية للتحرير المالي في ظل تزايد المخاطر وتشعبها كان ينقصها الإشراف المصرفي الفعال.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، البنوك التجارية، الرقابة المصرفية، بازل، إدارة المخاطر، الاشراف المصرفي.

Abstract : This paper aims at highlighting the importance of banking supervision in light of the increasing trend towards the application of financial globalization and financial liberalization.

The paper examines the relationship between the recommendations of Basel Committee on banking Supervision and banking-sector development, efficiency, and fragility, Moreover, we investigate the effects of Basel Capital Accord on financial stability.

In our study, we found that banking supervision has become very important. Experiences related to the implementation of the policy of financial and banking liberalization confirm that this policy should be accompanied by effective supervision of the banking system in order to avoid any improper practices.

Keywords: Basel Accord ; financial liberalization ; ; risk management ; economic crises ; prudential supervision

*أستاذ محاضر أ ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و ع التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، torchi.mohamed@gmail.com
**أستاذ محاضر أ ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و ع التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، bouflihnabil@gmail.com

مقدمة:

اعتمدت إستراتيجية العولمة التحرير الواسع للأنشطة التجارية (السلعية والخدمية) والمالية ، وتم تطبيق هذا التحرير من خلال هيئات ومؤسسات عالمية فاعلة ومسئولة عن تنظيم هذه الأنشطة مثل: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وقد منحت هذه الإستراتيجية قوى رأس المال حرية كبيرة في ممارسة أنشطتها دون قيود عدا تحقيق مصالحها المادية ، ويعتقد مفكرو النظام الرأسمالي ورواد الليبرالية الجديدة خاصة النظرية النقدية والمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) بان تتمتع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية بحرية العمل في السوق يحقق اعلى مستويات الأداء الاقتصادي وبموجب هذا التوجه تم الأخذ بمبادئ سياسة التحرير المالي والمصرفي حيث منحت البنوك والمؤسسات المالية حرية أكبر في نشاطها المعولم .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تمكنت فعلا نظريات التحرير الاقتصادي والمالي من تحقيق الرفاهية في المجتمعات الرأسمالية، أم أنها ساهمت في انتشار الأزمات الاقتصادية والمالية عبر دول العالم المتقدمة والنامية؟ على الرغم من مزايا التحرير المالي إلا انه أصبح مصدرا لاحتدام حدة المنافسة في القطاع المالي وتساعد معدل المخاطر، وإن احد أكبر مخاطر التحرير المالي يكمن في الأزمات القوية التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي. وفي الجزائر قامت السلطات العمومية باعتماد إصلاحات مالية ومصرفية أدت إلى إعادة النظر في مختلف الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام المالي والمصرفي، فبعدما كان النظام المصرفي الجزائري مغلقاً على نفسه في ظل سياسة الكبح المالي التي كانت معتمدة قبل التسعينات، تم الإعلان الصريح على تحرير مختلف مكوناته من أي تدخلات إدارية أو حكومية قصد مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية العالمية ولإستيفاء متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، ونظراً لهذه التحولات فقد تم تعزيز التنظيم الإحترازي داخل البيئة المصرفية لدعم ثقة المدخرين (المحليين والأجانب) في المنظومة المصرفية للاقتصاد الوطني وتقليل خطر الأزمات المالية والمصرفية. وتبعاً لما سبق يمكن ان نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تفعيل دور الرقابة المصرفية وفقاً للمعايير الدولية لإنجاح سياسة التحرير المصرفي وتلافي حدوث الأزمات المالية والمصرفية؟

التساؤلات الفرعية:

* ما هي المؤشرات والمعايير الرقابية المتعارف عليها دولياً لضمان السلامة المالية؟

* ما مدى التزام المنظومة المصرفية الجزائرية بمبادئ إدارة المخاطر صادرة عن لجنة بازل؟

فرضيات البحث:

- إن الإلتزام بممارسة رقابة مصرفية فعالة على البنوك يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة.

بالنظر الى خصوصية النظام المصرفي الجزائري فإن الالتزام بالمقررات الجديدة للجنة بازل (بازل الثانية والثالثة) يمثل تحدياً كبيراً لأنها أكثر تعقيداً وتكبد البنوك نفقات إضافية خاصة بالنسبة للبنوك العمومية التي لا تزال تشهد تأخراً في مجالات التسيير البنكي المختلفة.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

- أهمية الرقابة المصرفية الفعالة التي أصبحت عنصراً أساسياً من عناصر سلامة الجهاز المصرفي وهي بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي، فمهمة الرقابة تتلخص في التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

* التأكيد على أهمية الرقابة على العمل المصرفي في ضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار.

محاور البحث:

المحور الاول : الإطار العام للرقابة المصرفية

المحور الثاني: التوجهات القديمة والحديثة لمقررات لجنة بازل واثرها على الاستقرار المالي العالمي

المحور الثالث: التحديات التي تواجه اتفاقيات بازل في مسايرة التطور في الصناعة المصرفية

المحور الرابع: واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ومدى توافقها مع التوجهات الدولية

المحور الأول: التوجهات الحديثة في ميدان الرقابة المصرفية

1- مفهوم الرقابة المصرفية: لقد أعطيت لوظيفة الرقابة العديد من التعريفات نذكر منها ما يلي:

"الرقابة هي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة"¹.

"هي مجموع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية والتي تهدف إلى ضمان السير الحسن للقطاع المالي والمصرفي، حيث أن جزءاً من هذه الإجراءات تعتبر من حيث المبدأ مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى مثل: الالتزامات التي تفرضها السلطات العمومية على المؤسسات والتي تهدف إلى حماية المستهلك (الشروط الصحية، او البيئية... الخ)، غير أن الرقابة في القطاع المصرفي تعني الموازنة بين المخاطرة والمردودية"².

و تتمثل نظم الرقابة على أعمال البنوك في شكلين هما³:

أ-نظم الرقابة الداخلية أو الذاتية: و تمثل رقابة داخلية مستقلة وتشمل كافة نظم وإجراءات الرقابة المعتمدة من قبل الإدارة لغرض تسيير العمل لحماية الأموال والموجودات⁴. و تشمل الرقابة الداخلية ثلاثة أعمدة⁵: الرقابة المحاسبية. الرقابة الإدارية. الضبط الداخلي.

ب-نظم الرقابة الخارجية (الرقابة الاحترازية): وهي رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي.

2- أهمية الرقابة المصرفية: تخضع البنوك لرقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط اقتصادي ، وذلك للأسباب التالية⁶:

- تحتل البنوك مركزاً مهماً في نظام الدفع الذي يستخدمه كل الافراد والفعاليات الاقتصادية الاخرى.

- تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزءاً من ثروة المجتمع.

- تلعب البنوك دوراً مهماً في التوزيع الامثل للموارد المالية.

3-أنواع وأساليب الرقابة المصرفية: يمكن تقسيم الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي إلى:

أ-الرقابة الوقائية: وهي مجموع التعليمات الصادرة عن هيئات الاشراف والتي تهدف الى تقليص حجم المخاطر التي تهدد استقرار النظام المصرفي.

ب-الرقابة الحمائية: وهي كل الاجراءات التي تقوم بها هيئات الاشراف للحد من انتشار الخطر النظامي وبالتالي تفادي وقوع ازمات نظامية* .

ج-رقابة الأداء: وهي الرقابة التي تمكن هيئات الاشراف من التأكد من كفاءة البنوك التجارية حيث تطلب الهيئات المكلفة بالرقابة من البنوك تزويدها ببعض المعلومات التي تتعلق بعملها المصرفي كالتعليمات الداخلية أو تقارير التدقيق الداخلي⁷ .

4-أهداف الرقابة المصرفية:

أ-تحقيق الاستقرار المالي: لقد أصبح الاستقرار المالي من السلع العامة التي تسعى السلطات العمومية لضمانها تماماً مثل الامن والعدالة... الخ.

ب- حماية المودعين: إن المهمة الرئيسية للرقابة المصرفية هي تقليل الخسارة التي يمكن للمودعين أن يتعرضوا لها.

ج-ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: حيث يلعب القطاع المالي الكفئ دوراً كبيراً في تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة بالشكل الذي يحقق معدلات نمو مرتفعة ويدعم الاستقرار الاقتصادي ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات الخارجية⁸ .

5-شروط فعالية الرقابة المصرفية:تستند الرقابة الفعالة الى مجموعة من الشروط أهمها:

-تحديد الهيئة المكلفة بالرقابة: عموما انقسمت دول العالم فيما يتعلق بتحديد الجهات المنوط بها عملية الرقابة إلى ثلاث مجموعات رئيسية⁹:

- المجموعة الأولى:و فيها يقوم البنك المركزي (مستقلا) بالإشراف والرقابة المصرفية وهو ما يسمى بنموذج البنك المركزي، وهو المطبق في العديد من الدول مثل استراليا، اليونان وايطاليا.
- المجموعة الثانية:و هي تتمثل في مجموعة الدول التي تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية.
- المجموعة الثالثة:و هي تتضمن مجموعة الدول التي تقوم فيها وزارة المالية وهيئات متخصصة بالإشراف على البنوك وتطبق هذا النظام كل من سويسرا، السويد، اليابان، كندا، ويطلق على هذا النموذج بالنموذج البديل للرقابة المصرفية.

-استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة: لقد أشارت المبادئ المتعلقة بالممارسة السليمة لعمليات الرقابة المصرفية في سنة 2006، صراحة إلى ضرورة استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة في المبدأ الأول (الاستقلالية، المحاسبة، توفير الموارد اللازمة والحماية القانونية للسلطات الرقابية).

-شروط متعلقة بالبيئة الداخلية لهيئات الرقابة: إن الهدف الأساسي للرقابة المصرفية هو إيجاد جهاز مصرفي فعال وقادر على المنافسة، بحيث يستجيب لحاجة الجمهور إلى خدمات مالية تكون جودتها مرتفعة وتكلفتها معقولة¹⁰.

المحور الثاني:التوجهات القديمة والحديثة لمقررات لجنة بازل واثرها على الاستقرار المالي العالم

1-اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال: اقرت اللجنة رفع نسبة كفاية رأس المال تدريجيا لتصبح في

حدود 8% من مجموع الاصول الخطرة للبنوك خلال ثلاث سنوات اي مع نهاية 1992.

إجمالي رأس المال

معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان = $\frac{\text{الأصول المرهجة بأوزان المخاطرة}}{\text{إجمالي رأس المال}} \leq 8\%$

الأصول المرهجة بأوزان المخاطرة

● السمات الأساسية لاتفاقية بازل الأولى: يمكن اهم السمات التي تضمنتها اتفاقية بازل الأولى فيما يلي¹¹:

-ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالاحطار الناتجة عن انشطته المختلفة.

-تقسيم رأس المال الى فئتين هما رأس المال الاساسي، ورأس المال التكميلي .

- تصنيف الدول الى مجموعتين احدهما متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسعودية وسويسرا، والثانية عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.

- نظرا لأهمية المخاطر الائتمانية في البنوك جاءت اتفاقية 1988 تركز على المخاطر الائتمانية للأصول المصرفية داخل الميزانية أو خارجها بتقنين رأس المال المطلوب، وقد تم وضع إجمالي أصول البنوك في خمسة فئات للمخاطر (صفر، 20%، 50%، 100%).

2- اتفاقية بازل الثانية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية: قد جاءت اتفاقية بازل الثانية (2004)

لتغطية النقائص التي برزت في الاتفاقية الاولى فمن خلال التقييم والممارسة ظهرت عدة عناصر قصور وثغرات في هيكل الاتفاقية الأولى، من أهمها أن بازل 1 تغطي هيكلها سطحيا غير مرن وغير عميق لنتائج قياس المخاطر، ولا يتماشى مع درجات المخاطر في كل بنك على حدى كما لا يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في أحجام وقدرات البنوك المختلفة أو الفروقات في المخاطر التي تواجه كل بنك إذ يتم استخدام وزنا ترجيحيا واحدا¹².

3- إطار بازل III: أعلنت لجنة بازل عن إستراتيجية شاملة لمعالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها الأزمة والخاصة بالتنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في البنوك الدولية وقد سميت هذه الاصلاحات بمقررات بازل III، والتي ركزت على النقاط التالية:

- تحسين نوعية وكمية الأموال الذاتية والاصول السائلة، من اجل تمكين البنوك من امتصاص الخسائر المحتملة خلال فترات الأزمات¹³.

- تعزيز تغطية رأس المال للمخاطر وخاصة بالنسبة للأوراق المالية لغرض التداول وحسابات خارج الميزانية وعمليات التوريق والمشتقات المالية.

- تعزيز المعايير الخاصة بالرقابة المصرفية وتنسيق ممارسات المتابعة الرقابية على المستوى العالمي.

- تعزيز الأطر الرقابية الخاصة بمخاطر السيولة.

- التركيز على تطبيق معايير الحوكمة في البنوك، وتعزيز الشفافية والإفصاح.

اولا- تحسين جودة ومثانة قاعدة رأس المال: في جويلية 2010 قررت لجنة بازل اعتماد مفهوم جديد للأموال الخاصة، بحيث يحسن من نوعيتها ويقوي قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وامتصاص الصدمات خلال فترات الشدة.

أ- مكونات رأس المال حسب متطلبات بازل III:

أ-1- رأس المال الاساسي (T1): ركز المفهوم الجديد على مكونات رأس المال الأساسي حيث نجد أنه بالنسبة لبازل II كانت الأسهم العادية تمثل فقط 2%، وقد ارتفعت في المقررات الجديدة إلى 4.5% من

الاصول المرجحة وذلك ابتداء من سنة 2013، كما ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي من 4% (النسبة المعتمدة في مقررات بازل I و بازل II) إلى 6% من الاصول المرجحة.

أ-2-رأس المال التكميلي (T2): مع إضافة عناصر رأس المال التكميلي تنتقل النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر ، ابتداء من جانفي 2019.

ب-هامش حماية للمحافظة على رأس المال: الهدف من ذلك هو أن تتحوط البنوك للمحافظة على رأس المال في غير أوقات الأزمات بحيث يستفاد من ذلك في مواجهة الخسائر المحتملة، وتبلغ نسبة هذا الهامش 2,5%، أما إذا تأكلت هذه النسبة نتيجة لتسجيل البنك لخسائر فإن ذلك لن يؤدي الى فرض عقوبات على البنك ويستطيع البنك مواصلة نشاطه بشكل عادي غير أنه على البنك أن يقوم بتقليص الأرباح الموزعة وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المعايير المتعلقة بالمحافظة على رأس المال

نسبة الاسهم العادية	النسبة الدنيا لهامش المحافظة على الاموال الخاصة كنسبة من الارباح
4,5% الى 5,125%	100%
اكبر من 5,125% الى 5,75%	80%
اكبر من 5,75% الى 6,375%	60%
اكبر من 6,375% الى 7,0%	40%
اكبر من 7,0%	0%

Comité de Bale sur le Contrôle Bancaire, Bale III :dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires .

فمثلا إذا كان لدى البنك نسبة الأسهم العادية بين 5,125% و 5,75% فان على البنك ان يوزع فقط 20% من ارباحه خلال السنة.

ج-هامش الحماية من التقلبات الدورية:إن من الانتقادات الشديدة التي وجهت لمقررات بازل III أنها تميل إلى تقوية تقلبات الدورة الاقتصادية، ومن أجل ذلك قامت لجنة بازل بإضافة نسبة احتياطية جديدة تتراوح بين 0% و 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر¹⁴، ومكونة من عناصر رأس المال الأساسي لمواجهة خطر تقلبات الدورة الاقتصادية.

الجدول رقم 02 :مقارنة بين بازل II وبازل III

هامش حماية من التقلبات الدورية	متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)						
	رأس المال الإجمالي	رأس المال الأساسي	رأس المال الإضافي	رأس المال الأساسي (T1)	رأس المال الإضافي	رأس المال الإضافي	رأس المال الإضافي
النسبة	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة الدنيا	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الإضافية Volant de conservation	النسبة الدنيا
		8%		4%			2%
من 0% الى 2,5%	10.5%	8%	8.5%	6%	7%	2.5	4.5%

Jaime Caruana ; Bâle III : vers un système financier plus sûr ; 3^{ème} Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010, p 08 . à partir du site d'internet : www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf, consulter le :08-01-2011.

ثانيا-السيولة: إدراج نسبة للسيولة من أجل تمكين البنوك من مواجهة صعوبات السيولة العابرة.

ثالثا-إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكتملة لمتطلبات كفاية رأس المال على اساس المخاطر: في جويلية 2010 قررت اللجنة وضع نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة ولا تركز على أوزان المخاطر¹⁵ بغرض إحتواء الزيادة التدريجية للرافعة المالية في القطاع، وحددت هذه النسبة بـ 3% من رأس المال الأساسي.

رابعا-تركيز لجنة بازل على ممارسة اختبارات الضغط في المصارف: جرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل البنوك.

خامسا-إعادة النظر في دور وكالات التقييم الائتماني: نظراً لدور هذه الوكالات في تعميق الأزمة المالية العالمية فقد قامت لجنة بازل من خلال التعديلات الجديدة بسن مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضمان استقلالية وكالات التقييم.

-إعادة النظر في تقييم المنتجات المهيكلة.

-التقليل من أهمية وإستعمالات وكالات التقييم على المدى الطويل، ، والتي تشير الى ضرورة امتلاك البنوك مناهج تمكنها من تقدير خطر القرض المتعلق بمختلف المقترضين والاطراف المقابلة سواء كان لديها تقييم من طرف الوكالات الخاصة أو لا.

المحور الثالث: التحديات التي واجهت اتفاقيات بازل في مسيرة التطور في الصناعة المصرفية

1- أسباب قصور بازل I: يمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى إصدار اتفاقية بازل الثانية فيما يلي:

- إن التفرقة بين الدول على أساس كونها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) أو أنها لا تنتمي إلى هذه المجموعة (Non OCDE) لم يكن مبني على أساس اقتصادي .

- صممت مقررات بازل I على أساس تقدير المخاطر على أساس تنظيمي دون النظر إلى طبيعة المخاطر كما تظهرها أوضاع السوق.

- أصبح من الضروري أن تواكب معايير كفاية رأس المال التطورات التي تتم في تكنولوجيا الاتصالات و

في التقدم في فنون الإدارة المالية بالبنوك حيث أدى التقدم التكنولوجي في الإتصالات وكذلك تقدم الفن المصرفي وتحليل المخاطر إلى إتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدماً تجاوزت التشريعات الرقابية.

- وجدت الجهات المشرفة على القطاع المصرفي في الدول الصناعية أن معايير بازل I أصبحت غير مناسبة على الأقل بالنسبة للبنوك الكبيرة بعد تغيير مفهوم رأس المال استجابة لابتكار أدوات مالية جديدة¹⁶.

- وقد شجعت الإتفاقية كذلك فرص مراجعة رأس المال¹⁷، خاصة تشجيعها الأنشطة خارج الميزانية والأنشطة التجارية المرتبطة بالتعامل في أسواق المال.

- أسباب قصور مقررات بازل II : وقد وجهت الكثير من الانتقادات للاتفاقية بازل الثانية أهمها:

- يعتبر إطار بازل الثاني إطاراً اقتصادياً سيئاً لأنه يعتمد على أسعار السوق للتنبؤ بإخفاقات السوق¹⁸،

فالبنوك تفرط في تقدير المخاطر في الانكماش الاقتصادي، وتعكس توقعاتها في حالة الراج.

- إن رأس المال المطلوب في الإطار الجديد ليس كافياً وكان هذا أحد أسباب انهيار الكثير من البنوك فقد أسهمت مقررات بازل الثانية في خفض رصمة الكثير من البنوك مقارنة مع احتياجاتها الفعلية في التعرض للمخاطر حيث واجهت مشاكل خطيرة خلال هذه الأزمة، وكان حجة اللجنة في الحفاظ على نفس مستوى رأس المال من دون تغيير هو أن هذا الإجراء هو لتعزيز الانتقال التدريجي من النظام القديم إلى الإطار الجديد، وأنه إذا كانت القواعد الجديدة لبازل الثانية قد تطلبت قاعدة رأسمالية أقوى فمخاطر عدم منح الائتمان يكون له أثار سلبية أكبر على القطاع الحقيقي¹⁹.

- إن إطار بازل II أثبت حساسية اتجاه تقلبات الدورة الاقتصادية، حيث أن الاعتماد على عمليات التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر دورة النشاط الاقتصادي بحيث سيعمل القائمون بعملية التقييم بالبنوك على منح الائتمان بشروط ميسرة في حالة وجود انتعاش اقتصادي بينما سيأخذون موقفاً متشدداً في حالات الركود الاقتصادي²⁰.

-إن مقررات بازل II لا تعد معياراً للسيولة، رغم أن لجنة بازل تعترف بأن مراكز رأس المال في البنوك يمكن أن تؤثر في قدرتها على الحصول على السيولة خاصة إبان الأزمة، وتطالب اللجنة البنوك بأن تقيم كفاية رأسمالها في سياق ملامح السيولة لديها وسيولة الأسواق التي تعمل بها²¹.

-تشجع بازل II على استخدام تقنيات النماذج الكمية الداخلية من قبل البنوك في احتساب مقاييس مخاطرها واستثماراتها في المشتقات المالية وبالتالي حساب راس المال الرقابي²²، الأمر الذي أثبت فشله وهذا بسبب عدم قدرة البنوك المركزية على التحقق من هذه النماذج.

المحور الرابع: واقع الرقابة المصرفية في الجزائر ومدى توافقها مع التوجهات الدولية

يسعى بنك الجزائر منذ بداية التسعينيات إلى تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بالرقابة على البنوك والإشراف الإحترازي، ابتغاء توفير بيئة مصرفية في الجزائر تتماشى والمعايير الدولية، من خلال خلق جهاز رقابي مع فرض قواعد صارمة للحد من المخاطر.

1- القواعد الإحترازية المعتمدة في الجزائر والمتوافقة مع متطلبات بازل الأولى:

أ- الحد الأدنى لرأس المال: تطبيقاً لأحكام المادة 88 من قانون النقد والقرض 03-11 فإنه يجب أن يتوفر لدى البنك رأسمال أدنى محدد من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك عن طريق التعليمات والأوامر التي يصدرها هذا الأخير، وقد حدد النظام رقم 08-04 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2008 عن بنك الجزائر (المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية المقيمة في الجزائر)، الحد الأدنى لرأس المال كما يلي:

-عشرة ملايين دينار جزائري بالنسبة للبنوك كما هي معرفة في المادة 70 من قانون النقد والقرض.

-ثلاثة ملايين ونصف المليار بالنسبة للمؤسسات المالية المعرفة في المادة 71 من قانون النقد والقرض.

-معدل كفاية رأس المال في النظام المصرفي الجزائري: توفيقاً مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الذي أصدرته اللجنة بازل سنة 1988 (ما أطلق عليه بنسبة كوك) حددت التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 عن بنك الجزائر المعدلات المتعلقة بالقواعد الإحترازية وأهمها تلك الخاصة بتحقيق معدل كفاية رأس المال، حيث فرضت هذه التعليمات على البنوك التي تنشط في السوق المصرفية الجزائرية الالتزام بنسبة ملاءة بالمعدل المتعارف عليه وهو 8%.

- نسبة تقسيم المخاطر: تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين والتي تتجاوز حد أقصى وهذا لتجنب أي تركيز للأخطار مع نفس الزبون أو مع نفس المجموعة من الزبائن.

- التأمين على الودائع: وقد تم وضع الجهاز التنظيمي والقانوني لنظام ضمان الودائع المصرفية في الجزائر والذي أكدته الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118 منه، حيث تم

تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2003 من قبل بنك الجزائر بصفتها عضواً مؤسساً وتعد البنوك المساهم الوحيد فيها.

2- مدى توافق النظام الاحترازي في الجزائر مع متطلبات بازل الثانية وبازل الثالثة:

بداية سنة 2015 حيث تم اعتماد نظام احترازي جديد تتوافق مع المعامل مع معايير اتفاقية بازل الثانية ، حيث تم إدراج إصلاحات جوهرية سواء فيما يتعلق بمستوى متطلبات رأس المال وجودة الأصول أو من حيث توسيع رقعة المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي والتي أصبحت تشمل مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

أ-معدل كفاية رأس المال: التزمت المنظومة المصرفية في الجزائر بتطبيق اتفاقية بازل الأولى وخاصة معدل كفاية رأس المال ولم يتم إدخال أي تعديلات رغم إصدار توصيات جديدة للجنة بازل سواء الثانية أو الثالثة.

و بعد اعتماد النظام الاحترازي الجديد تم تعديل معدل كفاية رأس المال وهذا من خلال:

-ضم المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بعد أن كان هذا المعامل يضم فقط خطر القرض، حيث أصبح بسط المعامل يتكون من الأموال الخاصة القانونية ومقام المعامل يشمل مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملية (التشغيلية) ومخاطر السوق، وتطبيقاً لمقررات بازل الثانية يتم حساب مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بضرب مبلغ المخاطر المرجحة في 12,5.

-تم تحديد نوعين من معدلات الملاءة وهذا حسب توصيات مقررات بازل 3:

- نسبة الأموال الخاصة القانونية الى مجموع المخاطر المرجحة: حيث حددت نسبة هذا المعامل بـ 9,5% كحد أدنى²³.

الجدول رقم 03: تطور معدل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2005-2015)

2015	2014	2013	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
18,7	16	21	23	23.31	22.11	16.54	12.94	15.15	12	معدل كفاية رأس المال (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل كفاية رأس المال بالنسبة لمجموع البنوك الجزائرية في مستوى جيد وقد أصبح هذا المعدل ذو دلالة على مدى صلابة الجهاز المصرفي الجزائري خاصة بعد الإصلاحات التي تمت على مكونات معدل كفاية رأس المال الذي أصبح يعكس ولو بشكل نسبي قدرة البنوك على التحوط ضد مختلف المخاطر ، وهذا في ظل سيطرة البنوك العمومية فمثلا في سنة 2015 بلغت حصة البنوك العمومية من الودائع المجمعة

88,3% مقابل 11,7% فقط للبنوك الخاصة أما فيما يتعلق بالقروض فقد بلغت حصة البنوك العمومية 87,5% مقابل 12,5% للبنوك الخاصة.

- نسبة الأموال القاعدية الى مجموع المخاطر المرجحة: حيث يجب أن تبلغ هذه النسبة 7% كحد ادنى²⁴.

الجدول رقم 04 : تطور نسبة الأموال القاعدية الى مجموع المخاطر المرجحة خلال الفترة

(2013-2015).

2015	2014	2013	
15,9	13	15	نسبة الأموال القاعدية إلى مجموع المخاطر (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأموال القاعدية إلى مجموع المخاطر أعلى من المستوى المطلوب

سواء بالنسبة لما تم اعتماده من طرف بنك الجزائر أو حتى بالنسبة لتوصيات لجنة بازل.

ب-تشكيل وسادة الأمان: تطبيقاً للمقررات الجديدة للجنة بازل وتدعيماً لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر فقد تم إقرار وسادة الأمان تتكون من الاموال القاعدية تغطي ما نسبته 2,5% من المخاطر التي تواجه البنك التجاري.

- كما تم التحديد الدقيق لمكونات الأموال الخاصة القانونية سواء القاعدية أو التكميلية وهذا وفقاً لمقررات بازل الثانية.

ج-بالنسبة لترجيح خطر القرض: فقد تم ولأول مرة إلزام البنوك باستعمال التنقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض وهذا حسب الهيئة المستفيدة من القرض ، فمثلا بالنسبة للمستحقات على البنوك والمؤسسات المالية نجد هناك تمييز بين نوعين:

النوع الاول : البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالخارج حيث تم ترجيح المستحقات بالاعتماد على التنقيط الخارجي (مثلا مؤسسة ستاندار أند بورز).

النوع الثاني: البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر: نظراً لأنها مؤسسات غير مقيمة فقد تم ترجيح المستحقات عليها بنسبة 20%، وهذا يخالف توصيات لجنة بازل.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الكبيرة والمتوسطة فقد تم اعتماد مقررات لجنة بازل الثانية.

د-بالنسبة للخطر التشغيلي: فقد تم تحديد نسبة 15% من متوسط النواتج البنكية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة لتغطية هذا الخطر.

-بالنسبة لخطر السوق فقد تم التمييز بين:

-خطر الوضعية على محفظة التداول: و يقدر هذا الخطر من خلال عنصرين :

✓ الخطر العام: المرتبط بالتطور الشامل للأسواق، و يقدر على أساس آجال الاستحقاق.

✓ الخطر الخاص: المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر و يقدر بصفة جزافية من خلال تنقيط المصدر.

ه- خطر الصرف: حيث حددت نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة و مجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة.

- كما تم تحديد و توضيح قواعد إدارة المخاطر من خلال تأطير حدود تركيز مخاطر القرض و مساهمات البنوك في حين أدرجت قواعد جديدة تنطبق على تصنيف المستحقات و تكوين مخصصات المؤونات و تحديد قواعد التسجيل المحاسبي لها²⁵.

و- اعتماد اختبارات الضغط كآلية لتفادي خطر الأزمات: حسب التقارير السنوية لبنك الجزائر فقد باشر هذا الأخير خلال سنة 2015 أعمال تطوير نموذج متكامل و ديناميكي لاختبارات القدرة على تحمل الضغط، و يمثل هذا النموذج تطبيق آلي يستند الى نظام إسقاط مالي مع سيناريوهات صدمات شديدة ، يعمل على تحديد و قياس نقاط ضعف البنوك و المؤسسات المالية و قدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة و ذلك على مستوى كل مؤسسة على حدى و على مستى الجهاز المصرفي ككل²⁶.

الخاتمة: إن سلامة القطاع المالي و المصرفي تعتمد على سن القوانين و التشريعات التي تحد من خطر انتشار الأزمات النظامية و التي تقع نتيجة لعدم احترام البنوك و المؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل المصرفي السليم، خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد نحو تطبيق إجراءات التحرير المالي و العوامة المصرفية، و التي أدت إلى التزايد الملموس في أنواع و حجم المخاطر التي تواجه القطاع المالي و المصرفي.

وإن انتشار الأزمات المالية و المصرفية نبهت إلى أن حدوث أي مشكلة في أي نظام مالي أو مصرفي في العالم تمتد أثارها لتشمل الأسواق العالمية، و أصبحت المؤسسات المالية الدولية و لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص من خلال مقرراتها (بازل 1، بازل 2، بازل 3) و أوراقها الإرشادية تلعب دورا مهما من اجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، و قد أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر و كفاية راس المال في البنوك التجارية.

وقد اثبت تكرار حدوث الأزمات قصور الإجراءات الرقابية و عدم مواكبة مقررات لجنة بازل للتطورات التي تحدث على مستوى الصناعة المصرفية فالملاحظ أن لجنة بازل لا تحدث اية تعديلات إلا بعد فوات الأوان ففي سنة 1997 قامت اللجنة بإجراء التعديل الأول بإدخال مخاطر السوق ضمن متطلبات حساب رأس المال و إصدار إطار بازل 2 و هذا بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا، و قامت بإجراء تعديلات على الاتفاقية الثانية ولكن بعد أزمة الرهن العقاري التي كشفت عن مواطن الضعف فيها.

نتائج البحث:

- إنه مع المتغيرات العالمية المعاصرة التي شهدتها الصناعة المصرفية من تطورات كمية ونوعية متلاحقة على صعيد المنتجات والخدمات مصحوبة باستخدام تقنيات عالية ومعقدة في مجال المعالجة الإلكترونية للبيانات والمعلومات، ظهرت العديد من المخاطر التي أصبحت لا تقتصر على المخاطر الائتمانية التقليدية بل امتدت لتشمل العديد من المخاطر سواء السوقية أو التشغيلية والتي تكبد البنوك خسائر كبيرة إذا لم يتم التحكم فيها بشكل جيد.

- إن أي نظام رقابي وإشرافي جيد يتطلب صياغة جيدة ومحكمة للإطار القانوني المتعلق بالإشراف وحصول المشرفين على الموارد الكافية والتكنولوجيا الملائمة التي تمكنهم من الحصول على المعلومات ومراجعتها بالإضافة إلى منحهم سلطة تنفيذ القرارات المتعلقة بعمليات الرقابة.

- إن تطبيق مقررات بازل II وبازل III لم يتم تطبيقها بشكل كامل على الرغم من سعي بنك الجزائر إلى إصدار العديد من التعليمات التي تساعد على زيادة صلابة القطاع المصرفي الجزائري، فتطبيق هذه التوصيات لا يزال يمثل تحدياً بالنسبة للسلطات الرقابية في الجزائر خاصة بالنسبة لكيفية قياس المخاطر التشغيلية أو الدعامة الثالثة المتعلقة بالإفصاح والانضباط السوقي.

الاحالات والمراجع:

¹ محمد احمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم، عمان-الأردن. 2010. ص36.

² Jaque Mistral, Re-réglementation financière : un défi transatlantique, Revue d'économie financière n° 100 ;décembre 2010.p 39 .

³ خالد أمين عبد الله، التدقيق و الرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1998، عمان الأردن، ص ص: 68-71.

⁴ بسطام عبود الجنابي، مفهوم الرقابة الداخلية الحديث، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، سبتمبر 2007. ص47.

⁵ Lire:Rouach M; Naulleau, le contrôle de gestion bancaire et financier, Editions de la banque, 2^{ed}, Paris, 1994. ;

⁶ إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010. و قد اشار W .Bagehot في كتابه الشهير Lombard Street المنشور سنة 1873 ،انه يجب التمييز بين السيولة و الملاعة فالبنك المركزي يتدخل فقط لمساعدة البنوك التي تمر بازمة سيولة و ليس البنوك التي تحوز اصولا ذات كفاءة هشة .

⁷ رمضان الشراح، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية ، اتحاد المصارف العربية، 2002. ص26.

⁸ أحمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014. ص 4.

⁹ حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003. ص182.

¹⁰ سمير الخطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.، ص71.

¹¹ عصام الدين احمد اباضة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2010، ص530.

¹² عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار السداد ، الخرطوم ، 2007. ص115.

¹³ Inci Otker Robe ; Ceyler Pazar Basiogler, Balle III quelle effet pour les banques ?, Problèmes économiques n° 3016, mars 2011. P15.

¹⁴ Ibid, p85

¹⁵ إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة ، انطلاقا من الموقع الإلكتروني:

<http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Legislation/Instructions/2011Instructions/13-010.pdf> تاريخ الزيارة: 11-03-2012

¹⁶ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009، ص 382.

¹⁷ طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، (ترجمة: عثمان بابكر احمد)، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003.. ص 107.

¹⁸ أفيشاش د. بيرساود، هل سيساعد إطار بازل الثاني في منع الأزمات أم سيزيدها سوءا؟، مجلة التمويل و التنمية، يونيو 2008 ، ص 33.

¹⁹ مجلة اتحاد المصارف العربية، أين بازل 2 من الأزمة المالية العالمية؟، مارس 2009، ص 76.

²⁰ صلاح الدين حسن السيسى، قضايا اقتصادية معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2005.، ص 53.

²¹ حاتم كاروانا و اديتيا نارين، استخدام مزيد من الأموال في العمل المصرفي، مجلة التمويل و التنمية، جوان 2008، ص 35.

²² مجلة اتحاد المصارف العربية، أين بازل 2 من الأزمة المالية العالمية؟، مرجع سبق ذكره. ص 78

²³ المادة 2 من النظام رقم 14 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014 و المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

²⁴ المادة 3 من النظام رقم 14 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

²⁵ التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2015، ص 118.

²⁶ نفس المرجع السابق، ص 119.

تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

إعداد:

د/ مداحي محمد *

أ/ وادي عزالدين **

أ/ شرماط طاهر ***

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا معالجة موضوع تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، حيث ركزنا على المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة بالإضافة إلى واقعها في الجزائر، حيث شهدت هذه الأخير مجموعة متنوعة من البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لعلنا أبرزها برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ضف إلى ذلك البرنامج التكميلي لتنمية الجنوب والهضاب العليا، حيث خصصت الدولة مبالغ معتبرة لدعم التنمية وذلك في شقها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما احتوت الدراسة على أهم وظائف التعليم العالي المختلفة وواقع برامج التعليم العالي في الجزائر، حيث عرف قطاع التعليم العالي إصلاحات جذرية مست نظام التكوين والتحول من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل. م. د. كما عالجت هذه الورقة البحثية علاقة برامج التعليم العالي بالتنمية المستدامة في الجزائر حيث ركزت على فعالية وإسهامات برامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة وتناولها في جانبها الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، برامج التعليم العالي، البرامج التنموية، نظام ل. م. د، الجزائر.

Résumé :

Grâce à ce document, nous avons tenté d'aborder la question de l'activation des programmes d'enseignement supérieur dans la réalisation du développement durable en Algérie, où nous nous sommes concentrés sur les différents concepts de développement durable, ainsi que leur réalité en Algérie, comme l'étude contient les différents plus importantes fonctions de l'enseignement supérieur et leur réalité en Algérie, où il a été le secteur de l'enseignement supérieur des réformes radicales ont touché la configuration du système et la transition du système classique au système LMD.

Ce document a également abordé la relation des programmes d'enseignement supérieur et le développement durable en Algérie, où elle se concentre sur l'efficacité et les

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، meddahi26@gmail.com
** طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، azeddine.ouadi@gmail.com
*** طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، tahar052466@gmail.com

contributions aux programmes d'enseignement supérieur en vue de parvenir à un développement durable et a abordé divers aspects.

Mots clés : Le développement durable, les programmes d'enseignement supérieur, les programmes de développement, système de LMD, Algérie.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي تعنى بالتنمية المستدامة وذلك من خلال وضع مجموعة من التدابير اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة على جميع الأصعدة والميادين، حيث نجد من بين هذه المجالات التي لقيت اهتماما متزايدا من طرف الحكومة قطاع التعليم العالي فقد تم استحداث ما يقارب 54 مؤسسة جامعية في قطاع التعليم العالي ما بين جامعة ومركز جامعي ومدرسة عليا وهذا من أجل استيعاب أكبر عدد من الطلبة وضمان تكوين ذو جودة عالية ضف إلى ذلك اتباع نظام جديد في التكوين وهو نظام ل. م. د الذين يضمن تكوين ذو جودة عالمية، يعتبر هذا الاهتمام بالتكوين العالي نافذة نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في جميع القطاعات الاقتصادية منها والاجتماعية وذلك من خلال وضع برامج تعليم تسمح بمسايرة جميع التخصصات المطلوبة لتلبية حاجيات المجتمع وتسمح بتحقيق تنمية مستدامة تكون متعددة الأبعاد في شقها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1. إشكالية البحث: ما مدى نجاعة برامج التعليم العالي في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

- سعت الجزائر من خلال تسيير مجموعة من البرامج لتحقيق تنمية مستدامة.

- عرفت الجزائر اصلاحات جوهرية مست منظومة وبرامج التعليم العالي.

- يوجد أثر كبير لبرامج التعليم العالي في تحقيق تنمية مستدامة ذات أبعاد متعددة في الجزائر.

3. أهداف البحث: تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها تسمح بتشخيص واقع قطاع التعليم العالي، بالإضافة إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر ضف إلى ذلك نجاعة وفعالية برامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

4. منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري، وهو يقوم بتوضيح المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الأسلوب التحليلي وذلك من أجل تحليل واقع قطاع التعليم العالي والتنمية في الجزائر ومحاولة إظهار فعالية ونجاعة برامج التعليم العالي في تحقيق تنمية مستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة، وواقعها في الجزائر.

مع التطور الذي يشهده العالم في الفكر الاقتصادي فقد شهدت مفهوم التنمية مجموعة من التحولات والتطورات فمع بداية السبعينيات اخذ مفهوم التنمية بعد أكبر من البعد الاقتصادي والاجتماعي وتم إلحاق مصطلحات جديدة من أهمها التنمية المستدامة¹.

1. مفهوم التنمية المستدامة: يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا ومبتكرا في الفكر الاقتصادي التنموي إذ لا يوجد مفهوم متفق عليه عالميا، حيث يمكن اعتبار التنمية المستدامة تغيرا اجتماعيا موجهها وفق سياسة ايدولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية تخطيطية على المدى الطويل، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية²، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل في رفاهية كل السكان وكل الأفراد³، ويجب التمييز هنا بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية حيث يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بينما تعتبر التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو كأحد عناصرها.

2. أبعاد التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة عملية شاملة ومتكاملة ومتناسقة بين جميع القطاعات ولا يجب أن تقتصر على قطاع معين على حساب الآخر وأيضا يجب عدم اعتمادها على محور واحد، من هنا تبرز الأبعاد التنموية للتنمية المستدامة التي تظم ثلاثة أبعاد متداخلة تتسم بالتنظيم والتنسيق بينها وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

1-2. البعد الاقتصادي: يقصد بالاستدامة هنا الاستمرارية والقدرة على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي، وفي شقها الاقتصادي تأخذ مجموعة من الأبعاد والتي يجب توفرها من أجل تحقيق تنمية مستدامة نذكر منها⁴:

- النمو الاقتصادي المستدام؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.

2-2. البعد الاجتماعي: جاءت البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ليركز على جوانب اجتماعية هامة تخص الفرد والمجتمع عامة من أهمها المساواة بين جميع أفراد المجتمع وتحقيق عدالة اجتماعية ومحاربة الفقر والامية والاهتمام بالتعليم لكل شرائح المجتمع، وقد احتوت التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على الاهتمام بجوانب اجتماعية عديدة نذكر من أهمها⁵:

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

2-3. البعد البيئي: لتحقيق التنمية المستدامة وجب على الدول عدم إغفال الجانب البيئي، حيث يأخذ هذا البعد حيزا مهما من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث أنه لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك والاستنزاف⁶، وعلى هذا الأساس يجب المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف المفرط للطاقات والموارد المتجددة وغير المتجددة⁷، وتحقق التنمية المستدامة وفق مجموعة من الأبعاد البيئية أهمها⁸:

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف.

تعتبر الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر مترابطة ومتداخلة فيما بينها ويمكن اعتبارها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة⁹، وهناك من يرى أن التنمية المستدامة تقوم وفق ثلاثة عناصر أساسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

3. مؤشرات التنمية المستدامة: إن التفكير في تحقيق تنمية مستدامة أدى إلى حتمية تطوير أساليب ومؤشرات يتم الاعتماد عليها لقياس التنمية المستدامة، هذا ما أدى بمجموعة من المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة للضغط من أجل استحداث مؤشرات بموجبها يتم قياس التنمية المستدامة من بينها برنامج الأمم المتحدة للجنة التنمية المستدامة المنبثق عن قمة الأرض الذي يضمن حوالي 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أصناف¹⁰ والجدول التالي يبرز أهم مؤشرات التنمية المستدامة وفق التصنيفات الأربعة¹¹:

الجدول رقم (01): مؤشرات التنمية المستدامة.

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية	المؤشرات المؤسسية
نصيب الفرد من الناتج المحلي.	المساوات الاجتماعية.	التغيرات في الغلاف الغازي للأرض.	الإطار المؤسسي.
الميزان التجاري.	معدل النمو السكاني.	استخدام الأراضي.	قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق تنمية مستدامة.
نسبة المديونية الخارجية.	نسبة الأمية وعدد السكان تحت خط الفقر.	المسطحات المائية وحمايتها.	
معدل استهلاك الفرد للطاقة.	نسبة الانفاق على التعليم العالي.	مصادر المياه العذبة.	
كمية النفايات وتلويرها.	العمر المتوقع عند الولادة.		

4. واقع التنمية المستدامة في الجزائر: مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من المراحل وشهد مجموعة من الأزمات المالية والاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد تخللت هذه الفترة مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية مستدامة والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية المستدامة الجزائرية. بعد الاستقلال مباشرة شرعت الجزائر في هيكلة مؤسساتها لإعادة بناء الدولة الجزائرية ورسم سياسة تنمية جديدة وذلك من خلال إتباع النهج الاشتراكي القائم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي واعتماد مجموعة من المخططات التنموية لعلى من أبرزها¹²:

- المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969)؛
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)؛
- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)؛
- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)؛
- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

حيث اتسمت المخططات التنموية الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في اتخاذ القرارات، ومع الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست قطاع المحروقات سنة 1980 وانحيار أسعار النفط في السوق العالمية سنة 1986 شهدت الجزائر بداية تدهور السياسات التنموية نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات لتمويل برامجها التنموية، مما تطلب الأمر تجسيد مجموعة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية وهذا بدعم من صندوق النقد الدولي امتدت إلى سنة 1993 عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والاتجاه نحو خصوصيتها مما مهد الطريق نحو التخلي عن النهج الاشتراكي ومركزية اتخاذ القرارات، وفي العشرة الأخيرة شهدت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك ابتداء من سنة 2001 نوضحها في الجدول التالي¹³:

الجدول رقم (02): أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

المخطط	الفترة	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي
برنامج دعم الانعاش الاقتصادي	2001-2004	- تشجيع ودعم الأنشطة كثيفة العمالة. - تطوير المشاريع الصغيرة. - تنمية القطاع الزراعي. - تعزيز القدرة الشرائية.	- تعزيز وتطوير المرافق التعليمية. - تحسين الإطار المعيشي للسكان. - تنمية الموارد البشرية.
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	2005-2009	- دعم التنمية الاقتصادية. - تطوير المنشآت الأساسية. - تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال.	- تحسين ظروف معيشة السكان. - تطوير الخدمات العمومية وتحديثها.
البرامج التكميلية لتنمية الجنوب والمضاب العليا	2006-2009	- دعم التنمية الاقتصادية. - تنمية القطاع الصناعي. - دعم وتطوير المشاريع الفلاحية.	- تحسين ظروف معيشة السكان. - تطوير ودعم قطاع العدالة. - دعم مخططات التنمية المحلية.
المخطط الخماسي	2010-2014	- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها. - دعم مشاريع التنمية الفلاحية والريفية. - دعم التنمية الصناعية. - دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- تحسين التنمية البشرية. - تحسين الخدمات العمومية. - تمويل آليات إنشاء مناصب شغل وإدماج خريجي الجامعات. - دعم البحث العلمي وتعميم استخدام الاعلام الآلي داخل المؤسسات التعليمية.

سمحت الوضعية المالية للجزائر وذلك ابتداء من سنة 2000 جراء العائدات النفطية من اطلاق مجموعة من الاستثمارات العمومية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة على جميع الأصعدة، وقد تم إطلاق هذه الاستثمارات على شكل برامج تنموية¹³ كل برنامج يحتوي على مجموعة من المحاور تأخذ مجموعة من الأبعاد التنموية الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

المحور الثاني: برامج التعليم العالي، وواقعها في الجزائر.

تلعب الجامعة في عصرنا الحاضر دورا محوري في رقي وازدهار المجتمعات، إذ نجد جل الدول المتقدمة تولي أهمية بالغة لقطاع التعليم العالي وما له من أهمية بالغة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

1. وظائف التعليم العالي: على الرغم من تعدد وظائف التعليم العالي وأهدافه البالغة في حياة الفرد والمجتمع والدولة ككل إلى أن مضمون هذه الأهداف يتركز في ثلاثة وظائف رئيسية للتعليم العالي هي¹⁵:

- **إعداد القوى البشرية:** يعتبر إعداد وتكوين القوى البشرية من أهم الوظائف التي يتميز بها قطاع التعليم العالي، فهو يضمن تكوين ذو جودة عالية مما يتيح شغل مناصب ووظائف علمية وتقنية ومنهية وحتى إدارية مهمة، إذ يلعب التعليم العالي دورا هاما في صقل المهارات الفنية في مختلف التخصصات لشغل عدة وظائف في سوق العمل مما يتيح لبدء وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.
 - **البحث العلمي:** يعتبر البحث العلمي الميزة الرئيسية لقطاع التعليم العالي عن باقي القطاعات، فهو يتيح إمكانية البحث والتطوير في شتى المجالات العلمية والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة وتطور ورقي المجتمع وخدمة المجتمع، وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية لتطوير الحياة.
 - **التنشيط الثقافي والفكري:** يعتبر التنشيط الفكري والثقافي أهم رسالة للتعليم العالي وهو بمثابة الحجر الأساس للتنمية المستدامة، فالتعليم العالي يعتبر المركز الأساسي لنشر المعرفة وتنمية المهارات الفكرية والعلمية والمهنية على حد سواء، كما أنها تسعى للحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية والتاريخية للمجتمع.
2. واقع برامج التعليم العالي في الجزائر.

2-1. نظام التكوين في الجامعات الجزائرية: شهدت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية تحولات في مجال التكوين على مستوى قطاع التعليم العالي وتبني نظام جديد يعتمد في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية¹⁶:

الجدول رقم (02): مسار التكوين وفق نظام ل. م. د

الطور	الشهادة	مدة التكوين
الطور الأول	شهادة ليسانس	بكالوريا + 3 سنوات تكوين
الطور الثاني	شهادة الماستر	بكالوريا + 5 سنوات تكوين
الطور الثالث	شهادة الدكتوراه	بكالوريا + 8 سنوات تكوين

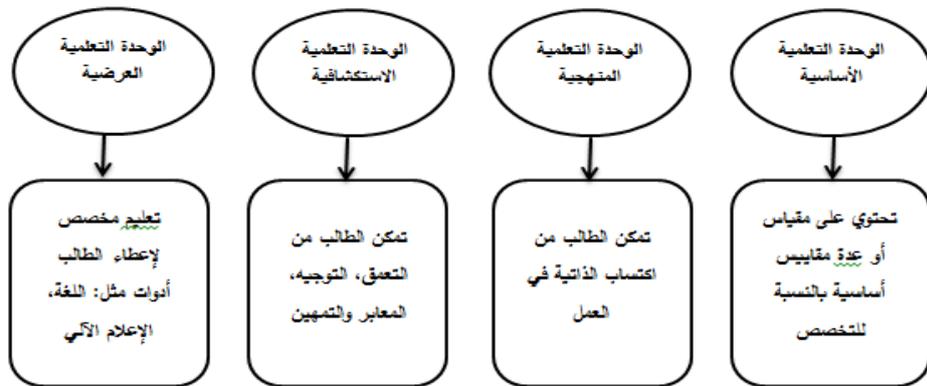
المصدر: <https://www.mesrs.dz/la-reforme>.

سعت الجزائر من خلال هذا التحول في إطلاق مجموعة من الإصلاحات على قطاع التعليم العالي إلى تطوير وتحسين الجامعة الجزائرية، وذلك من خلال تبني نظام ل. م. د من أجل تحسين مخرجات الجامعة بما يتماشى وسوق العمل على المستوى الوطني، من خلال ضمان تكوين وفق ثلاثة أطوار يتوج كل طور بشهادة ينقسم كل طور إلى مجموعة السداسيات يتخلل كل سداسي استهداف مجموعة من المهارات والمعارف الملقنة لخرجي الجامعات بما يتماشى مع متطلبات الحياة المهنية.

2-2. **مناهج التعليم العالي في الجزائر:** تعتبر مناهج التعليم العالي مجموعة المعارف والمهارات المكتسبة التي تقدمها الجامعة لتحقيق مخرجات التعلم المستهدفة من برنامج تعليمي أو مقياس دراسي في فترة زمنية محددة، حيث تعرف كل مرحلة من مراحل نظام ل. م. د تنظيم المسارات الدراسية وفق وحدات تعليمية تجمع في سداسيات حيث تتميز هذه الوحدات التعليمية بمجموعة من الخصائص نبينها كما يلي¹⁷:

- تكون الوحدة التعليمية قابلة للاحتفاظ والتحويل؛
 - فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية وذلك من خلال آلية الاحتفاظ والتحويل؛
 - يكون الانتقال سداسيا؛
 - تهدف مسارات التكوين في الطور الأول والثاني أساساً إلى اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتأهيل لمزاولة مهنة ما؛
 - يفرز هذا النظام مخططاً عاماً يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملامح التكوين ويتوج هذا التكوين بشهادة دكتوراه بعد تحضير رسالة بحث.
- من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الجزائر سعت من خلال اتباع نظام ل. م. د إلى خلق نوع من الديناميكية داخل الجامعة وفق ما يتماشى مع سوق العمل، وذلك من أجل تقريب خرجي الجامعة من المؤسسات الاقتصادية بغية تسهيل عملية الاندماج المهني، إذ تستهدف برامج التكوين على مستوى الجامعة الجزائرية مجموعة من المهارات والمعارف الضرورية لمزاولة مهنة ما وفق ما يتماشى وطبيعة سوق العمل، حيث نجد أن كل سداسي ينقسم إلى مجموعة من الوحدات التعليمية، بدورها كل وحدة تستهدف مجموعة المقاييس التي تتماشى وطبيعة التخصص وأيضاً المهارات والمعارف المهنية اللازمة، والشكل التالي يوضح تقسيم الوحدات التعليمية:

الشكل رقم (01): الوحدات التعليمية وفق نظام ل. م. د

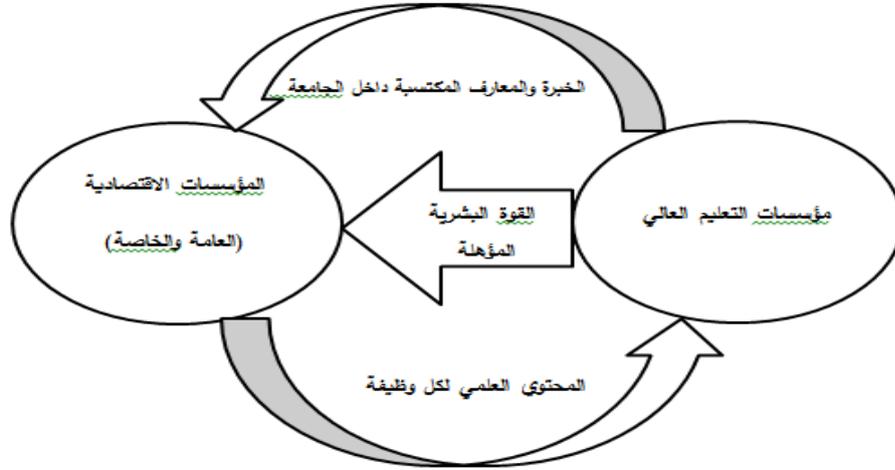


المصدر: <http://www.univ-khenchela.dz>

المحور الثالث: علاقة برامج التعليم العالي بالتنمية المستدامة في الجزائر.

3-1. البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة: تلعب برامج التعليم العالي دورا جوهريا في تحقيق تنمية مستدامة في شقها الاقتصادي، حيث أصبحت برامج التعليم العالي في الجزائر أمام تحد اقتصادي كبير، يكمن في إيجاد التوليفة المناسبة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف المؤسسات الاقتصادية العامة منها والخاصة، وذلك من أجل تبادل الرأي والأفكار وتحديث برامج التعليم العالي وما يتماشى مع سوق العمل المحلية، هذه التوليفة الهامة تسمح بوضع تخطيط علمي دقيق يحدد الاحتياجات من القوة البشرية الواجب توفرها في سوق الشغل من خلال المعرفة المسبقة للمعروض منه مع تحديد المهارات والمعارف الواجب توفرها لكل تخصص على حدة، لذلك ينبغي تواجد ترابط بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية، من خلال تبادل الافكار والخبرات الفنية، هذا ما يجعل من الترابط بين برامج التعليم العالي وحاجيات المؤسسات الاقتصادية أمر ضروري ومهم، وذلك عن طريق تحليل المحتوى العلمي لكل وظيفة وربطها بمستوى معين من الخبرة والمعارف المكتسبة داخل المؤسسة التعليمية¹⁸. والشكل التالي يبرز البعد الاقتصادي لبرامج التعليم العالي من اجل تحقيق تنمية مستدامة:

الشكل رقم (02): العلاقة بين برامج التعليم العالي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

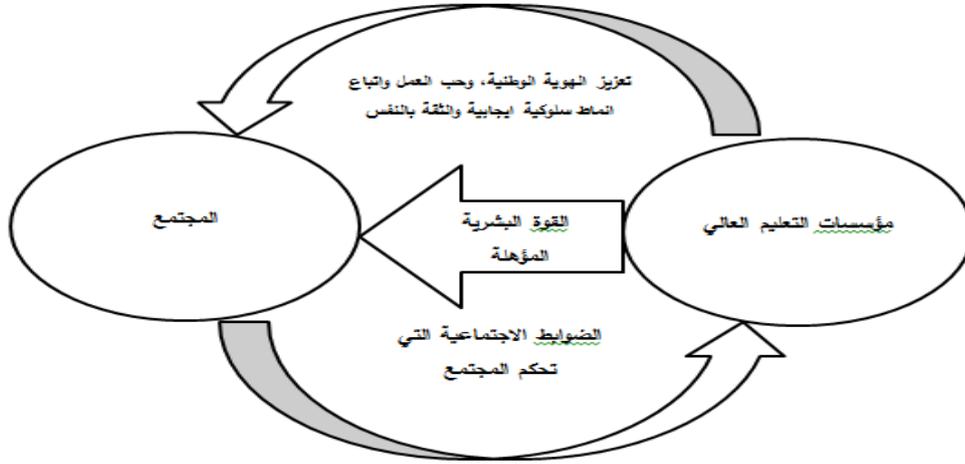


المصدر: تم إعداده بالاعتماد على عدة مراجع.

3-2. البعد الاجتماعي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة: يعتبر تطوير المجتمع من بين أهم الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة، ولتطوير المجتمع وجب توفر قوة بشرية تعمل من أجل تطوير هذا المجتمع، من هنا يبرز دور برامج التعليم العالي في تطوير القوة البشرية اللازمة لتطوير المجتمع والرقى به، وذلك من خلال إعداد وتدريب هذه القوة وفق ضوابط المجتمع، حيث يعتبر كل رواد الجامعة الجزائرية من فئة الشباب وهذا ما يستوجب إعداد برامج تعليمية هادفة إلى تعزيز الهوية الوطنية وحب العمل واتباع أنماط سلوكية إيجابية والثقة بالنفس¹⁹، من هنا تبدأ عملية تطوير المجتمع وذلك من خلال تدريب هذه الفئة المثقفة وفق ضوابط تحكم المجتمع

الإسلامي عامة والجزائري خاصة، والشكل التالي يبرز البعد الاجتماعي لبرامج التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة:

الشكل رقم (03): العلاقة بين برامج التعليم العالي والبعد الاجتماعي لتنمية المستدامة.



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على عدة مراجع.

الخاتمة:

بينت هذه الورقة البحثية سعي الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة شاملة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال اطلاق مجموعة من البرامج التنموية الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد حظيت مؤسسات التعليم العالي بنصيب معتبر من هذه البرامج وهذا للقناعة المؤكدة لضرورة تطوير قطاع التعليم العالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وهذا من خلال العلاقة المترابطة بين قطاع التعليم العالي وباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر مؤسسات التعليم العالي الخزان الذي يتزود به باقي القطاع من القوة البشرية المؤهلة، من هنا يبرز دور برامج التعليم العالي الملقنة لهذه القوة البشرية وفق ضوابط المجتمع ووفق خصوصية كل قطاع وكل وظيفة. من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن كل فرضيات البحث محققة ويمكن إجمالاً تلخيص أهم نتائجه كالتالي:

- وجود علاقة ترابطية تجمع بين برامج التعليم العالي والتنمية المستدامة وهذا في جانبها الاقتصادي والاجتماعي؛
- تعتبر التنمية المستدامة من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول لتحقيق قفزة نوعية في شتى المجالات الاجتماعية وتطوير المجتمع؛
- تعبر برامج التعليم العالي عن توليفة ضرورية بالنسبة إلى التنمية المستدامة وذلك من خلال الترابط بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل المحتوى العلمي لكل وظيفة وربطها بمستوى معين من الخبرة والمعارف المكتسبة داخل المؤسسة التعليمية؛

- من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق هذه قفزة نوعية وجب توفر قوة بشرية مؤهلة وفق الضوابط التي تحكم المجتمع، وذلك من خلال تحديث برامج التعليم العالي بما يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي.

كما يمكن تقديم بعض التوصيات:

- ضرورة التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة ومراكز البحث التطبيقي؛

- استحداث برامج تهدف لمتابعة خريجي الجامعات ومستوى اندماجهم في سوق العمل؛

- العمل على خلق ديناميكية داخل الجامعات تتماشى وفق ضوابط المجتمع؛

- تشجيع عملية البحث العلمي في شتى المجالات من أجل تحقيق تنمية مستدامة؛

- ضرورة انتهاج أسلوب التدريب الدوري لطلبة الجامعات على كيفية الإدماج المهني؛

الإحالات والمراجع:

¹ العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 05.

² مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، الجزائر، ص 132.

³ مأمون أحمد محمد النور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 57.

⁴ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، المجلد 35، العدد 1، الأردن، 2008، ص 177.

⁵ نفس المرجع، ص 177.

⁶ مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، 135.

⁷ العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁸ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁹ العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

¹⁰ هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 09، الجزائر، 2004، ص 220.

¹¹ لخدبي عبد الحميد، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، مداخلة في فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15-16 فيفري 2012، ص ص 6. 7.

¹² كرنالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 08، جانفي 2005، ص ص 3. 5.

¹³ باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص ص 46-79.

¹⁴ نفس المرجع، ص 79.

¹⁵ غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 52.

¹⁶ <https://www.mesrs.dz/la-reforme>

¹⁷ بن عيسى ليلي، أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005-2006، ص 108.

¹⁸ علي بن سعد القرني، العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي التنموية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 02، 1990، ص 537.

¹⁹ نفس المرجع، ص 539.

Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études

Revue

**Publiée par le laboratoire
des Politiques du développements
et des études prospectives**

Revue scientifique, internationale, a Comité de
lecture, au Sciences Économiques, Commerciales
et des Sciences Gestion

Université d'akli Mohand Oulhadj - Bouira

N° : 02 – Juan 2017.

Correspondance et abonnement :

E. Mail : revue.devpro@yahoo.com.

Condition et guide aux auteurs

La Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études s'intéresse aux études et recherches scientifiques non publiées, dans les domaines des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales selon les règles suivantes :

- Langue de publication :

- ❖ L'article peut être rédigé en arabe, en français et en anglais.

- Conditions de publication :

- ❖ L'auteur remplit un formulaire de non soumission de l'article ailleurs.
- ❖ Le texte soumis pour la publication ne peut pas avoir été déjà publié dans d'autre revues, forums,...etc.
- ❖ Toute publication ultérieure nécessite l'obtention d'une autorisation écrite du comité éditorial.

- Normes de présentation :

- ❖ L'article doit être accompagné d'un résumé, se plaçant sous le titre, qui ne doit pas dépasser une centaine de mots présenté en deux langues (la langue du texte et une autre langue), ainsi que les mots clés.
- ❖ Le logiciel utilisé pour le traitement de texte est Microsoft Word, le texte pour la langue arabe doit être en Traditional Arabic de taille 16 et Times New Roman de taille 14 pour les autres langues.
- ❖ Le nombre de pages doit être entre 15 et 20 pages y compris les références bibliographiques.
- ❖ Le format de la page est de A4 avec 2cm de marge pour chaque côté et 0,5cm pour la reliure.
- ❖ La référence bibliographique doit être indiquée à la fin du Pages et la liste d'ouvrages à la fin du document.
- ❖ L'article doit être accompagné par le CV de son auteur.

- L'évaluation :

- ❖ Le Comité éditorial décide de la publication, évolue les articles et se réserve le droit de solliciter les modifications qu'il juge nécessaire.
- ❖ Seul l'auteur est responsable du contenu de son article, et les idées inclus reflètent sa pensée et la Revue ne prend aucune charge ou responsabilité.

- Soumission des articles :

- ❖ Les auteurs doivent soumettre leurs articles rédigés sous forme de fichier électronique préparés conformément aux instructions ci avant et envoyés par E-mail : revue.devpro@yahoo.com

Sommaire de Revue

N°	L'article	Auteur	page
01	Effect of exchange rate movements on stock market returns volatility: Evidence from developed countries during period 2001-2016.	Dr. Abdelkadir Besseba.	01
02	Impact des Technologies d'Information et de Communication sur la performance des entreprises -cas des entreprises de la wilaya de Bejaia -	Dr. Amirouche Shanez. Dr : Chabi Tayeb.	13

Effect of exchange rate movements on stock market returns volatility: Evidence from
developed countries during period 2001-2016.

Élaboré par:

Dr. Abdelkadir Besseba* .

Abstract:

The dynamic links between exchange rate fluctuations and stock market return volatility is empirically investigated in this paper, by adopting a Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity model (GARCH model). The data consist of daily closing stock market indexes denominated in local currency and exchange rates for three developed countries, namely United Kingdom (UK), Japan and Canada. To study this relationship during bad and good times we choose data from January 2001 to September 2016 (3443 observations). Stock market returns sensitivities are found to be stronger for exchange rates, implying that exchange rate change plays an important role in determining the dynamics of the stock market returns during this period.

Keywords: Stock market returns volatility, Exchange rate fluctuations, GARCH model.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وتطيرية عوائد أسواق الأسهم في ثلاثة دول متقدمة (المملكة المتحدة، اليابان، وكندا)، باستخدام نموذج GARCH المناسب في حالة سلسلة البيانات المالية التي تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي في بواقي التقدير بالطرق العادية. اعتمدت الدراسة على بيانات يومية لأسعار الاغلاق لمؤشرات أسعار الأسهم وأسعار الصرف للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى غاية سبتمبر 2016 (حوالي 3443 مشاهدة). أشارت نتائج القياس إلى معنوية حساسية أسعار والعوائد في أسواق الأسهم لتغيرات أسعار الصرف، وبالتالي أهمية الدور الذي لعبته في تحديد ديناميكية عوائد اسواق الأسهم خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تطيرية عوائد سوق الأسهم، تغيرات أسعار الصرف، نموذج GARCH

I- Introduction :

The dramatic increases in the world trade and capital movements have made the currency value as one of the main determinants of business profitability and equity prices⁽¹⁾. Exchange rate movements rapidly affect prices (via import prices) and subsequently demand (by boosting imports and slowing down exports, or vice versa). Monetary policy affects exchange rates via the

* Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences; Sidi Bel Abbes University, Algeria, ba-02@hotmail.com.

yield curve and from there via interest rate parity relations. To be more precise, it is the yield curve of both the home and the foreign country, and thus the monetary policies of both the home and the foreign country, which affect the exchange rate between two currencies⁽²⁾.

Exchange rates can have a great impact on investor returns. They can convert mediocre returns or even losses into very attractive returns – and vice versa. Only one thing determines whether the currency effect is going to be positive or negative: the behavior of the United States Dollar (USD) relative to the currency in which the security is denominated. In essence, a stronger has a negative impact on total returns to local investors, and a weaker local currency has a positive impact⁽³⁾.

When it comes to companies located overseas, particularly in emerging markets, the dividends can vary widely from year to year. Currency fluctuation can play a big part. In local currency, a company may pay a consistent dividend. But if that currency moves 10% per year against the USD, an investor in American Depositary Receipt (ADR) may get \$2 per share in dividends one year and \$1.8 the next year; all while the company actually shelled the same amount in its local currency⁽⁴⁾.

Foreign investors in the local stock market facing, two types of risk, the first type of risk is the same risk as that faced by local investors, which relates to the fluctuations in the stock and bond prices. The second type is the Currency Risk facing foreign investors only, in order to convert financial funds in local currency to foreign currency. Of course, the greater the amount of fluctuation in the currency exchange rate, the greater the impact on total returns. The challenge facing global investors is to find not only the best performing foreign share(s) but also the best performing currencies⁽⁵⁾.

According to macroeconomic theory, exchange rates and stock prices are positively related (if the exchange rate is expressed in units of the domestic currency per unit of foreign currency). The traditional approach concludes that exchange rates should lead stock prices. The transmission channel would be exchange rate fluctuations, which affect firm's values through changes in competitiveness and changes in the value of firm's assets and liabilities, denominated in foreign currency, ultimately affecting firm's profits and therefore the value of equity⁽⁶⁾. For instance, if the exchange rate appreciates, exporters will lose their competitiveness in international markets. Their profits will shrink, and the stock prices will drop. On the contrary, if the exchange rate depreciates, importers will lose their competitiveness in domestic markets (consumers may not afford to purchase "higher-price" imported products), their sales and profits will be reduced, and the stock prices will drop as a result⁽⁷⁾. That is, currency appreciation has both a negative and a positive effect on the domestic stock market for an export-dominant and an import-dominated country, respectively⁽⁸⁾. A fall in the exchange value of a nation's currency

stimulates exports and increases the income of export and import-competing industries, thus boosting the average level of stock prices⁽⁹⁾.

This study examines volatility between foreign exchange markets (Forex or FX) and equity markets in selected developed countries by employing a GARCH model. More precisely, the main research question is: “Is there any ARCH (Autoregressive conditional heteroskedasticity) or GARCH effects in volatility on developed stock markets?”.

This paper is structured as follows. Section 2 presents a brief review of previous empirical studies. Section 3 presents a preliminary analysis of the data. Section 4 details the econometric methodology used. The empirical results are reported in Section 5. Section 6 summarizes the main conclusions.

II- Literature review :

The existence of a relationship between stock prices and exchange rate has received considerable attention. The empirical literature provides conflicting findings regarding the dynamic linkage between FX and stock markets. Aggarwal (1981) examined the influence of exchange rate on U.S. stock prices for the period 1974 to 1978. It was found that stock prices and exchange rates are positively correlated, i.e. a decrease in the value of the USD was correlated with a decline in stock prices and vice versa⁽¹⁰⁾. Solnik (1987) analyzed influence of several economic variables including exchange rates on stock prices in nine industrialized countries. Changes in exchange rates proved to be a non-significant factor in explaining the development of stock prices⁽¹¹⁾. Soenen and Hennigan (1988) reported strong negative interaction using monthly data of the US dollar effective exchange rate and US stock market index during 1980–86⁽¹²⁾.

Ma and Kao (1990) find that a currency appreciation negatively affects the domestic stock market for an export-dominant country and positively affects the domestic stock market for an import-dominant country⁽¹³⁾. Ajayi and Mougoue (1996) employ an error correction model (ECM) of the two variables to simultaneously estimate the short-run and long-run dynamics between stock indices and exchange rates for a sample of eight advanced economies. The ECM results reveal significant short-run and long-run feedback relations between the two financial markets. Specifically, the results show that an increase in aggregate domestic stock price has a negative short-run effect on domestic currency value. In the long run, however, increases in stock prices have a positive effect on domestic currency value. On the other hand, currency depreciation has a negative short-run and long-run effect on the stock market⁽¹⁴⁾. Abdalla and Murinde (1997) investigated the interaction between the real effective exchange rates and stock prices in the emerging financial markets using monthly observations on the International Financial Corporation IFC stock price index and the real effective exchange rate over 1985:01–1994:07. They found unidirectional causalities from exchange rates to stock prices in all sample countries except in the Philippines⁽¹⁵⁾.

Wu (2000) found that when the Singapore currency appreciated against the US dollar and Malaysian ringgit, and depreciated against the Japanese yen and Indonesian rupiah, this led to a long-run increase in stock prices for most selected periods of the 1990s; however, the effect associated with the USD exchange rate has a sign reversal between the 1997–98 crisis period and the 1999–2000 recovery period. The influence of exchange rates on stock prices increases in a chronological order in the 1990s⁽¹⁶⁾. Nieh and Lee (2001) studied group of seven industrialized countries (G7) for relationship between exchange rate and stock market using data from 1993 to 1999. Their study indicated that there is no long run relationship that exists between the two variables, while the short run significant relationship exists between few G7 countries with united states of America (USA) having no relationship between their exchange rate and stock market⁽¹⁷⁾. Kim (2003) investigate the existence of long-run equilibrium relationships among the aggregate stock price, industrial production, real exchange rate, interest rate, and inflation in the USA. Applying Johansen's cointegration analysis to monthly data, it find that the standard and poor's 500 (S&P 500) stock price is positively related to the industrial production but negatively to the real exchange rate⁽¹⁸⁾.

Murinde and Poshakwale (2004) investigate price interactions between foreign exchange market and the stock market for European emerging financial markets, before and after the adoption of the Euro. They found that for the pre-euro period, stock prices unidirectionally Granger-caused exchange rates to shift only in Hungary, while bidirectional causality relations existed in Poland and the Czech Republic. After the adoption of the euro, exchange rates unidirectionally Granger-caused stock prices to shift in all these countries⁽¹⁹⁾. Pan, Fok, and Liu (2007) examined dynamic linkages between exchange rates and stock prices for seven East Asian countries, for the period January 1988 to October 1998. The empirical results show a significant causal relation from exchange rates to stock prices for Hong Kong, Japan, Malaysia, and Thailand before the 1997 Asian financial crisis, and for all countries except Malaysia during the Asian crisis. their findings also indicate that the linkages vary across economies with respect to exchange rate regimes, the trade size, the degree of capital control, and the size of equity market⁽²⁰⁾. Pilinkus and Boguslauskas (2009) used the impulse response function to test the existence of the short-run relationship between macroeconomic variables and stock market prices. Their study indicated that exchange rate negatively influence stock market prices⁽²¹⁾.

Tian and Ma (2010) employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration approach in order to examine the impact of financial liberalization on the relationships between the exchange rate and share market performance in China. They discovered that cointegration has existed between the Shanghai A Share Index and the exchange rate of the renminbi against the US dollar and Hong Kong dollar since 2005, when the Chinese exchange rate regime became a flexible, managed, floating system. They found that the exchange rate

influenced stock price, with a positive correlation⁽²²⁾. Walid et al (2011) employ a Markov-Switching exponential generalized autoregressive conditional heteroscedastic (EGARCH) model to investigate the dynamic linkage between stock price volatility and exchange rate changes for four emerging countries over the period 1994–2009. They provide strong evidence that the relationship between stock and foreign exchange markets is regime dependent and stock price volatility responds asymmetrically to events in the foreign exchange market. Their results demonstrate that foreign exchange rate changes have a significant impact on the probability of transition across regimes⁽²³⁾. Katechos (2011) suggest that exchange rates and global stock market returns are strongly linked. The value of currencies with higher interest rates is positively related with global equity returns, whereas the value of currencies with lower interest rates is negatively related with global equity returns⁽²⁴⁾. Jamil and Ullah (2013) use the cointegration technique to analyze the impact of USD to Roupie pakistanaise (PKR) exchange rate on the stock market return. The results show that a relationship between the two variables exists in the short run in Pakistan⁽²⁵⁾. Caporale, Hunter, and Ali (2013) examined the nature of the linkages between stock market prices and exchange rates in six advanced economies, using data on the banking crisis between 2007 and 2010. Bivariate GARCH-BEKK models ((the acronym BEKK stands for Baba, Engle, Kraft, and Kroner) are estimated producing evidence of unidirectional spillovers from stock returns to exchange rate changes in the USA and the UK, in the opposite direction in Canada, and of bidirectional spillovers in the euro area and Switzerland. Furthermore, causality-in-variance from stock returns to exchange rates changes is found in Japan and in the opposite direction in the euro area and Switzerland, whilst there is evidence of bidirectional feedback in the US and Canada⁽²⁶⁾. R. Najaf and K. Najaf (2016) studied dynamic relationship between stock markets movement and volatility of stock market. They found a negative correlation. Granger causality test was used which has proved that there is unidirectional causality between stock returns and exchange rate⁽²⁷⁾. Julio, Abdunnasser, and Edgardo (2016) investigate the informational efficiency of the Colombian stock market with regard to the information contained in the exchange rates as well as the yield to maturity. The results show that neither the exchange rates nor the yield to maturity is causing the stock price index. This is interpreted as empirical support for the efficient market hypothesis in that the Colombian stock market is with regard to these two main variables⁽²⁸⁾.

To summarize, even though the theoretical explanation may seem obvious at times, empirical results have always been mixed and existing literature is inconclusive on this issue. This paper attempts to investigate again this relationship between the two variables by employing a GARCH model.

III- Data description and preliminary analysis :

The data consists of daily closing stock market indexes denominated in local currency and exchange rates for three developed countries, namely UK,

Japan and Canada. To study the relationship between exchange rate movements and stock market volatility during bad and good times, we choose data from January 2001 to September 2016 (3443 observations). There have been frequent currency and financial crises during this period. The stock index series are from the **Google Finance database**. Exchange rates are extracted from the **IMF Exchange Rate Archives** and are expressed in USD per local currency (direct quotation system). The stock market asset returns ($r_{i,t}$) and the rate of changes in exchange rate ($e_{i,t}$) are computed as follows:

$$r_{i,t} = 100 \times \ln\left(\frac{p_{i,t}}{p_{i,t-1}}\right) \dots\dots\dots(1)$$

and

$$e_{i,t} = 100 \times \ln\left(\frac{Fx_{i,t}}{Fx_{i,t-1}}\right) \dots\dots\dots(2)$$

where ($p_{i,t}$) is the stock price index for the stock market (i) at time (t). ($r_{i,t}$) is the stock market return. ($Fx_{i,t}$) is the exchange rates of currency (i) at time (t) and ($e_{i,t}$) is the rate of fluctuation in the exchange rate (nominal appreciation or depreciation).

Table 1 (Panels A and B) reports descriptive statistics for the stock index and FX rate changes time series. From these summary statistics, several traits can be identified. Firstly, Canada has the highest mean among the three developed stock markets, followed by Japan, and UK. Additionally, it can be seen that the selected developed stock markets are characterized by higher levels of volatility given that the standard deviations are significantly higher than the mean. Skewness normality tests indicate that return distributions are negatively and significantly skewed for all series except for UK. In addition, high excess kurtosis values suggest that all the stock return distributions are highly leptokurtic relative to the normal distribution. This result is confirmed by the Jarque–Berra test statistics, which reject the hypothesis of normality of the stock index returns at the 1% significance level. From the statistics reported in Panel B, we can see that, Canadian dollar and British Pound exhibit a negative mean return or a nominal appreciation against the USD; the others exhibit a positive mean return or a nominal depreciation against the USD. UK suffer from the highest currency depreciation while Japan appears to suffer the most volatile currency fluctuations during the sample period. Finally, Jarque–Berra tests indicate that we can reject the null hypothesis of normality of the FX rate changes for all countries.

Table 2 reports conventional unit root and stationarity test results for the stock index and FX market time series. Three alternative tests are employed namely the Augmented Dicky and Fuller (1979) (ADF), the Phillips and Perron (1988) (PP) and Kwiatkowski et al. (1992) (KPSS) tests. From the results of the ADF and PP tests, at the 1% significance level, both stock indexes and FX rates

are non-stationary but their first order differences are stationary (i.e. stock index returns and FX rate changes). Thus both sets of series are I(1). Finally, the KPSS test for the null hypothesis of level or trend stationary against the alternative of nonstationary is also applied to provide robust results. Using this test we reject the null hypothesis of stationarity in the levels of all series. However, when the first differences of each stock price index and FX rates series is taken, the KPSS test again indicates that these series are I(1).

IV-Empirical framework and methodology :

Most empirical studies employ Ordinary Least Squares (OLS) method to estimate the effect FX rate changes on the stock exchange returns. Thus, following model is estimated with OLS:

$$r_t = \beta_0 + \beta_1 e_t + \mu_t \dots\dots\dots(3)$$

where r_t is the return of the stock exchange returns at time t; and, (e_t) is the rate of the exchange rate changes (nominal appreciation or depreciation). β_0 is the intercept term, and μ_t is an error term. The suitability of the OLS estimation is tested with the ARCH test.

The GARCH process, first introduced by Bollerslev (1986)⁽²⁹⁾, is estimated next. The **GARCH (1,1)** process is specified as follows:

$$r_t = y_0 + y_1 e_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(4)$$

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta \sigma_{t-1}^2 \dots\dots\dots(5)$$

where other parameters are defined as before, the variance equation includes the long-term average volatility α_0 , news about volatility from the previous period which is defined as an ARCH term and the previous period's forecast variance which is defined as the GARCH term. The GARCH specification requires that in the conditional variance equation, parameters α_0 , α_1 and β should be positive for a non-negativity condition and the sum of α_1 and β should be less than one to secure the covariance stationarity of the conditional variance. Moreover, the sum of the coefficients α_1 and β must be less than or equal to unity for stability to hold.

The following **GARCH (1,1)** model is used next, to analyze whether FX rate return volatility have any impact on the stock exchange returns. ε_t^2 is used to measure the FX rate return volatility.

$$r_t = y_0 + \varepsilon_t \dots\dots\dots(6)$$

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta \sigma_{t-1}^2 + \theta \varepsilon_t^2 \dots\dots\dots(7)$$

V-Empirical results:

V-1. OLS estimation:

Table 3 reports the results of the OLS estimation. The variables of exchange rate change are positive for all series except for Canada, and they are statistically significant for all stock markets returns volatility. Moreover, the

results show that the exchange rate change explains a greater proportion of stock markets returns volatility in Japan, compared to Canada and UK.

The suitability of the regression estimates is examined with the ARCH test. If the squared residuals in Eq. (3) contain autocorrelation or heteroscedasticity, it is likely that the null hypothesis will be rejected. The last column of Table 3 reports the results of the ARCH test. Unsurprisingly, a residual serial correlation is present for all the markets level analysis. The presence of residual autocorrelation is a very serious failure of the OLS classical assumption because its presence implies that the OLS coefficients are not efficiently estimated and statistical inferences based on standard t and F-tests would not be reliable. Therefore, GARCH type models would appear to be more appropriate for estimating such data.

V-2. Estimation of return with GARCH (1, 1) model:

The estimated GARCH (1,1) parameters of the conditional return model are shown in Table 4. The coefficient γ_1 , which measures the effect of exchange rate change on the stock markets returns, is positive and statistically significant in UK and Japan. But for the case of Canada the effect of exchange rate change on the stock markets returns, is negative and statistically significant, which means that the results indicate that the conditional return has a negative and significant relation with exchange rate risk exposure in one case.

The impact of exchange rate change on the conditional mean equation is found to be larger in magnitude and strongly significant in all cases. The exchange rate change is found to explain a greater proportion of conditional stock markets returns. The negative relationship with the exchange rate can be explained by the depreciation of the local currency may lead to damage in the equity market may result in a decline in the stock market return.

In a conditional variance equation, the intercept term (α_0) is positive and statistically significant in all cases, indicating that there is a significant time-invariant component in the return generating process. Both the ARCH parameter α_1 and the GARCH parameter β satisfy the non-negativity condition. The GARCH parameter is significantly greater than the ARCH parameter, which implies that the volatility of each stock market return is more sensitive to its own lagged values than it is to new surprises. To put it in another way, the effects of a previous period's forecast variance are more persistent. The sum of α_1 and β parameters are close to unity for 3 out of 3 cases, stating that shocks to the stock index returns have highly persistent effects and the response of volatility decays at a slower rate. In particular, stock markets returns sensitivities are found to be stronger for exchange rates, implying that exchange rate change plays an important role in determining the dynamics of the conditional return of stock markets returns.

V-3. Estimation of volatility with GARCH (1,1) model:

Table 5 presents the results of the stock market index return volatility model with the inclusion of variables reflecting exchange rate volatility. The small and statistically significant ARCH parameter α_1 provides a weak support for the presence of the last period's shock on the stock market index return volatility, whereas the larger and statistically significant GARCH parameter β indicates strong evidence of previous surprises. The sum of ARCH and GARCH parameters as a measure of volatility persistence are the same with the inclusion of exchange rate volatility.

The empirical findings show that the estimated coefficient θ , which measures the effect of the exchange rate volatility on the stock market return volatility, is found to be negatively significant in 1 out of the 3 cases. Finding significant exchange rate coefficients necessarily implies that the fluctuations in exchange rates lead to a decrease in the stock market return volatility.

V-4. Autocorrelation, Partial Autocorrelation, and Heteroskedasticity tests:

Autocorrelation and partial autocorrelation tests are useful in terms of examining time series behavior. To verify whether there is correlation or not we employ Ljung-Box-Pierce Q-test under the null hypothesis of no serial correlation (Box et al. 1994). The test results are presented in Table 6. The test is performed using lags from 1 to 10 with 5% level of significance. The results shows that all coefficients of AC and PAC are significant for all cases at 5 percent significance level. This could indicate the suitability of the GARCH model for all cases.

To test for homoscedasticity (i.e. a constant variance in the time series) we shall utilize the systematic framework for volatility modeling provided by the above mentioned ARCH model of Engle (1982) under the null hypothesis suggest that the time series is homoscedastic (as opposed to heteroscedastic). The results in the table 7 show clear evidence that residuals are homoscedastic. The critical values of Engle's ARCH and Ljung-Box-Pierce Q-test results are the same. Both test statistics are Chi-Square distributed. All the pre mentioned statistical analysis gives more support to the suitability of applying GARCH model.

VI-Conclusion:

This paper has investigated the impact of FX movements on stock market volatility, using daily data for three developed countries (UK, Japan and Canada). Our methodology is based on a GARCH (1.1) model that allows to estimate the relationship between exchange rate movements and stock market volatility during bad and good times, by using data from January 2001 to September 2016 (3443 observations).

The results of this study provide evidence of strong linkage between the fluctuations of the stock markets and the changes in exchange rates. The results of the OLS estimation indicate that the variables of exchange rate change are positive for all series except for Canada, and they are statistically significant for all stock markets returns volatility. Moreover, the results show that the exchange rate change explains a greater proportion of stock markets returns volatility in Japan, compared to Canada and UK.

The ARCH test indicate the presence of serial correlation for all the markets level analysis. The presence of residual autocorrelation is a very serious failure of the OLS classical assumption because its presence implies that the OLS coefficients are not efficiently estimated and statistical inferences based on standard t and F-tests would not be reliable. Therefore, GARCH type models would appear to be more appropriate for estimating such data.

The results of GARCH (1,1) estimation indicate that the conditional return has a negative and significant relation with exchange rate risk exposure in Canada, and positive for UK and Japan. The impact of exchange rate change on the conditional mean equation is found to be larger in magnitude and strongly significant in all cases. The exchange rate change is found to explain a greater proportion of conditional stock markets returns. The negative relationship with the exchange rate can be explained by the depreciation of the local currency may lead to damage in the equity market may result in a decline in the stock market return.

In a conditional variance equation, the intercept term (α_0) is positive and statistically significant in all cases, indicating that there is a significant time-invariant component in the return generating process. Both the ARCH parameter α_1 and the GARCH parameter β satisfy the non-negativity condition. The GARCH parameter is significantly greater than the ARCH parameter, which implies that the volatility of each stock market return is more sensitive to its own lagged values than it is to new surprises. To put it in another way, the effects of a previous period's forecast variance are more persistent. The sum of α_1 and β parameters are close to unity for 3 out of 3 cases, stating that shocks to the stock index returns have highly persistent effects and the response of volatility decays at a slower rate. In particular, stock markets returns sensitivities are found to be stronger for exchange rates, implying that exchange rate change plays an important role in determining the dynamics of the conditional return of stock markets returns.

The results of the stock market index return volatility model with the inclusion of variables reflecting exchange rate volatility, indicate that the small and statistically significant ARCH parameter α_1 provides a weak support for the presence of the last period's shock on the stock market index return volatility, whereas the larger and statistically significant GARCH parameter β indicates strong evidence of previous surprises. The sum of ARCH and GARCH

parameters as a measure of volatility persistence are the same with the inclusion of exchange rate volatility. The empirical findings show that the estimated coefficient θ , which measures the effect of the exchange rate volatility on the stock market return volatility, is found to be negatively significant in 1 out of the 3 cases. Finding significant exchange rate coefficients necessarily implies that the fluctuations in exchange rates lead to a decrease in the stock market return volatility.

Les Ouvrages :

- (1)- Ki-ho Kim, (2003) "Dollar Exchange Rate and Stock Price: Evidence from Multivariate Cointegration and Error Correction model", *Review of Financial Economics*, Vol. 12, pp. 301-313.
- (2)- Philipp M. Hildebrand, (2006) "Monetary Policy and Financial Markets", *Financial Markets and Portfolio Management*, Vol. 20 N°1, pp. 7-18.
- (3)- Scott B. Smart, Lawrence J. Gitman, & Michael D. Joehnk, (2011) "Fundamentals of Investing", 3rd Ed., Pearson, Australia, p. 197.
- (4)- Marc Lichtenfeld, (2015) "Get Rich with Dividends: A Proven System for Earning Double-Digit Returns", 2nd Ed, Wiley, USA.
- (5)- Scott B. Smart et al, Op.cit, p. 197.
- (6)- Benjamin M Tabak, (2006) "The dynamic relationship between stock prices and exchange rates: evidence for Brazil", Working paper series N° 124, Banco Central Do Brasil.
- (7)- Hwey Y. Yau & Chien C. Nieh, (2006) "Interrelationships Among Stock Prices of Taiwan and Japan and NTD/Yen Exchange Rate", *Journal of Asian Economics*, Vol. 17 No. 3, p. 535-552.
- (8)- Gaurav Agrawal, Aniruddh K. Srivastav, & Ankita Srivastava, (2010) "A Study of Exchange Rates Movement and Stock Market Volatility", *International Journal of Business and Management*, Vol. 5, No. 12, pp. 62-63.
- (9)- Ying Wu, (2000) "Stock Prices and Exchange Rates in a VEC Model: The Case of Singapore in the 1990s", *Journal of Economics and Finance*, Vol. 24 No. 3, pp. 260-261.
- (10)- Raj Aggarwal, (1981) "Exchange rates and stock prices: A study of the US capital markets under floating exchange rates", *Akron Business and Economic Review*, Vol. 12, pp. 7-12.
- (11)- Bruno H. Solnik, (1987) "Using Financial Prices to Test Exchange Rate Models: A Note", *The Journal of Finance*, Vol. 42 No. 1, pp. 141-149.
- (12)- Soenen, Luc A., & Elizabeth S. Hennigar, (1988) "An Analysis of Exchange Rates and Stock Prices – the US Experience between 1980 and 1986", *Akron Business and Economic Review*, Vol. 19, pp. 7-16.
- (13)- Christopher K. Ma, & G. Wenchi Kao, (1990) "On Exchange Rate Changes and Stock Price Reactions", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 17 No. 3, pp. 441-449.
- (14)- Richard A. Ajayi, & Mbodja Mougouè, (1996) "On the Dynamic Relation Between Stock Prices and Exchange Rates", *Journal of Financial Research*, vol. 19 No. 2, pp. 193-207.
- (15)- Issam Abdalla, & Victor Murinde, (1997) "Exchange rate and stock price interactions in emerging financial markets: evidence on India, Korea, Pakistan and the Philippines", *Applied Financial Economics*, vol. 7 No. 1, pp. 25-35.
- (16)- Ying Wu, (2000) "Stock Prices and Exchange Rates in a VEC Model : The Case of Singapore in the 1990s", *Journal of Economics and Finance*, Vol. 24 No. 3, pp. 260-274.
- (17)- Chien Ch. Nieh, & Cheng F. Lee, (2001) "Dynamic relationship between stock prices and exchangerates for G-7 countries", *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol. 41, pp. 477-490.
- (18)- Kim, K. Ho, (2003) "Dollar exchange rate and stock price: evidence from multivariate co-integration and error correction model", *Review of Financial Economics*, Vol. 12 No. 3, pp. 301-313.
- (19)- Victor Murinde, & Sunil S. Poshakwale, (2004) "Exchange Rate and Stock Price Interactions in European Emerging Financial Markets Before and After the Euro", *SSRN Electronic Journal*, pp. 1-20.
- (20)- Ming S. Pan, Robert C. W. Fok, & Y. Angela Liu, (2007) "Dynamic linkages between exchange rates and stock prices: Evidence from East Asian markets", *International Review of Economics & Finance*, vol. 16 No. 4, pp. 503-520.
- (21)- Donatas Pilinkus, & Vytautas Boguslauskas, (2009) "The Short-Run Relationship between Stock Market Prices and Macroeconomic Variables in Lithuania: An Application of the Impulse Response Function", *Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics*, Vol. 66, pp. 1-9.
- (22)- Gary G. Tian, & Shiguang Ma, (2010) "The relationship between stock returns and the foreign exchange rate: The ARDL approach". *Journal of the Asia Pacific Economy*, Vol. 15 No. 4, pp. 490-508.

- ⁽²³⁾- Chkili Walid, Aloui Chaker, Omar Masood, & John Fry, (2011) “Stock market volatility and exchange rates in emerging countries: A Markov-state switching approach”, *Emerging Markets Review*, Vol. 12, pp. 272–292.
- ⁽²⁴⁾- Georgios Katechos, (2011) “On the relationship between exchange rates and equity returns: A new approach”, *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money*, Vol. 21, pp. 550–559
- ⁽²⁵⁾- Maheenl jamil, & Naeem Ullah, (2013) “Impact of Foreign Exchange rate on stock prices”, *Journal of Business and Management*, Vol. 7 No. 3, pp. 45-51.
- ⁽²⁶⁾- Guglielmo M. Caporale, John Hunter, & Faek M. Ali, (2014) “On the linkages between stock prices and exchange rates: Evidence from the banking crisis of 2007–2010”, *International Review of Financial Analysis*, Vol. 33, pp. 87-103
- ⁽²⁷⁾- Rabia Najaf, & Khakan Najaf, (2016) “A Study of Exchange Rates Movement and Stock Market Volatility”, *Asian Journal of Management, Engineering & Computer Sciences*, Vol. 1 No. 1, pp. 32-38.
- ⁽²⁸⁾- Julio S. Sabogal, Abdalnasser Hatemi-J, & Edgardo C. Fallon, (2016) “A test of the efficient market hypothesis with regard to the exchange rates and the yield to maturity in Colombia”, *Wseas Transactions on Business and Economics*, Vol. 13, pp. 321-329.
- ⁽²⁹⁾- Bollerslev. Tim, (1986) “Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity”, *Journal of Econometrics*, Vol. 31, pp. 307-327.

Impact des Technologies d'Information et de Communication sur la performance des entreprises -cas des entreprises de la wilaya de Bejaia-

Élaboré Par :

Dr. Amirouche Shanez*.

Dr : Chabi Tayeb**.

ملخص:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشهد حاليا تطورا سريعا في مجال الإدارة فهي عامل في تطور العلاقات الاجتماعية، والحرف ورافعة الأداء للشركات، لأنها ترافق سلسلة من التغييرات، الرئيسية على إستراتيجية، والمحتوى وتنظيم العمل، وأشكال الإدارة. الجزائر، مثل بلدان أخرى، أطلقت السياسات التي تعزز نشر هذه التكنولوجيا واعتمادها من قبل الشركات، والهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن علاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعاد الأداء في المنظمات. لتنفيذ عملنا، قمنا بإجراء دراسة ميدانية وتحليلية للآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات لهذا، قمنا بإجراء دراسة للشركات في ولاية بجاية.

كلمات مفاتيح: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغيير التنظيمي، أداء الأعمال، الأداء المالي، الإنتاجية.

Résumé :

Les Technologies de l'Information et de la Communication « TIC » connaissent aujourd'hui un essor fulgurant et accéléré dans le domaine de gestion. Elles constituent un facteur d'évolution des rapports sociaux, des métiers et un levier de performance pour les entreprises, car elles accompagnent une série de transformations majeures concernant la stratégie, le contenu et l'organisation du travail, les formes de management.

L'Algérie, à l'instar des autres pays, a lancé des politiques favorisant la diffusion de ces technologies et leur adoption par les entreprises. L'objectif de cette présente étude est de détecter le lien entre l'utilisation des TIC et les dimensions de la performance dans les organisations. Afin de mener à bien notre travail, nous avons eu recours à une étude empirique analysant les effets des TIC au sein des entreprises. Pour ceci, nous avons mené une enquête auprès des entreprises de la wilaya de Bejaia.

Mots clé : Technologies d'Information et de Communication (TIC), changement organisationnel, performance commerciales, performance financière, productivité.

* Doctorante, Laboratoire de Management et Technique Quantitatives, Faculté des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales, université Abderrahmane MIRA-Bejaia- ALGERIE.
shanez.amirouche@univ-bejaia.dz.

** Maître de conférences, Laboratoire de Management et Technique Quantitatives, Faculté des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales, université Abderrahmane MIRA-Bejaia- ALGERIE.
chabiyateb@yahoo.fr.

Introduction :

En ce début de siècle, l'économie mondiale a connu un bouleversement sans précédent. Apparue dès le début des années soixante aux Etats Unis d'Amérique, qui sont passés d'une économie basée sur le capital et le travail à une « nouvelle économie », au sens large cette dernière « renvoie à la convergence de plusieurs mutations telles la révolution informatique, la globalisation financière, la flexibilité et la prise de pouvoir par les actionnaires. Elle incarne à la fois un nouveau capitalisme et une révolution technologique » (Sauviat, 2002,p5). Cette nouvelle économie est bâtie autour d'un socle : celui de l'information.

Face au nouveau contexte, les enjeux économiques liés à la maîtrise de l'information pertinente ont poussé les entreprises à adopter massivement des systèmes d'information basés sur ces nouvelles technologies. Ces dernières de part leurs caractéristiques intrinsèques à même de bouleverser la dimension espace / temps et grâce à leurs capacités de stockage, de traitement et de diffusion de l'information de plus en plus croissantes, sont souvent source d'avantage compétitif et performance.

En Algérie à l'instar des autres pays, l'utilisation des TIC se développe très vite, du fait de l'entrée du pays dans le processus de mondialisation et l'évolution continue et rapide des technologies de l'informatique, de l'électronique et de télécommunication. L'enjeu des entreprises algériennes face à cette révolution des TIC, consiste donc, à suivre leur évolution et acquérir de nouvelles compétences afin d'assurer l'amélioration de ses services et produits en visant une meilleure performance et une meilleur maitrise de l'information.

L'objectif de ce travail est donc de faire un constat des lieux de la place des TIC au sein des entreprises algérienne et de voir leur apport pour la performance des entreprises. Il s'agit donc de répondre à la problématique suivante :

Quelle est la place des technologies d'information et de communication au sein de l'entreprise algérienne et quel est l'apport réel des TIC pour la performance de cette dernière ?

Cette problématique découle une série de questions scindées en deux volets :

Le premier volet :

- Comment les entreprises algériennes conçoivent-elles l'intégration des TIC comme élément de gestion?
- La présence - à elle seule- d'équipements informatiques dans une entreprise, peut-elle être considérée comme une utilisation des TIC ?

Le deuxième volet :

- Y a-t-il une corrélation entre les TIC et la performance, et dans quelle mesure ces technologies peuvent-elles contribuer à l'essor de l'entreprise ?

Pour répondre à notre objectif, nous nous sommes appuyés sur les hypothèses suivantes :

- H1 : L'entreprise Algérienne a bien assimilé les TIC et les intègre dans son système managérial ;
- H2 : Les TIC contribuent à la performance des entreprises ;
- H3 : Les TIC et le capital humain sont complémentaires pour l'amélioration de la performance ;
- H4 : Les TIC et l'alignement stratégie-structure donnent une meilleure performance.

Pour apporter des éléments de réponse à notre problématique, nous avons opté d'une part, pour une méthodologie de recherche théorique pour retracer les concepts fondamentaux sur les TIC dans les entreprises, la performance, ainsi que la présentation de secteur télécommunication en Algérie, et d'autre part pour une approche empirique car nous présenterons les résultats d'une enquête de terrain menée au niveau des entreprises de Bejaia.

I- Les TIC dans les entreprises

Le concept des TIC est assez flou qui ne s'est pas doté d'une définition assez claire au niveau international. Les travaux réalisés, en ce sens, recourent à la définition de l'OCDE :

« Le secteur des TIC comprend les secteurs manufacturiers et des services qui facilitent la transmission, le stockage et le traitement de l'information par des moyens électroniques » (Coutinet, P5).

Dans le cadre applicatif et fonctionnel ces technologies se portent sur des familles d'application qui sont au nombre de quatre :

- *La communication* : famille d'applications à vocation de communication. On y trouve : Internet, Intranet et Extranet.
- *La gestion des données* : famille d'applications dans laquelle se présentent le CRM, le GED et l'EDI.
- *L'intégration matérielle* : dans cette famille on trouve le Groupware, l'EAI et l'ERP.
- *La modélisation des tâches ou de savoir-faire* : famille d'application dans laquelle se situe le workflow.

I-1- Les TIC et les changements organisationnels:

Le développement croissant des TIC et d'internet a contraint les entreprises à passer du management, qui a été défini par Tabatoni, comme « L'ensemble des processus qui finalisent, organisent et animent les actions collectives de personnes et de groupes dans le cadre d'une organisation » (Okamba, 2005, p33) au e-management, défini par Kalika (2000, p68), comme « L'intégration dans l'ensemble des processus du management : c'est-à-dire finalisation, organisation, animation et contrôle) des impacts et opportunités des

nouvelles technologies ». Selon ce dernier, le e-management recouvre le e-business et les implications organisationnelles de ces stratégies en termes de structure, de gestion des ressources humaines, de système d'information et plus généralement le fonctionnement de l'entreprise.

Donc, Un changement organisationnel commence souvent par un changement stratégique, soit une modification de la stratégie, de la mission et de la vision de l'organisation. Le changement stratégique peut ensuite entraîner d'autres changements organisationnels tels que la structure et les méthodes d'organiser le travail.

➤ **Les TIC et la stratégie** : La perception du caractère stratégique des TIC se reflète dans un recours fréquent aux outils de veille liés à l'Internet (exemple : exploitation d'informations disponibles sur les sites des concurrents et des partenaires) et leur rôle dans la mise en œuvre des stratégies de compétitions. À l'heure actuelle, un questionnement sur la place du temps dans les décisions s'impose. Quelle place a désormais le temps dans la réflexion stratégique des entreprises ? déclare Michel KALIKA (Kalika, 2000). Dans la tradition, les choix stratégiques résultent d'un processus décisionnel réfléchi s'inscrivant dans une longue durée. Mais il se trouve que les modèles d'analyse stratégiques ont subi des bouleversements. Prenons l'exemple de l'analyse concurrentielle de Porter, que les e-technologies bouleversent. Avec une multiplication des nouveaux entrants et des produits de substitution, pouvoir accru des consommateurs et disparition plus aisée des barrières à l'entrée. Non seulement les règles du jeu changent mais parallèlement, les frontières entre les différents domaines d'activité stratégiques(DAS) qui est la base de l'analyse stratégique volent en fractions; c'est ainsi que l'on peut s'interroger sur la pertinence aujourd'hui d'une frontière entre "la télévision, le cinéma, les télécommunications et l'informatique" (Sauviat, 2002). L'approche traditionnelle, en termes de DAS homogènes entre lesquels les synergies sont inexistantes, démontre son inadéquation avec le caractère transversal et dynamique induits par les TIC. Et si les contours des DAS deviennent flous, le diagnostic stratégique en devient plus délicat.

Dans les choix stratégiques également des changements se montrent de part la non clarté des frontières entre les différentes alternatives.

➤ **TIC et structure** : Les TIC ont une influence sur les niveaux hiérarchiques des entreprises qui ont opté pour l'introduction des TIC dans leur mode de gestion. En fait, quelques soient les formes structurelles adoptées (fonctionnelles, divisionnelles, par projet...), on observe toujours un phénomène de hiérarchisation dans les organisations. Cette hiérarchie traduit des relations de pouvoir (du supérieur sur le subordonné) et correspond à une division de travail de conduite de l'entreprise. « L'effet direct des TIC sur la morphologie de l'organisation s'explique par le besoin de communication entre niveaux hiérarchiques qui est un déterminant de l'étendue de contrôle possible » (Reix, 1990, p102).

Donc, avec l'utilisation des TIC, le rôle de certains cadres dégradent et on assiste à des structures quasi plates. D'autres formes d'organisations se forment, telle que l'organisation transversale qui est l'opposée de la verticale et qui repose sur le principe de gestion par processus. Ou encore, l'entreprise réseau, qui d'après Frédéric Fréry (Bendiabdellah, 2004), est le résultat d'une part, de la réduction de l'espace-monde (ou village planétaire) conséquence de l'introduction des TIC, d'autre part, d'une tendance à l'externalisation des activités en dehors des frontières habituelles des entreprises. Dans cette nouvelle forme organisationnelle, le rôle des TIC est déterminant car de ces dernières que dépend la cohérence d'un réseau et la bonne coordination entre ses différents pôles.

Un autre type d'entreprise émerge avec les TIC : *l'entreprise virtuelle*. Appelée également, l'entreprise qui ne dort jamais, Kiosur (1997) la définit comme une « entité composée de membres géographiquement dispersés, qui partagent le même travail et communiquent exclusivement par le biais de l'électronique, les rencontres physiques quasiment, voire totalement supprimée »(Gunia, 2002, p35). En effet, par l'utilisation intégrée d'ordinateurs et de technologies de communication, les entreprises seront de moins en moins définies par des murs concrets ou par un espace physique, mais par des réseaux de collaboration reliant des centaines, des milliers et même des dizaines de milliers de personnes ensemble.

➤ **TIC et organisation de travail :** Avec l'introduction des TIC au sein des organisations, c'est une complète refonte des méthodes de travail qui s'est organisée, les nouveaux outils ne s'ajoutant que rarement à ceux existant mais les remplaçant la plupart du temps. *Le Télétravail* est l'une des nouvelles méthodes. le travail s'effectue à distance en dehors de tout contrôle direct ou indirect. Il s'accompagne d'après les études réalisées sur les premières expériences de télétravail par des gains importants pour l'entreprise et une grande flexibilité de travail. Parmi les expériences importantes de télétravail, nous citons celle que l'entreprise Hewlett Packard (France) a mis en œuvre en 1998 en généralisant la pratique du télétravail à tous ses commerciaux et techniciens de maintenance de l'après-vente.(Matmati, 2003).

Les centres d'appels également ont fait leur apparition avec l'évolution des TIC. Ce sont des structures spécialisées qui se sont développés dans le domaine commercial, pour apporter des services aux clients dans le cadre de la gestion de la relation client (CRM), dans l'assistance technique à l'après-vente. Ils existent également en interne dans les grandes entreprises dans le domaine de la gestion des RH (ressources humaines) mais également pour apporter une assistance de haut niveau à des équipes techniques en intervention chez les clients.

I-2- La performance des entreprises

Dans le domaine de la gestion, la performance a toujours été une notion ambiguë, rarement définie explicitement.

Afin d'expliquer ce concept de performance, nous retiendrons la définition de Bourguignon en 1995, « le terme de performance est largement utilisé sans que sa définition fasse l'unanimité, ce qui explique la polysémie de ce mot, pour lui, il renvoie le terme de performance à l'accomplissement qui évoque par la suite l'exploit et le sucée ».(Gunzente, 2000, p146). Selon le même auteur précédent, la performance se définit « comme la réalisation des objectifs organisationnels, quelles que soient la nature et la variété de ces objectifs. Cette réalisation peut se comprendre au sens strict (résultat, aboutissement) ou au sens large du processus qui mène au résultat (action) »⁽¹⁾. Marcel Lepetit, définit la performance « comme une visée (ou un but) multidimensionnelle, économique, sociale et sociétale, financière et environnementale, qui concerne aussi bien les entreprises que les sociétés humaines, autant les salariés que les citoyens»⁽²⁾.

Donc on peut déduire de ces définitions que la notion de la performance apparait comme polysémique dans ces acceptions, car elle renvoie indifféremment à plusieurs traductions: économique (compétitivité), financière (rentabilité), juridique (solvabilité), organisationnelles (efficacité et efficience) ou encor sociale...etc.

- **La mesure de la performance** : les entreprises doivent mesurer leurs progrès à partir d'une performance plus globale incluant, en dehors de la dimension économique, des dimensions sociale et environnementale. Pour ceci, elles font appel à des indicateurs spécifiques. Il existe plusieurs indicateurs de performance. On trouvera *les indicateurs financiers* qui sont un ensemble de ratios utilisés pour connaître la santé financière de l'entreprise. Ils concernent la solvabilité ou encore la croissance de l'activité. *Des indicateurs de marché* qui permettent à l'analyste de déterminer les performances de ses actions commerciales et marketing par rapport à son secteur d'activité, et ainsi de déterminer sa part de marché sur le secteur ou le segment visé. On trouvera notamment des indicateurs du type : Part des ventes des clients fidèles, part des ventes des clients nouveaux, étude de la concurrence, satisfaction clientèle, rentabilité des campagnes de fidélisation...etc. Et *les indicateurs organisationnels* qui sont un ensemble de ratios utilisés pour l'étude de la qualité des processus internes et de l'évaluation des ressources humaines. On peut notamment citer l'étude de la production, le service après-vente (SAV), la recherche et développement, la gouvernance et les compétences des salariés.

II- Le secteur de télécommunication en Algérie :

II-1- Historique et politiques de développement de secteur de télécommunications :

L'internet a fait son entrée en Algérie en 1991 par le biais de l'association algérienne des utilisateurs d'UNEX et la collaboration de l'association des scientifiques algériens (ASA) à travers une connexion avec l'Italie. En 1993, le centre de recherche de l'information scientifique (CERIST)- qui est une structure universitaire publique- devient l'unique fournisseur d'accès à l'internet. En 1998, l'Etat décide de l'ouverture du domaine au privé.

Actuellement, nombreuses entreprises sont agréées, les autorisations d'agrément sont délivrées par l'Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications (ARPT) créée suite à l'adoption de la loi n° 2000-03 du 05 août 2000⁽³⁾. Cette loi est considérée comme une modeste réforme de libéralisation du secteur. Suite à cette dernière, deux opérateurs ont été créés, « Algérie Télécom » qui couvre les activités de télécommunication et « Algérie poste » qui couvre les activités de la poste.

Cette réforme a certes fait évoluer l'adoption des TIC, mais celle-ci reste tout de même faible. Une deuxième tentative de formulation des politiques publiques afin de développer ce secteur :

- *Le programme de soutien à la relance économique* : c'est un programme qui s'étale sur une période allant de 2001 à 2004. La principale action de ce programme fut la création d'un Cyber Parc au niveau de Sidi-Abdellah où sont rassemblés les centres et laboratoires de recherche des principales entreprises publiques et privées, nationales et étrangères.

- *Le programme de Stratégie e-Algérie 2013* : Ce plan, vise à renforcer les performances de l'économie nationale (société, entreprises et l'administration publique). Il est articulé autour de treize axes principaux (Axe de renforcement de l'infrastructure de télécommunication à haut et très haut débit, axe de développement des compétences humaines, axe de renforcement de la recherche développement et de l'innovation, axe de mise à niveau du cadre juridique national, ...etc)⁽⁴⁾, pour chacun des axes un état des lieux a été élaboré suivi d'une définition d'objectifs majeurs et spécifiques à atteindre au cours des cinq prochaines années ainsi qu'une liste d'actions pour leur mise en œuvre.

- *Le programme de modernisation des PME/PMI⁽⁵⁾* : Ce programme lancé en 2009, par les autorités algériennes, en collaboration avec l'Union Européenne, est sous l'autorité du Ministère de l'Industrie de la PME et de la promotion de l'Investissement. L'objectif de ce programme est de mettre en place des moyens d'appui aux PME/PMI ainsi qu'aux activités de recherche et développement connexes pour le renforcement de la maîtrise des TIC. Ce programme vise aussi le financement des activités de mise à niveau des PME/PMI par l'assistance technique, en conseil et en formation et études et d'assistance pour l'amélioration de la qualité et le développement institutionnel.

II-2- Les entreprises algériennes et les TIC :

Les entreprises Algériennes sont à la traîne par rapport au niveau de développement des TIC selon une enquête menée par le ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. Le constat⁽⁶⁾ de cette enquête montre que le niveau d'appropriation des TIC par les entreprises algériennes, tous secteurs confondus, est assez faible. 20% seulement des entreprises disposant d'un outil informatique efficace, 15% possèdent un site internet propre à elles, et 50% sont dépourvus d'un système comptable adéquat.

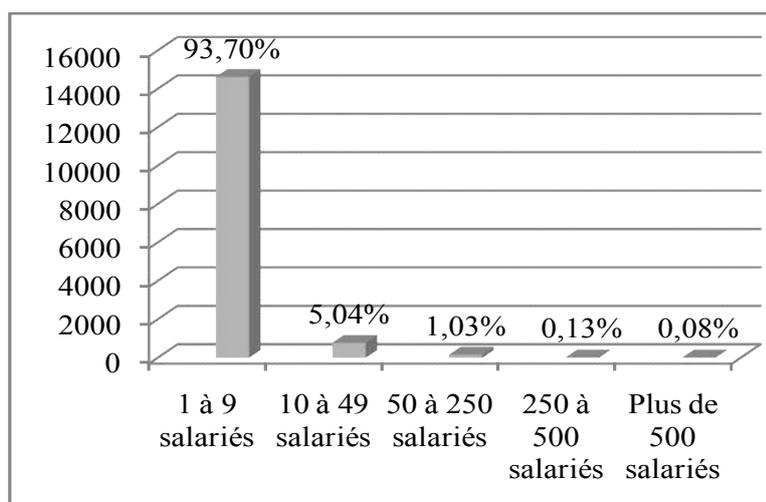
Une autre étude du Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD) indique que l'usage des TIC dans les PME algériennes se limite à l'acquisition de l'outil informatique et dont l'utilisation est jugée restreinte.

La création d'entreprise dans un tel secteur prometteur de nouvelles opportunités, susceptible de créer des emplois qualifiés et de générer des produits et services ayant un marché international, est sans doute d'une grande importance. Il est donc impératif pour notre pays de faciliter l'émergence de telles entreprises.

III-Présentation de l'enquête :

L'enquête s'est déroulée au niveau de la wilaya de Béjaia qui présente un tissu économique important (15609entreprises). Durant notre enquête, nous avons administré un questionnaire aux responsables d'entreprises sélectionnées. La sélection s'est effectuée en se basant sur le facteur effectif comme une référence d'homogénéité de notre échantillon, car nous avons considéré que le recours à l'utilisation des TIC pour une meilleure circulation de l'information et un niveau supérieur de coordination varient proportionnellement avec l'effectif de l'entreprise. Le graphe n°01 montre la répartition des entreprises de la wilaya de Bejaia selon la taille.

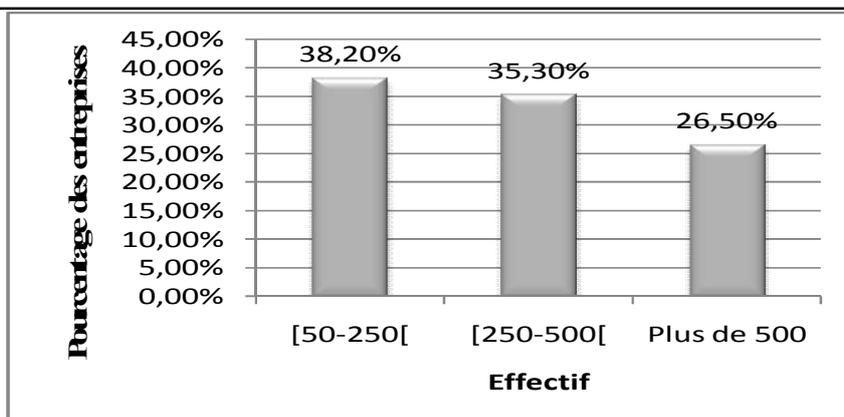
Graphique n° 01: Répartition des entreprises de la Wilaya



Source : Etabli par nous mêmes à partir des données de la Direction de la PME et la promotion de l'investissement de Bejaia.

Au cours de notre enquête, nous avons pu s'adresser à 47 entreprises et au terme de notre enquête, nous avons recueillis 39 (soit un taux de réponse de 82,97%) parmi lesquels nous avons sélectionné 34 pour notre étude et nous avons rejeté 5 à cause de la taille très réduite des entreprises répondantes. En effet, nous avons sélectionné les entreprises avec un effectif qui s'articule entre 50 et plus de 500 employés et le graphe n° 02 le montre :

Graphique n°02: Répartition de l'effectif de l'échantillon selon la



Source : Etabli par nous-mêmes à partir des résultats du SPSS

IV- Résultats :

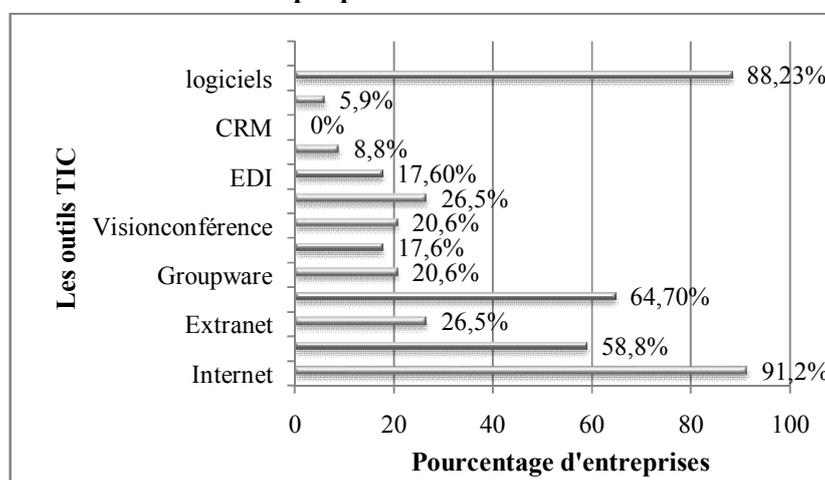
Pour l'analyse de nos résultats nous avons eu recours au logiciel SPSS (Statistical Package For Social Science) pour trier les 34 questionnaires remplis par les répondants. Et dans le but d'approfondir notre analyse nous avons utilisé

le test de dépendance de *Khi-deux de pearson* (*Le test de Khi-deux* est un test statistique permettant de tester l'indépendance entre deux variables aléatoires).

IV-1- Connaissance et utilisation des TIC :

Les résultats obtenus de l'étude montre, que la majorité des entreprises étudiées connaissent et comprennent bien la signification des TIC et les intègrent dans leur système de gestion. En effet, y a plus de 91% d'entreprises qui font recours aux TIC, et ceci depuis plusieurs années. D'ailleurs plus de 91% ont internet, plus de 58% un réseau intranet, près de 65% un site web, en revanche pour les technologies développées tel que le groupware, vidéo-vision-conférence peu d'entreprises les utilisent et y a une absence d'utilisation du CRM. Leurs services sont informatisés et les moyens les plus utilisés sont le téléphone et l'intranet.

Graphique n°03 : Les outils TIC



Source : Etabli par nous-mêmes d'après les résultats du SPSS.

D'après les résultats statistiques obtenus, il est à considérer que les entreprises algériennes sont en phase avec les progrès en matière des technologies d'information et de communication.

L'hypothèse1 est alors confirmée : Les entreprises Algériennes assimilent bien les TIC et les intègrent dans leur système managérial.

IV-2- TIC et performance :

IV-2-1- performances des fonctions de l'entreprise :

Afin d'établir le lien entre le degré d'appropriation des TIC et la performance des entreprises, nous avons choisi de mesurer les deux variables de la manière suivante :

- ✓ Pour les TIC : c'est le degré d'utilisation des différentes technologies ;
- ✓ Pour la performance des entreprises : c'est en se basant sur différents indicateurs spécifiques :

- Pour la performance commerciale : Le chiffre d'affaire, parts de marché et satisfaction client ;
- Pour la performance financière : La rentabilité ;
- Pour la performance production : La productivité et la réduction des délais ;
- Pour la performance sociale : Le rendement des employés et la coopération entre les services.

Puis pour affiner notre analyse. nous avons eu recours au test de *khi-deux de pear*. **Tableau n°01** : Résultats de dépendance entre les outils TIC et la performance e les TIC et la variable indicatrice de la performance. Les résultats de ces tests montre une dépendance directe entre l'utilisation des TIC et la performance des entreprises enquêtées.. En effet, l'utilisation des différentes TIC (internet, intranet, extranet, l'ERP....etc) a influencé sur la majorité des indicateurs de performance. Le tableau n°01 montre les résultats obtenus :

Les outils TIC Les indicateurs de performance	Internet	Intranet	Extranet	Web	ERP	Logiciels
Chiffre d'affaire	$\chi^2=24,677$ * P : 0,000	$\chi^2=1,071$ P =0,899	$\chi^2=6,672$ P =0,154	$\chi^2=3,458$ P : 0,484	$\chi^2=12,086$ * P : 0,017	$\chi^2=3,123$ P : 0,737
Part de marché	$\chi^2=24,677$ * P = 0,000	$\chi^2=2,507$ P =0,643	$\chi^2=8,513$ P = 0,130	$\chi^2=12,669$ * P : 0,027	$\chi^2=10,862$ P : 0,054	$\chi^2=4,842$ P : 0,435
Satisfaction client	$\chi^2=24,677$ * P = 0,000	$\chi^2=10,433$ * P =0,015	$\chi^2=5,100$ P =0,165	$\chi^2=9,917$ * P : 0,019	$\chi^2=2,745$ P : 0,433	$\chi^2=3,433$ P : 0,330
Rentabilité	$\chi^2=24,677$ * P =0,000	$\chi^2=11,047$ * P =0,026	$\chi^2=4,274$ P =0,370	$\chi^2=10,282$ * P : 0,036	$\chi^2=6,843$ P : 0,144	$\chi^2=7,270$ P : 0,122
Productivité	$\chi^2=24,677$ * P = 0,000	$\chi^2=8,278$ * P =0,041	$\chi^2=3,734$ P =0,292	$\chi^2=11,827$ * P : 0,008	$\chi^2=4,419$ P : 0,220	$\chi^2=1,595$ P : 0,660
Coopération	$\chi^2=24,677$ * P =0,000	$\chi^2=26,433$ * P =0,000	$\chi^2=7,744$ P = 0,052	$\chi^2=9,717$ * P : 0,021	$\chi^2=8,130$ * P : 0,043	$\chi^2=4,822$ P : 0,306
Rendement	$\chi^2=24,677$ * P = 0,000	$\chi^2=13,109$ * P = 0,004	$\chi^2=2,627$ P = 0,453	$\chi^2=11,114$ * P : 0,0114	$\chi^2=4,406$ P : 0,221	$\chi^2=2,284$ P : 0,516
Réduction des délais	$\chi^2=24,677$ * P = 0,000	$\chi^2=25,743$ * P =0,000	$\chi^2=8,82$ P =0,064	$\chi^2=10,190$ * P : 0,037	$\chi^2=8,882$ * P : 0,032	$\chi^2=3,392$ P : 0,335

Source : Etabli par nous même à partir des résultats de SPSS.

χ^2 : Khi-deux de Pearson

P : probabilité

* : Existence d'une dépendance (La décision de dépendance ou de non-dépendance se prend en comparant la valeur de χ^2 et celle de P. $\chi^2 > P$ donc y a une dépendance entre les deux variables).

D'après le tableau 01, y a une dépendance entre les différents outils TIC et les indicateurs de performance. Donc **l'hypothèse 2 est confirmée : l'utilisation des TIC a un impact sur la performance des entreprises.**

IV-2-2- TIC et ressources humaines .

La formation des ressources humaines joue un rôle crucial dans le processus d'atteinte des objectifs. Donc, lors d'introduction d'une nouvelle technologie, le personnel bénéficie d'une formation mais peu d'entreprises font recours au e-learning. Toujours, avec le test *khi-deux de pearson* nous avons établi une relation de dépendance entre la formation de personnel en matière de TIC et la performance de l'entreprise. Les résultats (tableau n°02) montrent qu'un personnel formé, ayant des connaissances et une maîtrise est susceptible d'être à l'écoute des clients, de comprendre leurs besoins et attentes et par conséquent de mieux les répondre et les servir. La formation du personnel lui permet également d'acquérir des connaissances qu'il exploite dans une bonne maîtrise des moyens de production et la réalisation des objectifs assignés et plus le personnel est formé, plus il a un rendement élevé.

Tableau n°02 : résultats de dépendance entre les TI.

Indicateurs de performance	Formation
Chiffre d'affaire	$\chi^2 = 3,414$ P = 0,491
Part de marché	$\chi^2 = 2,355$ P = 0,262
Satisfaction client	$\chi^2 = 18,830^*$ P = 0,004
Rentabilité	$\chi^2 = 12,677$ P = 0,123
Productivité	$\chi^2 = 13,04^*$ P = 0,042
Coopération	$\chi^2 = 12,520$ P = 0,051
Rendement	$\chi^2 = 16,743^*$ P = 0,010
Réduction des délais	$\chi^2 = 15,90^*$ p = 0,014

Source: Etabli par nous-mêmes à partir des résultats du SPSS

D'après ces résultats **l'hypothèse 3 peut être confirmée : les TIC et la ressource humaine sont complémentaires dans l'affectation de la performance de l'entreprise par le biais de la formation en matière des TIC.**

IV-2-3- TIC et stratégie de croissance

Le fait que l'entreprise se soit positionnée sur de nouveaux produits ou services, sur de nouvelles zones géographiques ou qu'elle ait introduit de nouveaux procédés, ceci caractérise une stratégie de recherche de croissance de la part de l'entreprise. Nous nous sommes donc interrogés sur l'existence d'un lien entre la mise en place de chacune de ces stratégies et l'appropriation des TIC par les entreprises. Les résultats ont montré que grâce à l'utilisation des

TIC 38,20% des entreprises déclarent qu'elles ont développé de nouveaux produits/services, 32,50% de nouveaux procédés et 23,50% ont exploré de nouvelles zones géographiques. Donc, les TIC jouent un rôle dans les stratégies de croissances des entreprises.

• **Performance des entreprises et alignement stratégique des TIC :**

L'alignement stratégique est la résultante d'une harmonisation de la stratégie avec son système d'information. Dans notre étude, il est apprécié par deux facteurs : l'utilisation des TIC dans la prise de décisions et l'intégration des TIC dans les choix stratégiques des entreprises. 61,3% des entreprises utilisent les TIC dans leur prise de décision contre 29% qui ne l'utilisent pas. Et 71% de nos entreprises accordent une grande importance aux TIC et les intègrent dans leur choix stratégiques, contre seulement 19,3% qui ne les prennent pas dans leur priorités. Les résultats du *test de Khi-deux*, montre le rôle déterminant des facteurs stratégiques, qui sont l'utilisation des TIC dans la prise de décision et l'intégration des besoins en TIC dans les choix stratégiques, dans l'amélioration de la performance.

Tableau n°03 : Performance et alignement stratégique des TIC

	Les TIC et la prise de décision	Intégration des besoins en TIC dans les choix stratégiques
Chiffre d'affaire	$\chi^2 = 12,335$ P=0,132	$\chi^2 = 9,536$ P=0,299
Part de marché	$\chi^2 = 46,601^*$ P=0,000	$\chi^2 = 42,010^*$ P=0,00
Satisfaction client	$\chi^2 = 47,131^*$ P=0,000	$\chi^2 = 52,125^*$ P=0,000
Rentabilité	$\chi^2 = 53,253^*$ p= 0,00	$\chi^2 = 52,125^*$ P=0,000
Productivité	$\chi^2 = 63,510^*$ P=0,000	$\chi^2 = 46,428^*$ P=0,000
Coopération	$\chi^2 = 42,179^*$ P=0,000	$\chi^2 = 41,695^*$ P=0,00
Rendement	$\chi^2 = 76,018^*$ P=0,000	$\chi^2 = 52,693^*$ P=0,000
Réduction des délais	$\chi^2 = 42,018^*$ P=0,000	$\chi^2 = 39,873^*$ P=0,000

Source: Etabli par nous-mêmes à partir des résultats du SPSS.

IV-2-4- TIC et changement structurel :

Nous avons cité précédemment les changements structurels induits par l'introduction des TIC au sein des organisations. L'étude a montré que la majorité des entreprises (71%) des entreprises affirment que l'intégration des TIC dans leurs organisations s'est accompagnée d'un changement structurel.

• **Performance de l'entreprise et l'alignement structurel :** L'alignement structurel se rapporte au degré d'ajustement structurel entre les TIC et la structure de l'organisation. L'alignement structurel est influencé par le degré de partage de l'information. Les résultats du *test de Khi-deux* sont les suivants : La dimension structurelle de l'alignement paraît aussi déterminante dans l'explication de la performance. En effet, l'alignement structurel des TIC a été longtemps considéré comme un facteur permettant d'expliquer la performance de la firme. Dans une organisation décentralisée, les technologies de l'information permettent la délégation de l'autorité et des décisions en facilitant la diffusion et le partage d'information dans toute l'entreprise.

Tableau n°04 : Performance et alignement structurel des TIC

Indicateurs de performance	Partage de l'information
Chiffre d'affaire	$\chi^2 = 7,173$ p=0,846
Part de marché	$\chi^2 = 43,575^*$ p=0,002
Satisfaction client	$\chi^2 = 60,875^*$ p=0,000
Rentabilité	$\chi^2 = 47,472^*$ p=0,000
Productivité	$\chi^2 = 51,651^*$ p=0,000
Coopération	$\chi^2 = 73,255^*$ p=0,000
Rendement	$\chi^2 = 61,895^*$ p=0,000
Réduction des délais	$\chi^2 = 91,290^*$ p=0,000

Source: Etabli par nous-mêmes à partir des résultats du SPSS.

Ces résultats obtenus nous permettent de **confirmer l'hypothèse 4 : Les TIC et l'alignement stratégie-structure donnent une meilleure performance**

Conclusion :

D'après les résultats de notre recherche, l'état de développement des entreprises algériennes en matière TIC est positif. De ce fait, nous pouvons avancer que les entreprises « enquêtées » sont en adéquation avec les différentes évolutions des TIC et conçoivent leur intégration comme un facteur principal dans leur mode de gestion. Donc, les TIC ont une place assez importante au sein de l'entreprise algérienne et s'accompagne par des apports en matière de performance.

Néanmoins, les résultats de la recherche ne correspondent pas toujours à la réalité perçue des entreprises. Certes, certaines de nos entreprises utilisent les TIC mais d'une manière peu rationnelle par manque de formation, de savoir faire de la part des employés, ainsi que par manque de stratégie managériale.

Au final, l'étude a mis en exergue la contribution des TIC à la performance des entreprises. C'est pourquoi, nous pensons qu'il faut donner une place prépondérante à la manière de gérer les TIC au sein de nos entreprises, en créant des départements spéciaux, et de concevoir des conditions favorables pour un accompagnement optimal du changement.

Toutefois, nous ne pouvons pas généraliser ces résultats pour toutes les entreprises. Car l'enquête que nous avons menée se limite à un échantillon

d'entreprises de la seule wilaya de Bejaia, mais cela incite à vouloir élargir dans l'avenir l'échantillon de façon à être représentatif de l'économie algérienne dans son ensemble.

Références bibliographiques

- 1- Bendiabdellah. A, Benabou.D (2004), « Impact des NTIC sur les structures et comportements de l'entreprise moderne», Université de Tlemcen & Université de Mascara.
- 2- Charpentier. P (1997), « Organisation et gestion de l'entreprise », édition Nathan.
- 3- Coutinet Nathalie, « Définir les TIC pour mieux comprendre leur impact sur l'économie », CEPN Université de Paris Nord.
- 4- Ettighoffer Denis(2001), « L'entreprise virtuelle », Edition d'organisation, Paris.
- 5- Govare Virginie (2002), « L'évolution du travail avec les nouvelles technologies d'information et de communication(NTIC) ».
- 6- Gunia Nadège (2002), « La fonction ressources humaines face aux transformations organisationnelles des entreprises Impacts des nouvelles technologies d'information et de communication », Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Toulouse.
- 7- Gunzente Claire (2000), « mesurer la performance des entreprises en l'absence d'indicateurs objectifs, quelle validité ? Analyse de la pertinence de certains indicateurs, Finance Contrôle Stratégie – Volume 3, N° 2, p. 145 – 165.
- 8- Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat, « Algérie. Document de stratégie 2007-2013 et Programme indicatif national 2007-2010 », pp.35-39, <http://ec.europa.eu/world/enp/pdf> (5).
- 9- Kalika Michel (1995), « Structures d'entreprises, réalités, déterminants, performances », Economica, Paris.
- 10- KALIKA Michel(2000), « Le management est mort, vive le e-management ! », revue française de gestion, n° 129.
- 11- Kalika M, Ledru M., Isaac H., Beyou C., Josserand E (2003) « Le e-management : quelles transformations pour l'entreprise ? », Éditions Liaisons, Paris.
- 12- Langevin pascal et Picq Thierry (2001), « Contrôle des équipes virtuelles : une revue, 22^{ème} congrès de l'AFC, France.
- 13- Loi n°2000-03 du 5 août 2000 fixant les règles générales relatives à la Poste et aux Télécommunications, J.O. n°48 du 6 août 2000. (3)
- 14- Makhnachi Karim (2000), « e-économie », édition d'organisation, Paris.

- 15-Matmati Mohamed 2003), « Les nouvelles formes d'organisation induites par les TIC », Revue PERSONNEL n°437 février.
- 16-« Mesure de la performance des entreprises », P04, In : leg.u-bourgogne.fr/rev/032165.PDF. (1)
- 17-« Mesure de la performance globale des entreprises », p10, In : [http //www.193.51.90.226/cahiers/per-berland.pdf](http://www.193.51.90.226/cahiers/per-berland.pdf). (2)
- 18-Ministère de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication, « Elaboration de la Stratégie e-Algérie <http://www.mptic.dz/fr/docs/e-Algerie2013/e-Algerie.pdf> (4).
- 19-OCDE, in COUTINET Nathalie, Définir les TIC pour mieux comprendre leur impact sur l'économie, CEPN Université de paris Nord, http://halshs.archivesouvertes.fr/docs/00/19/90/11/PDF/Coutinet_mesure_des_TIC.pdf
- 20-Reix Robert (2000), « Système d'information et management des organisations », édition Vuibert, paris.
- 21-Reix Robert (1990), « L'impact organisationnel des nouvelles technologies de l'information », revue française de gestion n°77.
- 22-Saadoun Melissa (1998), « Avec le temps », édition d'organisation, Paris.
- 23-Saadoun Melissa (2000), « Technologies de l'information et management », édition Hermès Science Publication, Paris.
- 24-Sauviat Chantal (2002), « L'entreprise et la nouvelle économie », Ellipses Edition Marketing S.A, paris.
- 25- <http://www.algerie360.com/algerie/enquete-sur-l%E2%80%99utilisation-des-tic-par-les-entreprises/>. (6)